الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة إبن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في تاريخ الغرب الإسلامي في العصر الوسيط موسومة بـــ :

موقف فقهاء المغرب الأدنى من قضايا عصرهم ما بين القرنين (4ـ2 هـ / 10ـ8 م)

إعداد الطالبين :

- دومية هاشمي
- حمايد صحراوي

إشراف :

د . عليلي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

د. بن عودة بلقاسم	رئيسا
د. عليلي محمد	مشرفا و مقررا
أ. شرقي نورة	مناقشا

السنة الجامعية 1441-1442 هـ/2019-2020م

شكر وعرفان

أشكر الله أولا وآخرا، شكرا يليق بعزته وجلاله، ويبلغ عدد نعمه، على خلقه وعباده، ويزيد تعظيما لملكه وسُلطنه، على ما زاد من نعمه علينا بتوفيقه وإحسانه، فالحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى.

ثم أما بعد:

أشكر الأستاذ المشرف الدكتور عليلي محمد، على طيب صنعه معنا، بالإشراف على كل مراحل هذا البحث، توجيهاً وتقويما، وتقييما،بارك الله فيك.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر، لكل أساتذة جامعة إبن خلدون-تيارت-، ممن أشرفوا على تأطيرنا خلال السنة النظرية.

وختاما نخّص بالشكر أعضاء اللجنة المناقشة، من دكاترة محترمين، قرأوا مشكورين هذا البحث،وسيفدوننا حتما بملاحظاتهم وتوجيهتهم.

إهداء

إهداء

أهدي هذا العمل :

إلى الوالدين الكريمين، بدعمهما المتزايد لي بكل ما أوتيا من فضل الأُبوة، مع ختم بالدعاء الطيب يُسهل دربي بإذن الله، حفظهما الله..

إلى إخوتي الأعزاء ..

إلى كل أقاربي و أصدقائي ..

إلى كل طالب علم، متمنيا أن يعود بالنفع على كل من سلك سبيل العلم.

دومية هاشمي

إهداء

أهدي هذا العمل :

- إلى الوالد رحمه الله و الوالدة حفظها الله ..

- إلى إخوتي الأعزاء ..

- إلى كل أقاربي وأصدقائي..

- إلى كل طلبة ابن خلدون –قسم العلوم الإنسانية-...

أتمنى أن يعود بالنفع عليهم..

حمايد صحراوي

قائمة المختصرات :

ت	توفي
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تق	تقديم
ج	جزء
د.ت	دون تاريخ
د.ط	دون طبعة
د.م.ن	دون مكان نشر
ص	صفحة
ط	طبعة
م	ميلادي
مر	مراجعة
هـ	هجري

مقدمة

عند دخول المغرب فترة تاريخية هامة كانت بمثابة عهد جديد، إصطلح عليه الدارسون المختصون بالعهد الوسيط، أو بداية المرحلة الإسلامية له، على اثر استكمال عمليات الفتح الإسلامي، مع نهاية القرن الأول الهجري / السابع ميلادي، فإنه سَيعرف في وقت مُبكر، وصول مذاهب عقدية إلى أرضه تمثلت في: السُنّية والإعتزالية والشيعية الإسماعلية، وهذا بعد انتقالها من المشرق مكانها الأصلي، بواسطة دُعاة ورُسل دعوا البربر إلى تبنيها، لينجحوا في دعوتهم ويكتب كل مذهب لصالحه شيعاً وأنصار كثمرة لمرحلة الدعوة.

وقد نتج عن هذا التنوع المذهبي، اختلاف في مواقف، ما يتعلق بالجانب الفقهي وبعض القضايا العقدية الكلامية، بين كل المذاهب خاصةً السُنّية والعقدية، طُبعت بالصراع تراوح بين السّلمي والعسكري، حيث وُظف فيه البيان (دين وفكر) من جهة، والسّنان والسيف (اصطدامات عسكرية) من جهة أخرى، وما ترتب عن هذا الصراع من نتائج وانعكاسات على المستوى السياسي (السُلطة).

أما عن الإطار الزمني والجغرافي للبحث فإنه يُغطي قرنين من الزمن، كلها تنافس وصراع بين الفقهاء، من أجل الغلبة والهيمنة المذهبية العقدية الأُحادية، وتحديدا النصف الثاني من القرن الثاني مع بداية دولة الأغالبة في أفريقية إلى غاية رحيل الفاطميين إلى مصر.

تكمن أهمية الموضوع في معرفة أهم القضايا التي طُرحت في المغرب الأدنى (افريقية)، في فترة عَرف فيها ازدهارا فكريا وتنوعا مذهبيا، بين مختلف المذاهب السُنّية منها (المالكية والأحناف)، والعقدية كـ (المعتزلة والشيعة الإسماعيلية).

ولقد تجاهلت الكثير من الدراسات، المخصصة لمواقف الفقهاء من مختلف القضايا، تجاهلوا مواقف الفقهاء المتمذهبين بغير المذهب المالكي، وكان جلّ الاهتمام على علمائه وفقهائه، بصفته المذهب المتجذر في المغرب الأدنى، وغُلب طابع التهميش على المذاهب

الأخرى، منها مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط بعنوان: الصراع المذهبي بين المالكية والحنفية في عهد الأغالبة (184-296هـ/799-906م) لطالبة روابح شهرة.

وما استلهمنا البحث في ثنايا هذا الموضوع، هو محاولة البحث في مختلف القضايا التي شكلت صراعا بين الفقهاء في المغرب الأدنى، وما نتج عن هذه المذهبية، السنّة والمعتزلة، والشيعة الإسماعيلية.

ويتمحور إشكال هذا الموضوع: حول القضايا المختلف والمتصارع عليها، بين فقهاء المذاهب السُنّية والعقدية في المغرب الأدنى (افريقية).

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات:

- أهم المجالات التي تناولوها، فضلا عن الطُرق والوسائل المستخدمة؟
- ما موقف فقهاء السنّة (المالكية) من هذه القضايا؟
- وكل هذا يمضي بنا إلى التساؤل، حول رد فعل السّلطة الأغلبية، ثم الفاطمية من هذا الصراع؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات، ولطبيعة الدراسة فرضت علينا إستعمال المناهج التالية :

1. المنهج التاريخي: المتعلق بإيراد الأخبار، والتواريخ، والحيثيات، وأهم القضايا المختلف فيها بين فقهاء المذاهب، والأساليب المستخدمة على العهدين الأغلبي والفاطمي.
2. المنهج التاريخي المقارن: الذي إنتهجناه على مستوى المصادر والروايات، التي لا تعدوا كونها: من قسم المعاداة، والمكررة المفضية إلى صدق المعلومة أحياناً كثيرة، أو من قسم المختلفة بالتنوع والزيادات، التي تزيد في توضيح الغامض من المعلومات، وفك مبهمها، طبقا للضوابط العلمية والموضوعية.

3. المنهج التاريخي التحليلي: الذي يقضي بتفسير المعطيات، والعناصر المكتسبة تفسيرا قائما على التعليل، والبرهنة والاستنتاج، كل ذلك بعيدا عن العاطفة، والذاتية والانحياز، حتى تكون الدراسة في مستوى البحوث، المستوفاة للشروط الأكاديمية.

وحتى نتقيد بحدود البحث والأطروحة، فإننا ارتأينا بأن نرسم هيكلة تفصيلية، تكون دليلا لنا، حتى لا نخرج عن سكة الدراسة، والتي احتوت على ما يلي:

مدخل حول: الأحوال السياسية والمذهبية في المغرب الأدنى ما بين القرنين 2هـ-4هـ /8-10م، والذي احتوى:

التطورات السياسية مابين القرنين 2هـ- 4هـ/8-10م، من عصر الولاة إلى غاية تأسيس الدولة الفاطمية، وأيضا التطورات المذهبية للمغرب الأدنى ما بين القرنين 2هـ-4هـ/8-10م، حيث أحتوى على الوضع الديني للمغرب الأدنى، قبيل وفود المذاهب العقدية، إلى توافد المذاهب الخارجية ثم المذاهب السُنّية المذهب المالكي والحنفي، إلى المذاهب العقدية المعتزلة والشيعة الإسماعيلية، راعينا في ترتيبها الجانب التاريخي والزمني.

الفصل الأول: بعنوان أهم القضايا في العهد الأغلبي والذي ينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول القضايا الفقهية وموقف الفقهاء منها، تناولنا فيه مسألة النبيذ وخلق القران ورؤية الله ومسألة الإيمان، ومبحث الثاني بعنوان القضايا السياسية والاجتماعية حَمَلَ، المنافسة على منصب القضاء، وإمامة الصلاة ومسألة الربا، ومبحث الثالث بعنوان رد السُلطة الأغلبية، على المالكية وعلى المتكلمين تحدثنا فيه عن موقف السلطة الأغلبية من هذا الصراع بين فقهاء.

الفصل الثاني: باسم أهم القضايا المستجدة في العهد الفاطمي، بثلاث مباحث: المبحث الأول بعنوان أهم القضايا المستجدة، تناولنا فيه أهم ما استحدثه الفاطميون في الجانب العقدي، ومبحث الثاني بعنوان موقف فقهاء السنّة من القضايا المستجدة(المالكية)، ويندرج تحت هذا المبحث، مجموعة من العناصر تمثلت في أشكال المقاومة السُنية، السلمية الايجابية

والمقاومة السلمية السلبية، وأساليب أخرى، ومبحث الثالث تحت عنوان رد السلطة الفاطمية على مواقف أهل السنّة (المالكية)، تناولنا فيه. أساليب القمعية، التي استعملتها السلطة، ضد فقهاء.

تم خاتمة في عناصر مستنتجة لهذا البحث، على شكل نقاط مختصرة، تُعد إجابات ملخصة للإشكاليات، طُرحت سابقاً ببداية المقدمة.

وللوقوف على معطيات من أحداث سابقة تاريخية، حوتها المصادر والأصول، وأخرى معاصرة، من دراسات وأراء، سمّيت بمراجع، فإن أهمها التي عُدنا إليها في الغالب، فيما يخص هذه الدراسة قد قسمناها إلى:

1-المصادر:

1-شرح الأصول للقاضي عبد الجبار المتوفى سنة (415هـ-1025م): وقد أفادنا في معرفة، أراء المعتزلة في بعض القضايا، مثل مسألة خلق القرآن، وفي كتابه الثاني طبقات المعتزلة الذي أفادنا في التعريف ببعض الشخصيات الاعتزالية، وإن لُوحظ الشُح الكبير جدا للمعطيات، والأحداث، عن المذهب المذكور.

2-رياض النفوس للمالكي المتوفى سنة(بعد 453هـ): والذي أفادنا في معرفة، أراء فقهاء المالكية، في بعض القضايا في افريقية، واستماتتهم في الدفاع عنها، كما لُوحظ على المصادر السُنية، الذاتية والانحياز في الانتقاص المبالغ فيه، والتحامل على المخالفين، وهو القاسم المشترك في الغالب بين هذه المصادر، ولو بقدر من التفاوت.

3-المجالس والمسايرات للقاضي النعمان المتوفى (363هـ-973م): الذي أفادنا في الجانب العقدي لدولة الفاطمية، بالإضافة إلى القضايا المستجدة، في تلك الفترة، والمناظرات التي عرفها بلاط خُلفاء الدولة الفاطمية، بين الشيعة وأهل السنّة، بالإضافة إلى كتابه افتتاح الدعوة، الذي أرّخ للجانب السياسي لدولة الفاطمية.

2- المراجع:

1- عبد العزيز مجدوب في مؤلفه الصراع المذهبي بافريقية: والذي أفادنا في أهم القضايا الفقيهة المطروحة بين في المغرب الأدنى (افريقية) في العهد الاغلبي، وإن اقتصرت دراسته على المذاهب الفقهية لا العقدية.

2- فاطمة بلهواري في كتابها الفاطميون وحركة المعارضة في بلاد المغرب: والتي أفادتنا، في أهم ما أدخله الفاطميون من قضايا، على المغرب الأدنى، والسياسة المذهبية لكل خليفة، التي تراوحت بين اللين والحزم.

ومن خلال انجازنا لهذه الأُطروحة واجهتنا جملة من الصعوبات نلخصها فيما يلي:

-وقد واجهتنا مشكلة ضآلة المصادر، للمواقف والآراء المخالفة لما هو مُعتمد، وتَعرض خطاباتها الأصلية للإهمال والتجزئة، والتشتيت والتشويه.

-التأثير السلبي لجائحة كورونا التي ضربت البلاد، في تواصل مع زميلي في الأطروحة، ومع الأستاذ المشرف من جهة، وفي صعوبة التنقل إلى مكتبة الجامعة، ومختلف المكتبات.

المدخل

- **المدخل: الأحوال السياسية والمذهبية في المغرب الأدنى ما بين القرنين 2هـ-4هـ /8-10م .**

1- الإطار الجغرافي والتسمية للمغرب الأدنى .

أ- الإطار الجغرافي.

ب- التسمية.

2- التطورات السياسية للمغرب الأدنى مابين القرنين 2هـ- 4هـ/8-10م .

أ- عصر الولاة.

ب- الدولة الأغلبية (184-296هـ/800-908م).

ت- الدولة الفاطمية (296 ـ 362هـ / 908 ـ 972م)

3- التطورات المذهبية للمغرب الأدنى مابين القرنين 2-4 هـ / 8-10م.

.أ- المذاهب الخارجية.

ب- المذاهب السنّية.

ث- المذهب الإعتزالي .

ج- المذهب الشيعي الإسماعيلي.

أولا - الإطار الجغرافي والتسمية للمغرب الأدنى:

اتخذ لفظ المغرب أبعادا جغرافية مختلفة، جعلت منه قطب وطريق تقاطع، وهذا ما أضفى عليه خصوصية، ووضعا خاصا، فكان له دور فعّال في محاولة تحديد الحدود والمعالم الجغرافية لهذه المنطقة، ما نتج عنه اختلاف في الآراء بين الجغرافيين، والمؤرخين والرحّالة، حول ضبطه بكل دقة، ومن بينهم: ابن حوقل صاحب كتاب صورة الأرض، الذي يذكر في هذا الشأن: " ..وأما المغرب فبعضه ممتد على بحر المغرب، وفي غربيه، ولهذا البحر جانبان شرقي وغربي، وهما جميعا عامران، فأما الغربي من مصر وبرقة إلى إفريقية، وناحية تنس إلى سبتة وطنجة، وأما الشرقي فهو بلاد الرّوم، من حدود الثغور الشامية إلى القسطنطينية، إلى نواحي الرومية..."[1].

إلا أن ياقوت الحموي، يجعل حدها "..من مدينة مليانة وهي آخر حدود إفريقية، إلى آخر حدود جبال السوس، التي وراءها بحر المحيط وتدخل فيه جزيرة الأندلس، وإن كانت إلى الشمال أقرب، وطول هذا البّر مسيرة شهرين..."[2].

كما ميّز الجغرافيون العرب بين أجزاء المغرب القريبة من المشرق والبعيدة عنه بقصد التسهيل، فظهرت مصطلحات جديدة، حيث ميّزوا خلال القرن 5هـ-11م بين بلاد المغرب الأدنى (إفريقية) والذي هو موضوع دراستنا، وبين بلاد المغرب التي جُزّئت إلى جزاءين بلاد المغرب الأوسط وبلاد المغرب الأقصى.

1 - أبي حوقل بن قاسم النصيبيُّ، صورة الأرض، د ط، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، 1992م، ص64، (بتصرف).

2 - ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج5، د ط، دار صادر، بيروت، 1977م، ص161.

أ – الإطار الجغرافي للمغرب الأدنى:

يمتد هذا الإقليم من طرابلس شرقا حتى مدينة بجاية غربا (في الجزائر الحالية)، وعاصمة هذا الإقليم مدينة القيروان،[1] وقد تمّ فتح هذا الجزء على يد عقبة ابن نافع الذي يُعتبر المؤسس الحقيقي للحكم العربي في افريقية[2].

ولكن الذي يُهمنا هنا، أن حدود المغرب الأدنى (افريقية)، هي المنطقة التي تشمل الأجزاء الشرقية من المغرب، أو ما كان يُعرف بإفريقية القنصلية في عهد الروماني[3]، بمعنى أن المغرب الأدنى أو افريقية تعني كل البلاد التونسية اليوم مع بعض الأجزاء الغربية من ولاية طرابلس، بما في ذلك المدينة نفسها، وقابس وصفاقس والمهدية وسوسة كما ذكر ابن حوقل[4]، وأجزاء من بلاد الجزائر الحالية أي التُخوم الشرقية للجزائر حتى مدينة بجاية [5].

ب– التسمية:

عرف المسلمون على وجه الخصوص لفظ افريقية، منذ عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عندما طلب منه عمرو بن العاص فاتح مصر، السماح بفتح إفريقية فأجابه بالرفض وقال له: "إنها افريقية مُفرقة"، وعُرف اللفظ أيضا في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه الذي سمح بغزو افريقية، وكذلك في عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان، إبان بناء عقبة بن نافع لمدينة القيروان[6]، وكانت تُعرف قديما بافريقية القنصلية في عهد الإمبراطورية الرومانية في شمال إفريقيا.

1 –يوسف بن احمد حوالة، الحياة العلمية في افريقية "المغرب الأدنى" منذ إتمام الفتح وحتى منتصف القرن الخامس هجري90 هـ /450هـ، ج1، ط1، (رسالة دكتورة)، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، 2000م، ص 46.

2 – محسن محمد زيتوني، القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية، ط1، دار المنار، القاهرة، 1988م، ص32.

3 – يوسف بن أحمد حوالة، المرجع السابق، ج1، ص 46.

4 –ابن حوقل، المصدر السابق، ص ص 71-74.

5 – يوسف بن أحمد حوالة، المرجع السابق، ج1، ص46.

6 –المرجع نفسه، ج1، ص42.

ثانيا: التطورات السياسية للمغرب الأدنى مابين القرنين 2هـ- 4هـ:

أ- عصر الولاة:

عندما أتمّ موسى بن نصير فتح المغرب، ومن جملة ما فتحه قلعة زغوان ونواحيها،[1] فقام بإخضاع السفوح الجنوبية لجبال الأوراس ثم الجنوب الغربي، فأخضع السوس الأدنى حتى درعة وصحراء تافيلالت، واتجه إلى الشمال فضَّم طنجة[2].

وعندما أجاز احد قواد موسى بن نصير البارزين وهو طارق بن زياد إلى الأندلس بأمر منه، سَار موسى في إثره في فترة لاحقة لإتمام الفتح، ثم رجع إلى دمشق بطلب من الخليفة الوليد بن عبدالملك (86- 96هـ) (705 -715م)، وتوفي هناك في ظروف غامضة سنة(98هـ -717م) [3].

وقد توالى العمّال على إفريقية وبَقّيت أرجاء المغرب، حيث وُلّي بعد موسى بن نصير، محمد بن يزيد القرشي في عهد سليمان بن عبد الملك سنة (97هـ- 716م) وبقي في منصبه حتى وفاة الخليفة سليمان، فعُزل، [4] ثم جاء إسماعيل بن عبيد الله ابن أبي مهاجر سنة (99هـ- 717م)[5].

ومن أهم ما تمّ في ولايته، تعليم سكان المغرب مبادئ الإسلام، إذ رافقه إليها عشرة من التابعين بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز (99هـ -101هـ) . (717- 719م)، للقيام بهذه المهمة[6].

---

1 - ابن عذارى أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي، البيان المعرب في أخبار الأندلس والمغرب، تح وتر: س كولان، وأليفي بروفنسال، ج1، ط3، دار الثقافة، بيروت، 1983م، ص96.

2 - عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، ديوان العبر والمبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، مر:خليل شحادة وسهيل زكار، ج4، دط، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 2000م، ص239.

3 - ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، ص 42. ابن خلدون، المصدر السابق، ج4، ص239.

4 - المصدر نفسه، ج1، ص48.

5 - أبو العباس أحمد بن خالد الناصري السلاوي، الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح و تع :جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج1، د ط، دار الكتاب، الدار البيضاء،1997م، ص157.

6 - ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، ص48.

وبعد إسماعيل بن أبي المهاجر عُين يزيد بن أبي مسلم إلا أن ولايته لم تدم طويلا وقُتل من طرف البربر، الذين سخطوا عليه لأشتهاره بالظلم والتعسف، فولىَّ الخليفة يزيد بن عبد الملك (101 -105هـ / 719- 724 م)، مكانه بشر بن صفوان، الذي استمر في عمله إلى حين وفاته سنة(109هـ/ 127م)، في عهد الخليفة هشام بن عبد الملك (105 - 125 هـ / 724 – 742 م)[1].

خلف بشر بن صفوان عبيدة بن عبد الرحمن السليمي، الذي وصل إلى افريقية سنة (110هـ/728م)، وبقي فيها إلى سنة (117هـ /735م)، حيث عزله الخليفة هشام بن عبد الملك، وولىّ عوضا عنه عبيد الله بن الحبحاب[2].

وقد عَين بن الحبحاب على الأندلس عقبة بن الحجاج، وعلى طنجة ابنه إسماعيل،كما أرسل حبيب بن أبي عبيدة إلى المغرب الأقصى، فسار حتى وصل السوس الأقصى، وارض السودان، ورجع ظافرا بالغنائم[3].

وبعد ذلك كلفه ابن الحبحاب بغزو صقلية سنة (122هـ /739م)، فحاصر سرقوسة، حتى صالحهُ أهلها على الجزية[4].

وما لبثت الخلافة الأموية أن سقطت سنة (132هـ / 750م)، وقامت مقامها الخلافة العباسية، وكان من نتائج فتح المغرب الإسلامي والأندلس توسيع الأراضي الإسلامية، ما صعب على الدولة العباسية السيطرة على كل هذه المساحة، خاصة في حروبها مع الخوارج الأباضية والصفرية، ما جعلها تُقر باستقلال الأغالبة في المغرب الأدنى.

1 - ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، ص 49.
2 - السلاوي، المصدر السابق، ج1، ص- ص 160-161.
3 - ابن خلدون، المصدر السابق، ج4، ص 241.
4 -المصدر نفسه، ج4، ص 241.

ب – الدولة الأغلبية (184-296هـ/800-908م):

في جمادى الثاني في سنة (184هـ/800م) قامت في إفريقية إمارة وراثية، بدأت مع إبراهيم بن الأغلب بن الأغلب بن عقال بن سالم التميمي، الذي تعود إليه أصل التسمية بالدولة الأغالبة، وعملت جاهدة للاستقلال عن السلطة العباسية في بغداد، تَعَاقب على حُكمها أحد عشر أميرا أغلبيا.

1 ـ التأسيس:

بدأت مع إبراهيم بن الأغلب، الذي يُمكن أن نقول بأن أُسس وأركان الدولة قامت على يديه، خاصة أن ظهوره على الساحة السياسية في بلاد إفريقية ،كان نتيجة لخدمته في جيش المهلب،[1] ويذكر بن الأثير أن إبراهيم بن الأغلب، كان متواجدا في ولاية الزاب سنة 180هـ، حيث قام بتقديم الهدايا والهبات لهرثمة بن أعين، وكان مُقابل ذلك منحه ناحية الزاب، خاصة وأن هذه المنطقة كانت منزل الكثير من بني الأغلب لتكون سنداً قويا لإبراهيم وبني الأغلب في ما بعد [2].

بعد توليت إبراهيم بن الأغلب على رأس إمارة الأغالبة قام بعدة إجراءات وتدابير مست جميع الميادين منها السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية، خاصة وأنه تولى الحكم في ظروف من الفوضى والاضطرابات بعد فشل الولاة العباسيين في تحقيق الاستقرار والأمن، فكان لازماً عليه القيام بانتهاج سياسة عسكرية لضبط الأمور[3].

عندما توفي الحاكم إبراهيم بن الأغلب خلفه ابنه بن العباس أبو العباس عبد الله الملقب بعبد الله الأول، الذي كان يحارب عبد الوهاب ابن رستم في طرابلس،[4] لتتغير الأمور في ما بعد خاصة بعد أن

---

1 – بشير رمضان التليسي، الاتجاهات الثقافية في بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري العاشر ميلادي، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2003م، ص27.

2 –ابن وردان، تاريخ مملكة الأغالبة، تح:محمد زينهم ومحمد عرب، ط1، مكتبة المديولي، القاهرة، 1988م، ص 72.

3 –محمد طالبي، الدولة الأغلبية، التاريخ السياسي، تر:المنجي الصيّادي، مر: حمادي ساحلي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995م، ص ص 153- 156.

4 –ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، ص 95.

تولىَّ أخوه زيادة الله مهمة المواجهة مع عبد الوهاب ابن رستم، ولكن عبد الله لم يدخل افريقية إلا بعد عقده الصلح مع الثائرين ضده[1].

أثناء تولية عبد الله الأول الحكم كانت سيرته تَتصفُ بالنزاع والصراع مع أهل بيته، بسبب اتخاذه بعض التدابير والإجراءات لتحقيق غايته الشخصية كتشدده في جباية الضرائب، والتي كانت من نتائجها أن قام عبد الله بملأ وتعبئة خزانته بالمال[2].

يُعتبر عهد زيادة الله الأول من أطول عهود الحكم في إمارة الأغالبة امتد اثنين وعشرون عاما،[3] شهدت هذه الفترة إقرار أمور الدولة وتنظيم هياكلها خاصة بعد الاضطرابات والمتاعب التي شهدتها الدولة في عهد الأمراء من قبله،[4] ولعل ابرز عهد عاصره هو فتح جزيرة صقلية في عام 212هـ./ 728م[5].

وقد عرفت الدولة الأغلبية في آخر عهدها أمراء عجلوا بسقوطها بسبب انغماسهم في اللهو والمجون ابتدءا من أبو الغرانيق خاصة مع ظهور الدعوة الشيعية الإسماعيلية بقيادة عبيد الله الشيعي.

1 – محمد سهيل طقوش، تاريخ الفاطميين في شمال إفريقية ومصر وبلاد الشام، ط1، دار النفائس، بيروت، 2005م، ص40 .

2 –عبد الواحد ذو النون طه وآخرون، تاريخ المغرب العربي، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004 م، ص243 .

3 –محمود إسماعيل، الأغالبة سياستهم الخارجية، ط3، دار النشر والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2000م، ص35.

4 –محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص46.

5 –ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، ص103.

2- الامتداد الجغرافي:

إن الامتداد الجغرافي لدولة الأغالبة في المغرب الأدنى (افريقية) كان الجزء الشرقي من المغرب الأوسط، أي من بجاية وامتدت حتى طرابلس شرقا مرورا بالزاب جنوبا.

وامتدت حدودها تحديدا من تونس حتى الشرق الجزائري بتسمية الحالية، إلى غاية بجاية مرورا بسطيف وبسكرة وصولا إلى طرابلس، وأهم المدن التي كانت في هذه الرقعة الجغرافية هي: تونس، القيروان،طرابلس، مدن الزاب وطبنة،[1] بجاية[2].

3 ـ السقوط :

بعد تولية الإمارة أبي مُضر زيادة الله الذي يُعرف بزيادة الله الثالث، استقل بالأمر بعد قتل أبيه من طرف ثلاثة غلمان صقالبة، فكان زيادة الله الثالث سيئ السيرة، مَالَ عن الحُكم وأحوال الرعية وتغافل عن مصالح البلاد، ونعكف على اللذات حتى قُتل، وهكذا كُتبت السيرة لأواخر الأمراء الأغالبة، ليكتبوا آخر فصول حكمهم لإفريقية، والمغرب الأدنى عامة، مع تكالب الظروف الخارجية كانتصارات عبيد الله الشيعي وزحفه إلى القيروان، أدت كنتيجة حتمية إلى تحول السلطة في هذا الإقليم، إلى يد الفاطميين سنة 296هـ / 909م[3].

1 -طبنة: بضم أوله ثم السكون ونون مفتوحة، وهي فيما أَحسب أعجمية ومثلها في العربية الطبنة لعبة للأعراب وهي بلدة في إفريقية مما يلي المغرب على ضفة الزاب. ينظر: ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج4، ص21.

2 -محمد عليلي، الإشعاع الفكري في عهد الأغالبة والرستميين خلال القرنين 2- 3هـ / 8- 9م، إشراف: معروف بلحاج، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2007-2008م، ص33.

3 -ابن وردان، المرجع السابق، ص62.

3ـ الدولة الفاطمية (184-296هـ/800-908م):

كان قيام الدولة الفاطمية مُرتبط بدعوة دينية وهي الدعوة الإسماعيلية، فَرضت سيطرتها على مساحة واسعة من المغرب وأنهت دويلات كانت قائمة: المدرارية، الرستمية، الأدارسة والأغالبة، وعَمل الفاطميون بشكل ملحوظ على نشر مذهبهم، -المذهب الإسماعيلي الشيعي-، وهذا ما حَققهُ أبو عبيد الله الشيعي.

1 ـ التأسيس:

يُعتبر عبد الله بن علي المشهور بالحلواني، وأبا سفيان الحسن بن القاسم، أول من وفد إلى المغرب، بغض النظر عن من أرسلهم، فإنه يجب التنويه بالدور الذي قاما به، للتمهيد للدعوة الشيعية في نفوس البربر[1].

ويذكر بن خلدون أنأصل الشيعة بإفريقية، كان على يد الحلواني وأبا سفيان، وأن الذي أرسلهما هو جعقر الصادق، وقال لهما: بالمغرب أرض بور، فاذهبا واحرثاها، حتى يجيء صاحب البذر، فنزلا بأرض كتامة.."[2]، في وجود عدة روايات في مصادر شيعية وسُنية، تختلف حول من أرسلهما.

لما مات الحلواني وأبا سفيان، وقد تهيأت التربة في إفريقية لبذر البذور، فأُرسل داعي الإسماعيلية في اليمن، أبا عبد الله الداعي أو الشيعي كما يُلقب، وهو الحسين بن أحمد إلى بلاد المغرب في عام 288هـ / 901م، لنشر الدعوة في هذه البلاد.

استغل عبيد الله الداعي فرصة الحج للالتقاء بحجاج من المغرب العربي، وفيها اجتمع بحجاج كتامة،[3] وكانت الكتامية تضم شخصين ينتميان إلى بطن كبير من بطونها، اللذين اعتنقا المذهب الشيعي

---

1 -القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، تح: فرحات الدشراوي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م، ص27.

2 -ابن خلدون، المصدر السابق ،ج3، ص490.

3 -كتامة: مجموعة قبائل تنتمي الى فرع الرانس، سُميت بكتامة نسبة لجدهم الأعلى. ينظر: مؤلف مجهول، مفاخر البربر، تح: ليفي بروفنسال، د ط، مطبوعات معهد دار الدراسات العليا، المغرب، 1993م، ص 51.

الإسماعيلي، بتأثير من الحلواني، ولما انتهى موسم الحج واستعدوا للرحيل، سألوه عن وجهته فذكر مصر، فطلبوا منه الانضمام إليهم، واستطاع أن يحصل منهم على بعض المعلومات،[1] وبهذا دخل عبيد الله الشيعي بلاد المغرب، رفقة حجيج كتامة بفضل زهده وورعه، وتمكن هذا الداعية من قلوب هؤلاء الشيوخ، وقلوب بربر كتامة.

وعندما تيقن عبيد الله الشيعي من نصرة كتامة لدعوته، أعلن إمامتهم للرضا من آل البيت وشيعتهم وأخبرهم عن نفسه بأنه صاحب البذر، الذي ذكراه أبو سفيان والحلواني،[2]ثم قال لهم: " أنا لا أدعوكم لنفسي، وإنما أدعوكم لطاعة الإمام المعصوم من آل البيت.."عندها أعلن أهل كتامة طاعتهم له، وبدأ في تنظيم مجتمعهم، –كما زعم- على غرار ما فعل النبي صلى الله وسلم، عندما هاجر إلى المدينة المنورة، من تآخي بين المؤمنين، ودخل في دعوته عدد كبير من الناس، وذلك لما إستخدمه من ضروب ودهاء، وحنكة، للوصول إلى مسعاه، سواء في قصة توصله إلى البربر الكتاميين، أو الإفصاح عن عقيدته ومهمته، وبعد أن اطمئن إلى النجاح الكبير الذي حققته الدعوة الإسماعيلية بين البربر، إنتقل من مرحلة الدعوة، إلى المواجهة المسلحة مع دويلات المغرب[3].

1 –علي عثمان علي عبد الله، الدولة العبيدية الفاطمية (عبيد الله المهدي)، إشراف: سلمي عمر السيد،كلية الأدب، جامعة الخرطوم، 2012م، ص07.

2 –القاضي النعمان، المصدر السابق، ص ص 35- 36.

3 –إبراهيم التهامي، جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة دراسة في الصراع العقائدي في المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن 5 هـ، ط1، مؤسسة الرسالة الناشرون، دم ن، 2005م، ص ص 293 – 295.

تتابعت الحروب بين زيادة الله وأبي عبيد الله الشيعي، إلى أن هزمه عبيد الله، واستولى على القيروان ودخل مدينة رقاده، بعد أن دانت له افريقية، ثم دخل سجلماسة وانتصر على أميرها اليسع بن مدرار، واخرج عبيد الله المهدي وولده العباس من السجن في ذي الحجة سنة (296هـ)، وعادوا إلى القيروان أين تم تأسيس الدولة الفاطمية[1] ،عاصمتها المهدية[2].

2 – الامتداد الجغرافي:

كانت حدود الدولة الفاطمية لا تقف عند ما استولت عليه، من الأغالبة في المغرب الأدنى كله، بل إمتدت من الناحية الغربية-بصورة غير ثابتة – إلى تيهرت عاصمة الرستميين التابعة جغرافيا للمغرب الأوسط، وأجزاء كبيرة من المغرب الأقصى، يصل إلى سجلماسة التي بُيع فيها المهدي عبيد الله، إثر سقوط دولة بني مدرار[3].

1 -ابن عذراي، المصدر السابق،ج4، ص ص147-153.

2 -المهدية: بناها عبيد الله المهدي سنة (300 هـ / 912 م)، سميت بهذا الاسم نسبة إلى الإمام المهدي،كما عرفت باسم البيضاء بمعنى الزهراء، لها واجهة بحرية يسكنها أصحاب المناصب في الدولة،كبار الموظفين ورجال الحاشية، وقواد العسكر، انتقل إليها الخليفة الفاطمي سنة (308 هـ)، وأصبحت مركز للحكم .ينظر: ياقوت الحموي، المصدر السابق، ج5، ص ص 329-332.

3 -فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب (206-365هـ/909-975م) التاريخ السياسي والمؤسسات، تق: حمادي ساحلي، دط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994م، ص 66.

ثالثا: الخريطة المذهبية للمغرب الأدنى مابين القرنين 2 هـ -4هـ:

لقد وَجد دُعاة المذاهب السُنّية والخارجية وحتى العقدية، مثل المعتزلة والشيعة الاسماعيلية، في المغرب الاسلامي، أرضا خصبة لنشر مذهبهم بعيدا عن الخلافة الأموية ثم العباسية، وقد نجحوا في ذلك فكانت افريقية منطلقا لنشر مبادئهم.

أ-المذاهب الخارجية:

كانت حركة الخوارج في بلاد المشرق تفتقر إلى التنظيم السياسي، مما تسبب في عدم تحقيق أهدافها والقضاء على دعواتهم، وهذا ما دفع دُعاة الخوارج إلى التنقل بين الأمصار الإسلامية، فتوجهت أنظارهم نحو بلاد المغرب التي كانت أرضا خصبة لنشر أفكارهم، من أهم هذه المذاهب: الصفرية والاباضية.

1. المذهب الصفري:

لقد اختلف المؤرخون فيما تُنتسب إليه فرقة الصفرية، هناك من يقول أنهم أتباع زياد بن الأصفر،[1] وهناك من نسبهم إلى الصُفرة، إشارةً إلى صُفرة وجوههم من أثر العبادة والزُهد.

ومن أهم معتقداتهم أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال إذ كانوا موافقين في الدين والاعتقاد، ولم يسقطوا الرجم ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدهم في النار، وقالوا التُقية جائزة في القول دون العمل،[2] إضافة إلى العديد من المبادئ الأخرى التي أقرُها مع مرور الزمن.

وقد تسرب المذهب الصفري إلى بلاد المغرب الإسلامي في النصف الأول من القرن الثاني للهجرة،[3] جاء به جماعة من الأفاقين من المشرق من أشهرهم عكرمة مولى العباس، وكانت قبيلة مطغرة – من البربر البتر – أول من اعتنق المذهب الخارجي الصفري وكان لرئيسها ميسرة المطغري نشاط في الدعوة

1 -محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، د ط، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، (د ت ن)، ص 72.

2 -علي محمد محمد الصلابي، عصر الدولتين الأموية والعباسية وظهور فكر الخوارج، ط1، دار البيارق، الأردن، 1998م، ص 128.

3 - صالح باجية، الاباضية بالجريد، ط1، دار بن سلامة، تونس، (د ت ن)، ص 30.

إليه، ومن الأوائل مَن ناصر نَحلة الصفرية ودعا إليها وجمع البربر لها لتأييدها،[1] لذلك نجد أن الصفرية من الأوائل السباقين لإنشاء دولتهم في سجلماسة (140 هـ-757 م)[2].

2 ـ المذهب الإباضي:

ينسبون إلى عبد الله بن إباض[3] وتُعتبر الإباضية من أهم الفرق المسالمة المعتدلة في مبادئها، وهي الأقرب إلى أهل السنة والجماعة حسب المصادر السُنّيةالتي تحدثت عن هذه الفرقة.

ويعتقدون أن مخالفيهم من بقية المسلمين هم غير مشركين وغير مؤمنين[4] ولكنهم كُفّار كُفر نعمة، تجوز شهادتهم والزواج منهم والتوارث معهم، [5]وقالوا باستحلال جزء من أموال مخالفيهم في الحرب وهما الخيل والسلاح، وأنّ مساكن مخالفيهم دار سلام إلا معسكر السلطان فهو دار حرب،[6] وأوجبوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في القوة والضعف[7].

حسب المصادر الإباضية القليلة جداً، مثل الدرجيني والشماخي أنّ انتشار المذهب الإباضي في بلاد المغرب، كان في النصف الأول من القرن الثاني الهجري على يد دعاة من العرب والبربر، من تلاميذ أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، عاصم السدراتي و إسماعيل بن درار الغدامسي، وأبو الخطّاب عبد الأعلى

1 - الصلابي، المرجع السابق، ص 129.

2 - محمود إسماعيل، المرجع السابق، ص 113.

3 .-عبد الله بن إباض: من أهل العراق جاء إلى الإمام جابر بن زيد لأخذ العلم عنه، كان يُناظره في أموره ومهماته الدينية، وهو تابعي عاصر معاوية وبن الزبير وكانت له آراء واجه بها الحكام. ينظر: الصلاّبي، المرجع السابق، ص123.

4 -البغدادي الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم، دراسة وتح: محمد عثمان الخشت، د ط، مكتبة بن سينا، القاهرة، 1984م، ص95.

5 -ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تح: محمد إبراهيم نصر عبد الرحمان عميرة،ج3، دط، دار الجيل، بيروت، (د ت ن)، ص273.

6 -الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد ت 548هـ/1153م)، الملل والنحل، تح: أمير مهنا وعلي حسن فاغور، ج1، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1993م ، ص157.

7 -أحمد أمين، ظُهر الإسلام، ج3، ط4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1966م، ص331.

بن السمح المعافري، وعبد الرحمان بن رستم وابن داود النفزاوي،[1] أُصطلح عليهم تاريخيا بحملة العلم الخمسة.

ومن أوائل الدُعاة الذين دخلوا المغرب من الإباضية، سلمة بن سعيد وهو من حضرموت من صفوة دعاة اليمن، ثمّ ارتحل إلى القيروان مع عكرمة مولى بن العباس من دعاة الصفرية، وبلغ من تحمُّس سلمة لنشر المذهب الإباضي، ما يُروى عنه من قول:"... ودِدْت أن يظهر هذا الأمر يوماً واحداً فما أبالي أن تُضرب عُنقي[2].

وبعد انتشار المذهب الإباضي، ودخوله في حرب مع جند الخلافة الأموية ثمّ العباسية فيما بعد، استطاعوا تكوين كيان سياسي عُرف بالدولة الإباضية في المغرب الأوسط سنة (161هـ/ 778م)، أسسها عبد الرحمن بن رستم وكانت حاضرتها تيهرت.

1 -يوسف الراشدي، حملة العلم إلى المغرب ودورهم في الدعوة الإسلامية، د ط، دائرة الوعظ والبحوث الإسلامية، (د ت ن)، ص 28.

2 -أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الشماخي، السير، تح: أحمد بن سعود السيابي، ج1، دط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، 1407هـ، ص 40.

ب ـ المذاهب السنّية:

لما ذاع صيتُ الإمامين، أبي حنيفة النعمان ومالك بن أنس بالعراق والمدينة، في القرن الثاني الهجري، إرتأت نخبة من علماء إفريقية نشر تعاليم مذهبي هذين الإمامين بالمغرب، بعد أن أُتيح لها السفر إلى العراق والحجاز، وتفقُّه والتعلم على يديهما .

1 ـ المذهب الحنفي:

يُنتسب المذهب الحنفي إلى الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (التميمي)،[1]من أهل الكوفة توفي سنة (150هـ/767م)، ترك من المصنفات: الفقه الأكبر، العالم والمتعلم، الرد على القدرية،[2] وكان حافظًا للحديث مُتقنا فيه، وحافظًا للأثر وأقوال الصحابة والتابعين واختلافاتهم، ومعرفة الناسخ والمنسوخ من القرآن[3]، وعُرف بمنهجه في الجرح والتعديل في ما يصله من روايات وأحاديث وآثار،[4] ما جعله يُكذب الكثير من الأحاديث المنسوبة لرسول الله، الأمر الذي جعله مهمشاً من الكثير من الفقهاء والسلطة في عصره.

يُعد مؤسس، أول مذهب فقهي سني من مذاهب الإسلامية، وقد أثَّرت نشأته في الكوفة وما تعُج به من اتجاهات، سياسية وثقافية ودينية متضاربة ومتباينة، على البنية الأصولية لهذا المذهب،[5] عُرف

1 -أبو حنيفة النعمان: بن ثابت بن زوطي، فقه الأمة في عصره، أحد أئمة الإسلام العظام، وأحد السادة الأعلام في مدرسة الرأي وكان جده مملوكا لبني تيم الله فأسلم فأعتقوه. ينظر: أبي عبد الله حسين بن علي الصيمري، أخبار أبي حنيفة وأصحابه، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1985م، ص 15.

2 -أبو الفرج بن النديم، كتاب الفهرست في أخبار المصنفين من القدماء والمحدثين، ج1، د ط، تح: رضا تجدد ، د د ن، د م ن، (د ت ن)، ص ص 255-256.

3 -بشير التليسي، المرجع السابق، ص198.

4 -أبو محمد محي الدين عبد القادر بن محمد بن أبي الوفاء القرشي، الجواهر المعنية إلى طبقات الحنفية، تح: عبد الفاتح محمد آكلو، ط02، دار الهجرة، 1993م، ص59.

5 -عبد الحميد العابد، علاقة فقهاء السنة بالدولة العباسية في عصرها الأول، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي)، إشراف: غازي جاسم الشمري، باتنة، 2009م، ص54.

بتمكنه من الجدل وقوة الحجة، قال فيه الإمام مالك: "رأيتُ رجلاً لو كلمك في هذه السارية، أن يجعلها ذهبا لمقام حُجته" [1].

للمذهب الحنفي أصول وأدلة بُني عليها، وهذه الأصول يشترك فيها مع الكثير من المذاهب السُنّية الأخرى، ويتميز عنها في بعضها، خاصةً في مجال إعمال الرأي، وهي القرآن الكريم والسنّة النبوية، والإجماع، والقياس والاستحسان ويُضاف إليه العُرف كمصدر من مصادر الإستنباط [2].

ذكر الدباغ أن أول من أتى بالمذهب الحنفي إلى المغرب هو بن فرّوخ، ثم أخذ المذهب بالانتشار خاصةً في أوائل العصر الأغلبي، وترسّخ في إفريقية مع أسد بن فُرات من خلال نشر كتابه " المختلطة"،[3] الذي جمع فيه بين أحكام المذهب الحنفي والمالكي، وعلى يد عبد الله بن غانم (190هـ / 805م)، الذي زار العراق ولقي أبا يوسف صاحب أبي حنيفة [4].

1 -أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشافعي الشيرازي، طبقات الفقهاء، تح: إحسان عباس، د ط، دار الرائد العربي، بيروت، 1970م، ص86.

2 -وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء، راجعه: أحمد الحجي وآخرون، المذاهب الفقهية الأربعة أئمتها . أطوارها . أصولها . آثارها، ط01، إدارة الإفتاء، الكويت، 2015م ،ص 06.

3 -أبو زيد عبد الرحمان بن محمد الأنصاري الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان،ج1، تح وتع: إبراهيم شنبوج، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 1968م، ص240.

4 - المالكي (أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبد الله ت 484هـ/1091م)، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تح: بشير بكوش ومحمد العروسي المطوي، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1983م، ص 215.

2-المذهب المالكي:

هو ثاني المذاهب الفقهية السُنّية الأربعة في الفقه الإسلامي، نشأ بمدينة المنورة مَوطن مُؤسسه الإمام مالك ابن أنس[1] -رحمه الله-،[2] يُقال لأصحابه أصحاب الحديث، فاختص إمَامه بمدرك أخر للأَحكام غير المدارك المعتبرة عند غيره من المذاهب، وهو إضافة عمل أهل المدينة،[3] وللإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة كما يُسميه أهل السُّنة، مؤلف تكفل تلاميذته بجمعه وهو "الموطأ" الذي جمع فيه أحاديث مختارة في الفقه[4]

بنى الإمام مالك مذهبه على أدلة تُعرف بأُصول المذهب المالكي وهي: أولا القرآن الكريم الذي يحمل آيات قرآنية تناولت مجموع أحكام التي يحتاجها الفرد والمجتمع، وثانيا السنة النبوية وهي كل ما فعله النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول وعمل،ثم الإجماع[5] وعمل أهل المدينة[6] والقياس والمصالح المرسلة[7]..الخ، من أدلة.

دخول المذهب المالكي إلى بلاد المغرب لم يكن بدخول فقهي فحسب، و إنما هو دخول أسلوب جديد في تعامل مع النصوص الشرعية[8]، كان على يد نفر من تلاميذ الإمام مالك ممن تفقهوا بعلمه واقتفوا أسلوبه في التدريس، أبرزهم علي بن زياد (183هـ/799م) الذي كان من علماء القرن الثاني

1 -هو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر بن الحارث بن عميان الأصبحي نسبة إلى قبيلة يمنية، ولد سنة 93هـ وظل بمدينة طوال حياته ولم يخرج منها إلا للحج، ومن شيوخه عبد الرحمن ابن هرمز وشيخه في الفقه ربيعة بن الفروخ، لذلك استطع مالك الجمع بين رواية الحديث والفقه.ينظر: ابن فرحون، الديباج المذهب لمعرفة أعيان علماء المذهب، تح: المأمون بن محي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، ص 57.

2 -حسين مؤنس، معالم تاريخ المغرب والأندلس، ط1، دار الرشاد، القاهرة، (د ت ن)، ص ص 83-84.

3 -أحمد تيمور باشا، نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة، ط1، دار القادري، بيروت، 1990م، ص 60.

4 -سلمان بن عبد الله حمود، مقدمة في الفقه –أصوله-مصادره-مزاياه-المذاهب الأربعة، ط1، دار العاصمة لنشر والتوزيع، (دم ن)، 1997م، ص 139.

5 -عبد الرحمن الصابوني، مدخل لعلم الفقه، د ط، ديوان الكتب والمطبوعات الجامعية، دم، 1965م، ص 59.

6 -محمد أبو زهرة، المرجع السابق، ص 425.

7 -عبد الرحمن الصابوني، المرجع السابق، ص 110.

8 -حسين مؤنس المرجع السابق، ص 83.

للهجرة، و ابن الأشرس (170هـ/787م) وهو الأخر سمع من مالك وحافظاً لرواية[1]، إلى جانب هؤلاء الفقهاء البهلول بن راشد الرعيني من أهل القيروان سمع وروى عن مالك بن انس أيضا[2]، هؤلاء هم الأوائل حسب ما تناولته المصادر المالكية من ادخل المذهب المالكي إلى المغرب تحديدا إلى افريقية.

ج – المذهب الأعتزالي:

كما كان المغرب أرضا خصبة للمذاهب الخارجية والسُنّية،نجد أيضا مذاهب أخرى عقدية استطاعت التغلغل في بلاد المغرب، وبثت أفكارها ومبادئها بين البربر، من أهم هذه المذاهب المذهب الاعتزالي الذي يُعد من ابرز الفرق الكلامية في المغرب الأدنى (افريقية)، بمنهجه العقلي في فهم النص الديني.

لقد اختلفت الروايات وتعددت حول نشأة المذهب الاعتزالي، فحسب رواية الشهرستاني،كان ظهورهم في القرن الأول دون ذكر سنة معينة، في حين ذكر المكان الذي ظهرت فيه ألا وهو البصرة ويقول: "... أن رجلا دخل على الحسن البصري وقال:" لقد ظهرت في زماننا جماعةً يكفرون أصحاب الكبائر، فكيف تحكم؟"، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء[3]: " أنا لا أقول صاحب الكبيرة مؤمن مطلق ولا كافر مطلق، بل في منزلة بين المنزلتين"، وقام واعتزل حلقة شيخه الحسن البصري إلى احد أركان

1 – أبو عبد الله محمد بن الحارث بن أسد الخشني، طبقات علماء افريقية، تق وتع: محمد زينهم محمد عزب، د ط، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د ت ن)، ص 251.

2 –القاضي أبو الفضل عياض، تراجم أغلبية، تح: محمد طالبي، د ط، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1968م، ص ص 17-28.

3 – كنيته أبو حذيفة يُلقب بالغزال لملازمته محلات الغزل كثيرا، ولد بالمدينة المنورة سنة(80هـ/699م) عُرف بالعثة اكتنفت نطقه لحرف الراء، و التي لم تمنعه من أن يكون فصيحا ومقتدرا على البيان أخذ العلم عن أبيه كما لزم مجالس الحسن البصري، من مؤلفته كتاب المنزلة بين المنزلتين. ينظر: عبد الجبار أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين، تح: فؤاد السيد، ط2، الدار التونسية لنشر، تونس، 1986م، ص 234.

المسجد، يُقر ما جاء به على جماعة من أصحاب شيخه، فقال الحسن: "اعتزلنا واصل .."،[1] فسموا بذلك هو وأصحابه بالمعتزلة.

بَنت المعتزلة عقيدتها على مبادئ منها التوحيد وهو الأصل، حيث ذهبت المعتزلة غلى أنّ الله تعالى لا كالأشياء وأنّه ليس جسم ولا عنصر ولا جزء، بل هو الخالق للجسم والجزء والجوهر وأنّ شيئاً من الحواس لا يدركه في الدنيا ولا في الآخرة،[2] والقول بالعدل وهو الأصل الثاني ومعناه أن الله لا يحب الفساد ولا يخلق أفعال العباد[3] والقول بالوعد والوعيد وبالمنزلة بين المنزلتين ...الخ[4].

المعتزلة من الفرق التي دخلت بلاد المغرب الإسلامي، حيث يذكر مصدر معتزلي بأن أقدم داعية واصلي هو عبد الله بن الحارث،[5] لكن لم تُسجل لنا المصادر زمن قدومه، إلا أننا نرجح بأن وصوله إلى المنطقة كان قبل(131هـ/748م) تاريخ وفاة ابن عطاء والذي يكون هو من أرسله قبل هذه السنة، لقد كان لهذه الفرقة دور بارز في الميدان العقدي في فهم النصوص الشرعية بالعقل ووجدت لنفسها مكانا في المغرب الإسلامي تحديدا في افريقية، واستطاع دُعاتها أن يجمعوا الكثير من الأتباع فكانت بدايتهُم بإفريقية بحيث ظلّ توسعهم بها محدود، إلى أنهم استطعوا التقرب من السُلطة الأغلبية في عهدي زيادة الله الأول ومحمد بن الأغلب[6].

1 – الشهرستاني، المصدر السابق، ج1، ص 61 –62.

2 – حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996م، ص 343.

3 – المرجع نفسه، ص 343.

4 – علي عبد الفتح المغربي، الفرق الإسلامية الكلامية مدخل ودراسة، ط2، مكتبة وهبة، دم ن، 1995م، ص 259.

5 – أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخي، باب ذكر المعتزلة من مقالات الإسلاميين، ط02، تح: فؤاد السيد، الدار التونسية لنشر، تونس، 1986م، ص 66- 67.

6 – جودت يوسف عبد الكريم، العلاقات الخارجية لدولة الرستمية، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 102.

د ـ المذهب الشيعي الاسماعيلي:

وهم القائلون بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق نصاً عليه، وإدعوا أن جعفر الصادق أوصى إليه في حياته ودلّ الشيعة عليه، فكانوا مجمعين كلهم أنه الإمام بعد أبيه، إلاّ أنهم اختلفوا في موته،[1] والإسماعيلية تقول بأن الإمامة والوصية من الله عزّ وجلّ وقد أعطاهُ هذه المنزلة في حياة أبيه، فلما حضرت الوفاة جعفر الصادق كان ابنه أحق بميراثه من أعمامه، وهو أكبر سنا منهم، لأنّ الإمامة عندهم لا تنتقل من أخ إلى أخ بعد الحسن والحسين، ولا تكون إلا في الأعقاب[2].

نشأت الإسماعيلية ومعتقداتها من اتحاد التيارات الفلسفية والباطنية المتعددة،كانت تعمل في الوسط الشيعي السري تحت راية محمد بن إسماعيل ،[3] ويمكن الاستدلال على الأصل الفلسفي الخالص للمذهب الإسماعيلي بطبيعة المذهب ذاته وأنّ التميّز الذي طَبع الأحكام الفقهية لديهم كان نابعاً من الصبغة الخاصة التي صُبغت بها الأصول لدى هذه الفئة، رغم المبالغات في وصف معتقداتهم في مصادر خصومهم، ومن أهم أصولهم مسألة الإمامة فهي المصدر الذي تدور حوله عقائدهم والاعتقاد بأن الإمام معصوم، والإيمان بالإمام المستور والظاهر وهذه عند الشيعة الإسماعيلية حسب الحاجة.

يتمثل المذهب الشيعي الإسماعيلي في بلاد المغرب بالدولة الفاطمية، فأول دُخول للمذهب كان عن طريق رجلان من المشرق، يُعرف أحدهما بالحلواني والآخر بأبي سفيان سنة (151هـ)،كما سبق ذكره.

1 – النوبختي و القمي، فرق الشيعة، تح: عبد المنعم الحفني، ط01، دار الرشاد لنشر والتوزيع، دم ن، 1992م، ص 15.

2 – الشهرستاني، المصدر السابق، ص 169. النوبختي، المصدر السابق، ص 78-79.

3 – صباح جمال الدين، المنتخب من بعض كتب الإسماعيلية لإيفانوف، تع: عمار المير أحمد، ط01، دار الوراق، بغداد، 2011م، ص 10.

الفصل الأول

الفصل الأول : أهم القضايا في العهد الأغلبي.

أولا : القضايا الفقهية والعقدية وموقف الفقهاء منها .

أ . مسألة النبيذ .

ب . مسألة خلق القرآن .

ج . مسألة رؤية الله

د . مسألة الإيمان .

ثانيا : القضايا السياسية والإجتماعية وموقف الفقهاء منها.

أ. المنافسة على منصب القضاء.

ب . إمامة الصلاة.

ج. التعامل بالربا.

ثالثا : رد السلطة الأغلبية.

أ . على المالكية.

ب . على المتكلمين.

كان تنامي السلطة السُنّيةفي العهد الأغلبي واتساع مدوّنته وراء تنامي الجدل في شأنه وظهوره على شكل قضايا، سجَّلت لنا بعض المصادر جوانب منها، ومواقف متباينة في هذا الصدّد، طرفها أهل السنة والجماعة –المالكية– من ناحية والأحناف والمعتزلة من ناحية ثانية، ويصوّر عمق الجدل وأهمية المسائل المطروحة بينهما، مدى تنوع الفكر الإسلامي وثرائه في المراحل الأولى من نشأته، أي قبل أن تفرض السلطة السياسية السُنّيةالمالكية اختياراً واحداً وتلغي بقية الاختيارات.

أولا: القضايا الفقهية والعقدية وموقف فقهاء منها:

اختلفت الآراء الفقهية بين المالكية والمذاهب الأخرى في افريقية في عهد الأغلبي، وتكونت بفعل هذه الاختلافات مدارس ومذاهب فقهية ،ويجب الإشارة أن هذه الاختلافات لم تكن في غالبها في لُبّ والشريعة وأصولها ولكنها في فهم النصوص وفي كنيتها على الفروع.

أ– مسألة النبيذ:

نستهل الحديث حول مسألة النبيذ بتعريف به، فقد جاء في لسان العرب أن النبيذ من أصل مادة النبذ ونبذتُ نبيذا إذا اتخذته، وحكى اللحياني: إنما سُمي نبيذا لأن الذي يتخذه يأخذ تمرا أو زبيبا فينبذه في وعاء أو سقاء عليه ماء، ويتركه حتى يفور.[1]

أما ابن قتيبة فقال: في معنى النبيذ انه سُمَّي كذلك لأنهم كانوا يأخذون القبضة من التمر أو الزبيب، فينبذونها، أي يلقونها فيه، فالنبيذ هو ما اتخذ من الزبيب أو التمر وغيرهما المستخرج من الماء، و تركهُ حتى يغلي ويسكن.[2]

1 – أبو الفضل محمد بن كرم بن علي بن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، ج7، د ط، مج 6، دار المعارف، القاهرة، دس ن، ص 4322هـ.

2 –أبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، كتاب الأشربة وذكر اختلاف الناس فيها، تح: محمد السواس، ط1، دار الفكر، دمشق، 1999م، ص 31.

واختلف فقهاء افريقية في تحليله وتحريمه، فقد ظَّل النبيذ محللاً في بلاد المغرب، في الوقت الذي حُرم فيه الخمر بعد أن ظل شائعا شُربه بين سكان المغرب،[1] ويعود ذلك إلى طبيعة الفتح الإسلامي الذي استمر أعواما ليستقر فيما بعد، والى عدم انتشار التعليم في المناطق الريفية، الأمر الذي جعل الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز (99هـ -101هـ)، يتداركه بما عُرف ببعثة العُمرية، مع كبار الحنفية أو من يأخذ بآرائهم فيما بعد[2].

فحُكم الحنفية في مسألة النبيذ هو الحد في غير الخمر من أنواع الأنبذة إنما يتعلق بالسكر فقط، فنقيعُ الزبيب والتمر إذا غُلي كان محرما إذا غُلي واشتد كان محرما قليله و كثيره، و يسمى نبيذا لا خمرا، فان أسكرَ ففي شربه الحد نجساً نجاسة مغلظة لثبوتها بالدليل القطعي، أما نبيذ الحنطة ولأرز والشعير والذرة والعسل، فأنه حلال عند الحنفية نقيعها و مطبوخها، وإنما يحرم المسكر منها، ويحدُ فيه إذا اسكر كثيره، وكذا المتخذ من الألبان إذا اشتد[3].

وكبار الحنفية أو من يُأخذ بآرائهم كانوا لا يتحرجون من شربه فابن فروخ كان يقول بتحليل النبيذ وشربه أخذا برأي الأحناف، وقد روى أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلام تحلله، وأقوال بعض العلماء، ما رويَ عن ابن فروخ انه كان يقول:" الحسنات تتناثر من وجه الرجل إذا احمر من النبيذ"، وكانت قد قامت مجالس مُناظرة بين العلماء المالكية والأحناف حول مسالة تحريم وتحليل شُرب النبيذ أشهرها بين أسد بن الفرات وأبا محرز، وهو ما ذكره عبد الله بن أبي حسان اليحصبي من انه دخل يوماً على زيادة الله بن ابرهيم، فوجدَ عنده أسد بن الفرات، وأبا محرز يتناظران حول النبيذ المسكر، أسد يُحرمه، وأبا محرز يُجوزه، فطلب مني زيادة الله أن أُبدي رأي في ذلك، فذكرتُ مفاسدهُ الاجتماعية والأخلاقية، عندئذ اقتنع

1 – إسماعيل السامعي، دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية والثقافية في بلاد المغرب الإسلامي من ق 2 إلى ق 5 / ق 8 إلى ق 11، (رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي)، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1994–1995م، ص ص 112– 113.

2 – الرقيق القيرواني، تاريخ افريقية والمغرب، تح وتع: محمد زينهم محمد عزب، د ط، دار الفرجاني، القاهرة، 1994م، ص 26.

3 – عبد الرحمن الجزيري، كتاب الفقه على المذاهب الأربعة، ج5، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م، ص 19.

الأمير بحرمته،[1] فبداية ظهور هذه المسألة النبيذ في افريقية، إنما دخلت مع عبد الله بن المغيرة وهو من أقدم رواة الحديث في افريقية، وبصفته حنفيا كان يَعتبر شُرب النبيذ حلالا، وكان يُجاهر بذلك ويُلح.[2]

فالفقهاء المالكية يرون أن شرب النبيذ أتاحَ، للأمراء والحُكام والمترفين وضعاف الإيمان، فرصة الاعتداء على الشَرع، فلم يتورعوا عن شرب الخمر المحرم شرعا عند جُل المذاهب الفقهية السُنّيةوغير السُنّيةالشيء الذي ساهم حسبهم –أي المالكية– في شيوعه في مجتمع يتميز أهله بتشدد في أمور الدين، لذلك لم يُبالي فقهائها في تصدي لهم بكل حزم، ومن ذلك زيادة الله الذي سَال يوما اليحصُبي في أمر تحليل وتحريم شرب النبيذ؟ فقال له: كم دية العقل؟ قال: ألف دينار، فقال: أصلح الله الأمير يَعمد الرجل إلى ما قيمته ألف دينار فيبعه بدكيجة تُسوي نصف درهم؟[3].

أما المالكية فكان موقفهم من شرب النبيذ قالوا: كل شراب يُسكر كثيره فقليله حرام ويُسمى خمرا وفي شربه الحد، سواء أكان من عنب أو حنطة أو شعير أو أرز أو تين أو عسل أو زبيب أو ذرة أو لبن، ونحو ذلك نيئا كان أو مطبوخا[4].

لقد اعتبرت المالكية مسألة النبيذ بدعة، خصوصا أنها ظهرت ظهورا كبيرا في العهد الأغلبي وتُشير المصادر التاريخية المالكية أنها انتشرت بفعل مُؤزرة السلطة للفقهاء الأحناف، و للترف الذي نتج عن التحضر الذي عرفه المغرب الأدنى،[5] فموقف المالكية كان التحريم القطعي لا شُبهةَ فيه استنادا لقوله تعالى: " **يسألونك عَن الخَمْر وَالمَيْسر قُلْ فيهمَا إثْم كَبيرٌ وَمَنَافعُ لنَاس وَإثْمُهُمَا أَكْبَرُ منْ نَفْعهمَا ويسألونك مَاذَا يُنْفقُونَ قُل العَفْو كَذَلكَ يُبَينُ اللَهُ لَكُمْ**

1 – المالكي، مصدر السابق، ج1، ص 288.

2 – عبد العزيز مجدوب، الصراع المذهبي بافريقية إلى قيام الدولة الزيرية، تق: علي الشابي، ط02، الدار التونسية، تونس، 1990، ص 75.

3 –المالكي، المصدر السابق، ج01، ص 288. ابن عذاري، المصدر السابق، ج02، ص 108.

4 –عبد الرحمن الجزيري، المرجع السابق، ج5، ص 19.

5 –إسماعيل السامعي، المرجع السابق، ص 185.

الآيَات لَعَلَكُم تَتَفَكَرُون "،[1] واستنادا للسنة النبوية عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: " نزل تحريم الخمر يوم نزل وهي من خمسة : من العتب، والتمر، والعسل، والحنطة والشعير، و الخمر ما خَمَرَ العقل ".[2]

ومما يرويه القاضي النعمان في كتابه افتتاح الدعوة أن استفحال شُرب النبيذ، أدى إلى انتشار مجالس ألهو ومجون والغناء بين أوصال الأمراء، ورجال الحُكم المؤيدين من فقهاء المشرق، بل تعددت إلى الأوساط الشعبية،[3] لذلك نشطت المالكية في مقاومتها معتبرين ايها خطرا على المجتمع، لاسيما أنهم اشدُ تمسكا بالقول:" كل مُسكر خمر وكل خمر حرام"مُستغلين الأمر لضرب خصومهم الأحناف وتقرب من السُلطة، فقد استطع الفقهاء المالكية، ارغم الحُكام الأغالبة على التفكير بجد في معالجة هذه المسألة لإرضائهم مع الحنفية.[4]

كما يبدوا أن السلطة كانت تتدخل من حين إلى أخر خصوصا في القيروان، والحواضر الكبرى للحد من انتشار النبيذ، وكل المسكرات الأخرى، استجابة لضغط الفقهاء المالكية،[5] فلما تواليَّ أبي عقال الأغلب بن إبراهيم بن الأغلب افريقية الملقب بخرز قطع النبيذ من القيروان وعاقب على بيعه وشربه،[6] و مما يُروى أن هذا العمل لم يعمل به الأحناف وفقهاؤها لاسيما المقربين من السُلطة، وهذا ما يُفسر ما وقع سنة (263 هـ / 876 م)عندما بُنيت رقادة،[7] إذ يذكر البكري أن إبراهيم بن احمد منع بيع النبيذ بقيروان وأباحه في رقادة،[8] فقال في ذلك

1 –سورة البقرة، الآية: 219.

2 – محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي البخاري (ت 206 هـ – 870 م)، صحيح البخاري، تح: محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق للنجاة، دمشق، 1422 هـ، رقم الحديث 5581، ص 105.

3 – القاضي النعمان، المصدر السابق، ص 206.

4 – إسماعيل السامعي، المرجع السابق، ص 166.

5 – المرجع نفسه، ص 113.

6 – ابن عذاري، المصدر السابق، ج01، ص 107.

7 – إسماعيل سامعي، المرجع السابق، ص 114.

8 – أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري،المسالك والممالك، حق: جمال طلبة،ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2002م، ص 28.

بعض الشعراء:

يا سيد الناي وبن سيدهم ومن إليهم الرقاب منقادة

ما حرم الشرب في مدينتنا و حلال بأرض رقادة.[1]

وقد سُأل أسد بن الفرات المحسوب على فقهاء المالكية عن النبيذ هل هو حلال أم حرام فقال: "إن النبيذ أخبث الخبائث، ليس تقوم بالنبيذ عبادة ولا صيام ولا صلاة ولا جهاد ولا صداقة إنما يقوم به مزمار أو عود أو طنبور، فلو لم يُعتبر تحليله من تحريمه إلا بإخوانه التي تقارنه لكفى"[2].

حظيت الخلافات الفقهية بين المالكية والحنفية فيما يتصل بالشرع، في مسألة النبيذ ودرجته شربه بالعديد من المؤلفات من قبل المالكية[3]، منهم محمد بن سحنون الذي وضع كتاب "تحريم المسكر "وأبو عبد الله مالك بن عيسى بن نصر القفصي (ت 305 هـ / 917 م) الذي صنف كتاب "الأشربة"،[4]وأبو الفاضل عباس بن عيسى الممسي الذي وضع كتاب في "تحريم المسكر"،[5] كما وضع بعضهم مؤلفات لرد على مذهب أهل العراق عموما، ومنهم محمد بن سحنون الذي وضع كتاب "الرد على الشافعي وعلى أهل العراق"،[6] و عبد الله بن احمد بن طالب الذي ألف كتابا في "الرد على من خالف مالك[7]"، من الأحناف وغيرهم.

1 – مؤلف مجهول، الاستبصار في عجائب الأمصار، تع:سعد زغلول، د ط، مشروع النشر المشترك، مصر، (د ت ن)، ص 7.

2 – المالكي، المصدر السابق، ج1، ص 268.

3 – يوسف بن أحمد حوالة، المرجع السابق، ج2، ص 28.

4– القاضي عياض بن موسى بن عياض السبتي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام المذهب مالك، تح: محمد بن تاويت الطبخي، ج1، ط2، مطبعة قضالة، المغرب، 1983م، ص ص 173– 397.

5 – محمد بن محمد مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ج01، د ط، المطبعة السلفية، القاهرة، 1349 هـ، ص 83.

6 – ابن فرحون، المصدر السابق، ص 334.

7 – مخلوف، المرجع السابق، ج1، ص 71. ابن فرحون، المصدر السابق، ص 219.

و في غياب مؤلفات الأحناف حول مسألة النبيذ، يبقى موقفهم في هذه المسألة ناقصا ولا يمكن الحُكم عليه فكل ما وصلنا منهم تناولته المصادر المالكية، بكثير من الذاتية بدون شّك حول فقهائها و طعن في الأحناف و في أرائهم وهذا في نظري إجحاف في حقهم ومجُانبة للحقيقية في هذه المسألة.

فاهتمام المالكية بهذه المسالة بكثير من المؤلفات، ولا سيما كتاب "النبيذ" لابن سحنون هو دليل واضح أن مسألة النبيذ شَدت انتباههم بافريقية بما أنهم يُحرمون المسكر كله، بينما يُحلل الحنفية بعضا من أنواعه دون أن يؤدي هذا الخلاف إلى التعذيب والاضطهاد.[1]عكس الخلافات الأخرى.

إن مسألة النبيذ كشفت عن مدى قوة تأثير الفقهاء خاصة المالكية في الحياة السياسية و الاجتماعية، ومدى تأثيرهم في الفكر الإسلامي في أفريقية و المغرب الإسلامي من خلال مؤلفاتهم التي بقيت المصدر الوحيد لهذه المسألة، فتجلت في فرض سلطة الرأي الواحد أي رأيهم، كما كشفت في بعض الأوقات عن مدى التمزق السياسي والاجتماعي الناتج عن هذا الفكر.

ب– مسألة خلق القران:

لقد كان للمنطلقات العقلية التي تّميز بها المعتزلة أثر هّام في تحديد موقعهم من سُلطة المؤسسة، إذ لم يكن من السهل عندهم قبول المسلمات والسكوت عمّا تخفيه من إشكاليات، بل هُم في منهجهم العقلي يُخضعون كل المسائل لتحليل متتبّعين بكل جُرأة المسار الذي يتّخذه، مقرين النتائج التي يمكن أن يفضي إليها، وقد كانت هذه الصرامة الفكرية بهم وراء حملات التكفير والإقصاء التي تعرضوا لها، خاصة من قبل أنصار المالكية الذين يرفعون المدونة النصيّة المقررة فوق كل مُراجعة أو نظر عقليّ، فظهرت مجموعة من القضايا منها مسألة خلق القرآن.

1 – نجم الدين الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن 5 هـ 11 م، تبر الزمان، تونس، 2004م، ص 121.

فالخوض في مسألة خلق القرآن،[1] فهي تُعتبر من المسائل العقدية، التي تنبعُ أساسا من أصل الأول من أصول المعتزلة وهو التوحيد، إذ بالغوا حسب السُّنيين في تبيان مفهوم هذا الأصل حتى نفوا عن الله سبحانه وتعالى الصفات التي وصف بها نفسه ومن ذلك كلام الله (القران)، فقالوا بأنه مخلوق[2].

فالمعتزلة ينكرون صفة الكلام لله، وأنه إذا أرد شيئا خلق الكلام في شيء من الجمادات بصوت وحرف، ونفوا الكلام عن لله لأنه يلزم من ذلك أن تقوم به صفة وهذا يستلزم التجسيم لأن الصفة عرض والعرض لا يقوم إلا بجسم.[3]

أول من اظهر القول بخلق القران في افريقية هو جعد بن درهم من أشهر المعارضين للحكم الأموي، الذي قتله خالد بن عبد الله القسيري بعد أن خطب خطبة العيد وقال للناس:" ضَحوا تقبل الله منا ومنكم فان مُضح بالجعد بن درهم"[4].

وقد أُثيرت هذه المسألة في المغرب بنفس الحدَّ التي أثيرت بها في المشرق، واشتد النقاش حول القائلين بخلق القرآن، والمنكرين لذلك وهم المالكية، فنجد أن الصراع اشتد في عهد الأغلب بن إبراهيم و احمد بن الأغلب، وفي المشرق الخليفة العباسي المأمون[5] والمعتصم بالله، فقد كان الهدف منها في المشرق هو التخلص من المعارضين لسياسة الدولة العباسية وهذا ما أرد حكام الأغالبة تَطبقه في افريقية مع علمائها وفقهائها[6]فالمرجح أنها نشأت لاعتبارات فكرية سياسية كانت مبحثاً أساسياً بارزاً بالقدر الذي جعلها الميسم الفكري الذي يقترن بهذا العالم أو ذاك.

---

1 – يوسف بن أحمد حوالة، المرجع السابق، ج2، ص 15.

2 – عبد الحكيم عبد الحق سيف الدين، العلماء والسلطة دراسة عن دور العلماء في الحياة السياسية والاقتصادية في العهد العباسي الأول، د ط، دار الهناء، الإسكندرية، 2009م، ص، 315، بتصرف.

3 – فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، مسألة خلق القران وموقف علماء القيروان منها ودورهم في ذَّب عن المذهب السلف فيها، ط1، مكتبة التوبة، الرياض، 1417هـ، ص 38.

4 – أبو الحسن محمد بن محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني بن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10، ط4، دار الكتاب العربي، بيروت ، 1983م، ص 294.

5 – حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 113.

6 – محمد زينهم محمد عزب، المرجع السابق، ص 167.

وقد وجد الأحناف في تلك القضية التي من خلالها يَردون على اتهامات المالكية لهم[1]، الذين كانوا قريبين مع المعتزلة في بعض الآراء خاصة في مسألة خلق القرآن، ففي عهد المأمون أُمتحن وهي تسمية أطلقها المالكية على كل من يرفض القول بخلق القرآن، الناس في المشرق والمغرب (افريقية)، بالقول بخلق القران خاصة العلماء منهم، إلى أن أتى عهد الواثق بالله الذي ارجع المذهب السُّني في بغداد ومنه في افريقية والمغرب،[2] وفَرض سلطة السُّنة وأغلق باب الاجتهاد، وأتى بمسلمات أصبحت سائدة إلى يومنا هذا.

و مُلاحظ أن الدولة الأغلبية وهي تَتبع الخلافة العباسية في المشرق، قد حَورت مسألة خلق القرآن من مسألة دينية عقادية إلى مسألة سياسية،[3] وليست الإشكالية متأتية من مجرّد اختلاف بين اختصاصين، بل هي متأتية من تباين في المنطق الداخلي الذي يحكم كلا منهما، رغم أنهما يلتقيان في نفس المدار المعرفي الذي يتخذ من النظر في علاقة الإنسان بالله و بفعله وبالأخر محوراً له، ولن يكون هذا الاختلاف في المنطق الداخلي لكل منهما إلا مؤشراً هاماً من مؤشرات الاختلاف بين الأنظمة الفكرية التي شهدها الفكر الإسلامي في افريقية زمن التأسيس حيث سيصل كل من هذه الأنظمة إلى إنشاء خطاب له يروم السيطرة والانتشار، أي خطاب سلطوي ممّا جعل الحدود الرفيعة بين الثقافة و السياسة تنهار ويتحرك الجميع في نطاق أزمة وجود ثقافية سياسية، كانت مقولات علم الكلام – وعلى رأسها خلق القرآن–،شعاراً لها، كما كانت سلطة الدولة ومجال تحكمها مسرحاً لها.

إن هذه المسألة جعلت الفقهاء المالكية يقفون صفا واحدا معارضا لسلطة الأغلبية الداعمة في بعض الفترات للقول بخلق القرآن، مع جعلهم يتخذون صور شتَّى ومواقف مختلفة

1 – أحمد محمد عبد المقصود، الدعاية السياسية و الإعلام المذهبي في بلاد المغرب والأندلس، ج2، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، (د ت ن)، ص ص 30–31.

2 – جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تاريخ الخلفاء، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2003م، ص ص 245– 270.

3 – سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي تاريخ دولة الأغالبة والرستميين وبني مدرار والأدارسة حتى قيام الفاطميين، ج2، د ط، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د ت ن)، ص 108.

حولها من بينهم: ما قاله ابن أبي زيد القيرواني في رسالته: "وان القرآن كلام الله ليس بمخلوق فيبيد، ولا صفة لمخلوق فينفذ".[1]

وقال أسد بن الفرات: "القران كلام الله وليس بمخلوق[2]"، وقال أبو سليمان داود بن يحي رأيتُ أسد بن الفرات يعرض التفسير فتلى هذه الآية "**فاستمع لما يوحى أنني انأ الله لا اله إلا انأ فاعبدوني**"[3]، فقال أسد عن ذلك: "ويلٌ لأهل البدع هلكت هوالكهم، يزعمون أن الله عز وجل خلق كلاما، يقول ذلك الكلام المخلوق: لا اله إلا انأ"[4]، فقد كان أسد بن الفرات شديدا[5]، مع المعتزلة وقولهم بخلق القران، فما حُفظ له انه كان يُسفه أرائهم في مسألة خلق القران، حتى انه واجه مُعتنقي هذا رأي من الفقهاء بالعنف والضرب.[6]

أما سحنون و في عهد محمد بن الأغلب، سأله القاضي محمد بن أبي الجواد عن القرآن أمام الأمير قال: "أما شيء ابتدئه من نفسي فلا، ولكني سمعت من تعلمت منه وأخذتُ عنهم كلهم يقولون: القران كلام الله غير مخلوق". [7]

ويقف عبد اله بن أبي الحسان اليحصبي المتوفى على الأرجح عام (227 هـ)، من قضية خلق القران مواقف شديدة[8]، ومن ذلك موقفه من احد فقهاء الأحناف في حضرة الأمير ألأغلبي الأغلب بن إبراهيم الأغلب (223-226هـ)، حتى انه كان يُغضب الأمير بصراحته.[9]

1 – محمد بن عبد الرحمن الخميس، شرح القيروانية الميسر، د ط، دار الوطن، الرياض، 1414هـ، ص 28.

2 – المالكي، المصدر السابق، ج1، ص 264.

3 – سورة طه، الآيتان: 12 – 13.

4 – المالكي، المصدر السابق، ج1، ص 265.

5 – قد حفلت كتب التراجم السُّنية باتهامات موجّهة إلى أعلام الاعتزال: أهل البدع،الكُفار،الزنادقة، وهي اتهامات ربما من أجل تسفيه أرائهم وضرب كل مخالف لهم وقد أشاعوا أن كل مُشتغل بعلم الكلام يُرمى بزندقة.

6 – يوسف بن أحمد حوالة، المرجع السابق،ج2، ص 14– 15.

7 – الدباغ، المصدر السابق،ج2، ص 94.

8 – أبو العرب احمد بن محمد بن تميم التميمي، المحن، تح:يحي وهيب الجبوري، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2006م، ص83. المالكي، المصدر السابق، ج1، ص ص 1-2.

9 – يوسف بن أحمد حوالة، المرجع السابق،ج2، ص 15.

وتتوالى مواقف المالكية ضد القائلين بخلق القران حتى أننا نرى فقهيا مالكيا معروفا وهو عون بن يوسف الخزاعي (ت239هـ)، يستفتى في رجل من القائلين بخلق القران[1]، فقال لسائليه: "إن وجدتم من يكفيكم مؤونته فلا تقربه" فسكتوا ثم أعادوا السؤال ثانية فأجابهم بمثل الأول، ثم أعادوا السؤال ثالثة، فأجابهم بمثل ذلك، فقالوا: "لا نجدوا من يكفينا مؤونته"، فقال لهم: "اذهبوا فواره من اجل التوحيد".

فقد ترك الفقهاء المالكية الصلاة في الجنائز على من قال بخلق القران، فقد رفض ابن غانم وابن فروخ، والبهلول الصلاة على ابن صخر المعتزلي[2] ،وذكر أبو داود العطار أن البهلول بن عمرو التجيبي الذي نُسب إليه نسبة ضعيفة القول بخلق القران، لما مات وحُملت جنازته وقَّل من كان معه من الناس، رُمي نعشه بالحجارة وقال الناس: الوادي، الوادي، أي ألقوه في الوادي[3].

ومن المؤسف أن لا نجد اليوم النصوص الكلامية الأولى لكبار المعتزلة في افريقية، إلا بعضا منها أو نبذا مجزأة مشتة بين المصادر، خاصة في المصادر الخصوم، لكن من المفيد أن نجد نصوصا عديدة تصور –بإطناب أحياناً– ردود الفعل العنيفة التي لقيها هؤلاء المتكلمون بدعم من السلطة السياسية، وبقيادتها أحياناً، وهو ما يساعد على تبيّن نوعية المرجعية التي تحيل عليها مقولة خلق القرآن، ومدى تعرضها مع المرجعية السائدة عند المالكية.

وقد جرت مناظرات بين الفقهاء المالكية والمعتزلة، ففي عهد الأمير زيادة الله عُقدت مناظرة بين الجعفري والعنبري حول القول بخلق القران، حيث كان العنبري يقول بخلقه بينما الجعفري يرفضه، ومع انضمام بن أبي حسان للمجلس استطع تأييد الجعفري في رأيه وكذلك الأمير زيادة الله[4].

1– المالكي، المصدر السابق، ج1، ص 386.

2 – المصدر نفسه، ج1، ص 186.

3 – أبي العرب محمد بن احمد بن تميم، كتاب طبقات علماء افريقية، ج1، د ط، دار الكتاب علي بناني، دم ن، دس ن، ص 91.

4 – المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 292.

وقد روى أبو العرب التميمي أن مجلسا ضم الفقيه المالكي موسى بن معاوية الصمادحي، والفقيه الحنفي المعتزلي عبد الله بن أبي الجواد فأُثيرت بينهما المسألة[1]، فقال له موسى: "سمعت فلانا وفلانا و ذكر جماعة من العلم يقولون: مَن قال القرآن مخلوق فهو كافر"، فقال له ابن أبي الجواد: "أعمى الله قلبك كما أعمى عينيك، لكن موسى رفض الرد عليه واكتفى بتقديم الحُجج"[2].

كذلك المناظرة بين محمد بن سحنون مع المعتزلي أبي سليمان، في مجلس احد الوزراء الأغالبة فقال له بن سحنون: تقول أيها الشيخ أو تسمع؟ فقال له الشيخ: قُل يا بني، فقال بن سحنون أَرأيت كل مخلوق هل يذل لخَلقه؟ فسكت الشيخ ولم يجيب[3]، ثم بَيّن بن سحنون كلامه للحاضرين لما سُئل عن ذلك فقال:"إن قال كل مخلوق يُذل لخلقه فقد كفر، إلا أنه جعل القران ذليلا ...وان قال انه لا يُذل فقد رجع إلى مذهب أهل السنة "، لأنه لابد أن يُقر انه لابد أن القران كلام الله، وليس بمخلوق[4]، وسَأله أيضا يوما سليمان الفراء بقوله:"يا أبا عبد الله، سَمَّى الله نفسه؟ فقال له محمد بن سحنون: "الله سَمَّى نفسه لنا، ولم يزل وله الأسماء الحسنى"[5].

ما يُميز المناظرات المذكورة من المصادر المالكية هو ذكرهم لقُوَّة الحُجّج لدى فقهائها، سحنون أسد بن الفرات، وهذا يتناقض مع ما عُرف عن المعتزلة من قوة الحُجّة و اقناع، وهذا حسب اعترافات المالكية أنفسهم في بعض المصادر المشرقية، على أقل ليس بتلك السَّفاهة في المناظرة التي صوّرُها للمعتزلة.

وقد بلغ بأهل السُّنة في افريقية الفقهاء المالكية على وجه التحديد، ومن شدة تمسكهم بمذهبهم، أن كان الواحد منهم إذا حضرته الموت يُوصي بأن يُكتب على قبره هذا قبر فلان بن

1 – يوسف بن أحمد حوالة، المرجع السابق،ج2، ص 30.
2 – المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 252.
3 –المصدر نفسه، ج2، ص 250.
4 –الدباغ، المصدر السابق،ج2، ص 134. حوالة، المرجع السابق، ج2، ص ص 34– 35.
5 –أبو عبد الله محمد بن الحارث بن أسد الخشني، قضاة قرطبة وعلماء افريقية، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994م، ص 256.

فلان كان يشهد أن لا اله إلا الله وان محمدا رسول الله وأن القران كلام غير مخلوق، مُتحديا المعتزلة جهرا في حياته وبعد موته[1]، وكتابة عقد تُهم على جدران المساجد فقد ذكر السراج بصحن جامع سوسة بيت قد كتب فيه بخط قديم نقشاً في الحجر (القران كلام ليس بمخلوق)، وكُتب مثل ذلك في عمد الجامع وفي ذلك كله تَنبيه على مذهب أهل السُّنة وتثبيت لي عقيدتهم بسب ما كان في افريقية عموما من مذاهب منحرفة حسبهم عن أهل السُّنة[2]،وهذا يؤكد نجح خطاب الثقافة الرسمية في الهيمنة على مختلف العلوم المحيطة، وذلك بمحاربة التعدد وفرض الإمكان الواحد الممثل للحقيقة الواحدة، وقد كان هذا الإمكان منحصرا في ثبات المنطلقات النصيّة بعد تشكيلها التشكيل المناسب.

ج- مسألة رؤية الله يوم القيامة :

دَرس المعتزلة مسألة رؤية الله دراسة عقلية مفكرين لها، مُؤولين النصوص التي تثبتها[3]، مثل قوله تعالى:"**لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار**"[4]، ويرى الزمخشري المعتزلي أن قوله تعالى:"**لن تراني**"، تَفسيرهُ أن موسى عليه السلام لا يرى ربه لا في الدنيا ولا في الآخرة، فقد قال بن نافع و أشهب:"يا أبا عبد لله[5]"، "**وجوهٌ يومئذ ناظرة إلى ربها ناضرة**"[6] ،ينظرون إلى الله؟، قال: نعم بأعينهم هاتين فقلتُ: إن قوماً يقولون لا ينظرُ إلى الله، وان (ناظرة) بمعنى مُنتظرة الثواب، قال: كذبوا، بل يُنظر إلى الله[7]، أما سَمعت قول موسى عليه السلام:"**ربي ارني انظر إليك**"[8]، فقال الله تعالى:"**لن تراني**"، أي في الدنيا لأنها دار فناء، ولا يَنظر الباقي بما

1 -عياض، المصدر السابق، ج1، ص 11. محمد محمد زيتزن، القيروان ودورها الحضارة الإسلامية، ط1، دار المنار، القاهرة، 1988م، ص ص 338– 339.

2 -فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، المرجع السابق، ص ص 46 – 47.

3 -أبو زهرة، المرجع السابق، ص 394.

4 -القران الكريم، الأنعام، الآية:5.

5 -عبد الغني الدقر، الإمام مالك بن انس إمام دار الهجرة (93-179هـ)، ط3، دار القلم، دمشق، 1998م، ص 293.

6 -سورة القيامة، الآية: 22– 23.

7-عبد الغني الدقر، المرجع السابق، ص ص 293– 294.

8 -سورة الأعراف، الآية: 143.

يفنى، فإذا صاروا إلى دار البقاء نظروا ما بقيَ[1]، وقال الله تعالى :"**كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون**"[2]، قال أشهب:" سَمعت مالكا يقول: إياكم والبدع، قيلَ: يا أبا عبد لله وما البدع، قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه، وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة، والتابعون لهم بإحسان"[3].

فتفرع عن مسألة النظر إلى الله عدة مناظرات، منها ما ذكرها بن العرب: المناظرة التي جرت بين الفقيه المالكي المشهور أسد بن الفرات، والفقيه الحنفي سليمان بن أبي عصفور المعروف بالفراء، كانت أحداثها حول رؤية الله عز وجل يوم القيامة، فأنكر سليمان الأمر مما أدى إلى غضب أسد بن الفرات[4] فقام إليه وجمع بين طوقيه ولحيته، واستقبله بنعله فضربه حتى أدماه وطرده من مجلسه[5]، أما سحنون فقد كان يُفرق حلقاهم عندما توالىَّ القضاء التي كان يعقدُها المعتزلة بجامع عقبة بن نافع[6]، إذ نجد موقف سحنون الذي أتخذه كان لصالح فقهاء المالكية، فهو يُعبر عن رأيهم، فهم يرفضون كل دعوة أو اتجاه لا يقف عند أصول الشرع حسبهم، وهذه نتيجة الثورات التي قام بها ما سمُّوا بالخوارج وغيرهم، ما أدى إلى عدم الاستقرار، فأصبحوا يَنظرون إلى المالكية أنها درعهم الواقي ضد كل الفتن والتمردات[7].

ويجب التنويه أن كل الراويات المذكورة حول مسألة خلق القرآن و رؤية الله، إنما ذُكرت عن مصادر سُنية مالكية، فقد يُحيطُ الكثير من الشَّك حول بعضها، سوء على فقهاء السُّنة المالكية بمبالغة في وصفهم ووصف مآثرهم على أنهم في غالب الأحيان هم أصحاب حق و دائما المنتصرون على المعتزلة و الأحناف، وفي مقابل إظهار أصحاب المذاهب المختلفة خاصة

1 –عبد الغني الدقر، المرجع السابق، ص 294.

2 –سورة المطففون، الآية: 15.

3 –عبد الغني الدقر، المرجع السابق، ص 300.

4 –أبو العرب، طبقات علماء افريقية، ص 165.

5 –عياض، تراجم أغلبية، ص 63.

6 –نجم الدين الهنتاتي، الصراع المذهبي بالقيروان وتفاعله مع واقعها الاقتصادي الاجتماعي والعمراني إلى منتصف القرن 8و7، عدد: 44، حوليات الجامعة التونسية، تونس، 2000م، ص118.

7 –أبو العرب، طبقات علماء افريقية، ص 15.

المعتزلة أنهم ظَلمة وأصحاب بدع ووصفهم بأشنع الأوصاف وهذا في غياب مصادر الطرف الأخر المعتزلة وهذا من أجل الخروج بحكم قريب من الحقيقة.

د– مسألة الإيمان:

تُعتبر مسألة الإيمان من أهم المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الفقهاء في افريقية، خاصة الفقهاء المالكية فيما بينهم، فهي من الأصول العقادية، حيث عُقدت فيها مناظرات واختلاف في الآراء.

فلأيمان عند الإمام مالك بن انس رحمه الله قول وعمل يزيد وينقص، ويُأخذ ذلك من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة[1] حسبه، ويجب أن ندعْ الكلام عن نقصانه، ونكُفَّ عنه، لأن النص القرآني ورد بزيادته ولم يذكر نقصانه حسب مالك طبعا، ونقل كثيرون قوله: "الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وبعضه أفضل من بعض"، وكان يقول أيضا:"كلُ زيادة يقابلها نقصان ولابد، فمن زاد إيمانه عن غيره فغيره بالنسبة إليه ناقص إيمانه"، ولكنه احتاط فلم يقول بالنقصان هنا حسب الرواة المالكية[2].

فقد أشار المقريزي أن الإيمان عند أبي حنيفة معرفة بالقلب وإقرار باللسان، فلا يزيد ولا ينقص كقرص الشمس وقد قَبل جُل الباحثين المعاصرين بنزعة أبي حنيفة التي سُميت بالإرجائية في مسألة الإيمان، مثل يوسف شاخت، وعبد المجيد بن حميدة، لكن بالعودة إلى المصادر المالكية لم تصادفنا روايات للأحناف قالوا بالإرجاء حسبهم، في حين انه كان من الممكن جدا لأصحاب تلك المؤلفات أن ينسبوا مثل هذه التهمة إلى مخالفيهم من الحنفية وان يَشعوا عليهم بذلك[3] كما فعلوا مع المعتزلة.

فهل هذا يدل أن الأحناف في بلاد المغرب لم يأخذوا بهذا الرأي متغاضين عن نزعة إمامهم أبي حنيفة؟، أم أن أبا حنيفة تام اتهامه بهذه النزعة الإرجائية؟.

1 –أبو زهرة، المرجع السابق، ص 392.

2 –عبد الغني الدقر، المرجع السابق، ص 286.

3 –الهنتاتي، المرجع السابق، ص 105.

يبدوا أن الكثير من أراء أبي حنيفة أربكت الخطاب السائد لما أراد أن يقدم تراثه تقديما خاليا من النشاز، ولذا أنكر كثيرون –قدامى ومحدثون– أن يكون أبي حنيفة ذهب إلى هذا الرأي، ولا يعدو أن يكون هذا الإنكار صورة من مصادرة المختلف، دون اعتبار مستنداته الفكرية القوية أحيانا.

إن هذه النزعة شدت كثيرا الفقهاء المالكية بعد عهد سحنون، ليس لاهتمام الأحناف بذلك بل لاهتمامهم ببعضهم البعض أي أن العلماء المالكية تبادلوا فيما بينهم هذه التُهمة وقد لمسنا ذلك من خلال الخلاف المتعلق بمسألة الإيمان .

ولقد دخل ما سُّمي بالإرجاء إلى افريقية بشكل سري فأحدث صراعا حقيقيا فعليا بين فقهائها، (المالكية فيما بينهم)، ذلك أن الحكم الزيات ذهب إلى العراق فأتى بمقولة "أنا مؤمن إن شاء الله"، فانتشرت في القيروان فتلقاها بعضهم حتى صارت مذهبا لها أتباع و عليه خصوم، ومن ابرز القائلين بذلك محمد بن عبدوس[1]، لم يكن الزيات الوحيد الذي أدخل ما سُّمي بالإرجاء إلى افريقية هناك العديد من تبنى هذه المقولة ونشرها قبله وبعهده لكن المصادر لم تتحدث عن ذلك أو ربما تغاضت عنها، فمن غير المعقول شخص واحد يحدث كل تلك الخلافات بين الفقهاء المالكية منهم.

و كان لمحمد بن سحنون موقف من هذه المسألة إذ كان لا يستثني فيها ويقول:"أنا مؤمن عند الله"، حتى أن خصومه في افريقية مثل بن عبدوس وأصحابهُ وكذلك في مصر والمشرق كانوا ينكرون ذلك عليه وعلى ما يقوله وينسبون ذلك إلى الأرجاء[2]، ويرى بن سحنون أن الإنسان يُعلن اعتقاده، فكيف يعلم انه يعتقد إيمان ثم يشك فيه؟، ومذهبه أن الذي يقول "أنا مؤمن فقط أو أنا مؤمن إن شاء الله"، هو معنى الأرجاء[3]، بقيَ الخلاف بين أصحاب بن سحنون من بعده وبين بن عبدوس وغيره وصلت حدَّ التنازع ومجادلات، و كان أصحاب سحنون يُسمون من خالفهم بشكوكية نظرا حسبهم لتشَّكيكهم في الإيمان .

1 –عبد العزيز مجدوب، المرجع السابق، ص 160–161.

2 –سعد زغلول، المرجع السابق، ج2، ص 109.

3 –عبد المجيد بن حمدة، المدارس الكلامية في بأفريقية إلى ظهور الاشعرية، ط1، مطبعة دار العرب، تونس، 1986م، ص 58.

وذكر المالكي أنه لم يكن في أصحاب سحنون أفقه من بن سحنون وبن عبدوس، ولما وقعت مسألة الإيمان حكى بن عبدوس فيها شيئا، أي خالف ما كان عليه المالكية في هذه المسألة، فشنع عليه بن سحنون[1]، لذلك حمله حملةً شعواء واعتبره مرجئا مبتدعا في الدين، ثم أشتد بينهما النزاع في ذلك حتى انقسموا إلى فرقين المحمدية أو سحنونية، والعبدوسية والشكوكية[2].

وقد ذكر عياض قال: حكى أبو حسن القابسي أن رجلا ضرب عليه باب داره، فسأله عن المسألة فقال بن عبدوس: "أنا مؤمن"، فقال: "عند الله"؟، فقال: "قد قلت لك، فأما عند الله فلا أدري بما يختم لي"، فبصق الرجل في وجهه بن عبدوس، فعمى الرجل لوقته والذي صح عن بن عبدوس أنه قال: "أَدين بأنني مؤمن عند الله في وقتي هذا ولا أدري ما يختم لي به"، قال بن سليمان قلت له: "الناس يتكلمون فيك وزعموا أنك تشك في نفسك وتقول لا أدري وأرجو أن أكون مِمن يؤمن إن شاء الله"، فقال: "والله ما قولتهُ قط، فلا جزا اللهم من حكى هذا عني، ما شككتُ قطٌ أنني مؤمن عند الله، ولقد قرأت رسالة محمد بن سحنون فما عدا الحق عندي منها حرفا أكثر من أن قلت لا تتكلمون في هذا"، فقلت: إن بن سحنون يقول أن ذلك بدعة فقال: "والله أني أخاف أن يكون ذلك كفرا[3]، فالمسألة كثُر الخوض فيها وكلام الأئمة عليها، والحقيقة فيها أنه خلاف وما سبق به القدر قال بالاستثناء ومن التفت إلى حال نفسه وصحة مُعتقده في وقته لم يقل به"[4].

وهناك رأي مخالف لما ذكرته المصادر المالكية حول بن عبدوس إذ يُوضح عبد العزيز مجدوب قول بن عبدوس: أن قوله يدل على تواضعه لله والخشوع له والتأدب معه و أن عبارة "أنا مؤمن عند الله"، فيها ما يُجبر الجبر والفرض على من يدعي دعاء ولا يؤمر؟[5]، وعياض أشار أيضا إلى أن إبراهيم بن عبد الله القلانسي أنه صحح قول بن عبدوس وانه قال: "من لم

1-زاير أبو الدهاج، المرجع السابق، 58.

2 -عبد المجيد بن حمدة، المرجع السابق، ص 59.

3 -عياض، تراجم أغلبية، ص 195.

4 -زاير أبو الدهاج، المرجع السابق، ص ص 58– 60.

5 -عبد العزيز المجدوب، المرجع السابق، ص 168.

يكن مؤمنا عند الله كافر، فظَّن بن أبي سليمان أنه قال له: "نحن مؤمنون عند الله"، وإنما عرض عليه بقوله[1].

ولقد استمرت هذه المسألة وقتا كبيرا، بين الفقهاء المالكية بعضهم بعضا حتى إن منهم ما لم يكتفي بأن يؤيد أحد الرجلين محمد بن عبدوس أو محمد بن سحنون بل إلى معارضة بعضهم البعض، وقد شغلت هذه القضية فقهاء المالكية من يومها حتى انتهاء الدولة الأغلبية[2].

وبلغ التعصب بين الفرقين إلى حد مُهاجرة بعضهم البعض في الصلاة وخير دليل على ذلك ما ذكره عياض في مداركه قول بن الحارث كان قليل الفهم غاليا في مذهب بن سحنون في مسألة الإيمان، وقد تقدم على جنازة فوجه فيه بن طالب إذ ذاك على مظالم القيروان، فسأله لما فعل ذلك فقال: "لأنه شكوكي يقول أنه ليس بمؤمن عند الله "[3].

لقد كانت لهذه المسألة دليل أن هناك من العلماء السُّنة المالكية من خالفوا السائد عندهم بحرصهم ربما على تحرّي الحقيقة، ورفضهم الخضوع لمؤثرات تبدوا لهم غير معرفية، و اللافت لنظر أنّهم –يّعلون سياسة الاختلاف التي تبناها المعتزلة ومدرسة الرأي في العراق–، ولا يمكن أن تُتّخذ تجربةٌ ما معياراً للحكم على غيرها إلا إذا كانت تستجيب لمقاييس الأنموذج في تصوّر من يحتكم إليها، ممّا يرجّح أن هؤلاء العلماء متأثرون بالاختيارات النقد لجرئ و الاستبداد السائد، وهم بذلك يخالفون السائد المشهور من تحالف بين السلطتين الثقافية المتمثلة في المالكية و السياسية مع الأغالبة،رغم قلّة الأخبار عن هؤلاء، خاصة في مستوى النصوص العلمية التي خلفوها، فقد أمكن أن نقدم مجموعة منهم و يعمل هؤلاء تحت مبدأ تُرجم عنه في بيتين ردّدهما أبو حنيفة:

مَنْ طَلَبَ العلْمَ للْمعادْ فَازَ بفَضْل منَ الرَشَادْ

وَ نَالَ خُسْرَانْ مَنْ أتَاهْ لنَيْل فَضْل منَ العبَاد

1 – عياض، تراجم أغلبية، ص ص 195– 196.

2 – يوسف بن أحمد حوالة، المرجع السابق،ج2، ص ص 19–20.

3 – عياض، ترتيب المدارك، ج1، ص ص 308– 375.

ثانيا: القضايا السياسية والاجتماعية وموقف الفقهاء منها:

تعددت الصراعات بين الفقهاء المالكية ونظرائهم الأحناف والمعتزلة، وصل حتى المناصب الحساسة و العليا في دولة الأغلبية فقد سعى كل طرف إلى فرض مذهبه من أجل كسب تأييد من العامة و من أمراء الدولة الأغلبية.

ا–المنافسة على منصب القضاء:

كان أول قاضي في الدولة الأغلبية هو عبد الله بن عمر بن غانم[1]، الذي عُين في رجب (171هـ/787م)، وتوفي و هو قاضي سنة (190هـ/805م)[2]، فقد توالى القضاء من قبل روح بن حاتم الذي يقال أن أبا يوسف تلميذ أبا حنيفة أشار إليه بتعيينه، حين اَجبر روح بن حاتم عبد الله بن فردخ على توالي هذا المنصب فرفض، فأشار إليه بابن غانم وهناك رواية تقول بوصية من هارون الرشيد (170هـ)[3]، فلما دخل بن غانم على أبا يوسف وهو في ذلك قاضي القضاة، قال له بأن أمير المؤمنين ولاك قضاء افريقية، فقال له عند خروجه إذا كانت لأمير المؤمنين حاجة فليذكرها، إلا انه أوصاهُ بتقوى الله، وبمدينة القيروان، ثُم ودعه و ولاه قضاء افريقية[4].

فنجد الأمام مالك رحمه الله(93هـ/179م)، قد سُر بعد تعيينه قاضي على افريقية، فقد قد رَوى عنه انه قال لتلامذته في إحدى حلق العلم: "أعلمتم أن الفتى الرعيني الذي كان يأتي

1 – عبد الله بن عمر بن غانم: هو أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن غانم بن شرحبيل بن ثوبان الرعني، من أصحاب مالك بن انس، كان مولده مع البهلول بن راشد في يوم واحد سنة (128هـ)، وكانت وفاته سنة (190هـ)، بفالج أصابه ودفن بباب نافع، وأُختلف فمن عقد له القضاء على افريقية فقيل هارون الرشيد كتب له كتابا، وقيل بل عَقد له أمير افريقية روح بن حاتم واتصل بهارون الرشيدة فأقره سنة (171هـ) وهو ابن 40 سنة. ينظر: المالكي، المصدر السابق،ج1، ص ص 215 – 221.

2 – عدنان حسن محمد النواصرة، القضاء في عهد الدولة الحفصية في افريقية (625-981هـ/1227-1537م) دراسة تاريخية، (رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ)، جامعة آل البيت، 2002 -2003م، ص 23.

3 – فاطمة عبد القادر رضوان، مدينة القيروان في عهد الأغالبة 184هـ -296هـ، إشراف :احمد السيد الدراج، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الإسلامي)، جامعة أم القرى، السعودية، 1991م، ص 168.

4 – الرقيق القيرواني، المصدر السابق، ص 271.

إلينا قد استقضى على افريقية"[1]، ويُقال أن مالك رغب في مصاهرته فعرض عليه أن يزوجه ابنته ويُقيم عنده فامتنع من المقام وقال: "إن أخرجتها معي القيروان تزوجتها"[2].

وحسب المصادر المالكية أن القاضي بن غانم كان يفتي بالمذهبين الحنفي والمالكي، فقد كان حنفيا (معتدلا) لهذا سُرّ الإمام مالك بتوليته قضاء افريقية، فقد كان همه الوحيد الحكم بما شرعه الله تعالى وسنة نبيه[3]، وَّصف ابن غانم بحنفي المعتدل من قبل المالكية، يدل على ولائه لهم، فمن غير المعقول أن يُوصف هذا الوصف وهو حنفي في منصب خَلق الكثير من الخلافات الدموية بينهم.

ويذكر عبد العزيز مجدوب أن العلاقة بين الفقهاء المالكية والأحناف كانت في بداية علاقة ودّ وأخوة، فكان طُلاب العلم فيها يقبلون على تعلم المذهبين والفقهين إذ كان أرباب العلم يرون أن المثقف من كان له إلمام بالمذهبين[4].

لقد كان منصب القضاء من المناصب الهامة في الدولة الأغلبية، خلقَ تنافسا كبيرا بين الفقهاء المالكية والأحناف وسبب الرئيسي حول هذا التنافس هو الرياسة[5]، وهي نقطة الخلاف بينهم، فالمصادر المالكية تَذكر أن الحنفية كانوا يتهافتون على خطة القضاء، عكس المالكية الذين اظهروا نوعا من تورع لهذا المنصب[6]، وان كانت في هذه الروايات نوعا من الحقيقة هذا لا ينفي أن هناك من الفقهاء المالكية من ساع للوصول لخطة القضاء، ووُجد من الفقهاء من المذاهب الأخرى من تورع عن ذلك[7]، فأبو محرز القاضي الحنفي ولَّاه زيادة الله وهو مُكره، أما

1 – فاطمة عبد القادر رضوان، المرجع السابق، ص ص 168 – 169.

2 – المالكي، المصدر السابق،ج1، ص 217.

3 – فاطمة عبد القادر رضوان، المرجع السابق، ص 170.

4 – عبد العزيز مجدوب، المرجع السابق، ص 78.

5– المرجع نفسه، ص ص 66 – 76.

6 – سعد زغلول، المرجع السابق،ج2، ص94.

7 – محمد عيسى الحريري، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني، دط، دار القلم، الكويت، 1985م، ص 280.

أحمد بن أبا محرز ولَّي القضاء بعده، فقد كان ورعاً لم يحكم بحكم حتى مات، وهو دليل لرفضه لهذا المنصب[1].

كان أبو محرز رجلا فاضلا ورعا فصيح اللسان بصيرا بالغة والشعر، اخذ عن مالك لكنه كان يميل لأبي حنيفة[2]، إذ كان أبو محرز ممن يأخذ برأي والقياس لذا تُعتبر فترة تولَّيه من أهم الفرص التي أُتيحت للأحناف نشر مذهبهم وسيادتهم على افريقية[3]، وفي سنة ثلاثة ومائتين،تولَّى أبي عبد الله أسد بن الفرات بن سنان مولى بن سليم القضاء إلى جانب أبو محرز فتضايق منه بسبب مشاركته له في منصب القضاء لأنه لم يُعين من قبلهما قاضيان في وقت واحد[4]، فمن الوهلة الأولى يمكن تفسير هذا على انه تخفيف الأعباء عن القاضي الأول أبو محرز لكن هذا السبب غير مقنع لو كان،كذلك لما تضيق أبو محرز من تعيين أسد بن الفرات معه في منصب القضاء، فلم تخبرنا المصادر عن السبب، لكن يمكن الأخذ برأي بعض من العامة التي كانت ترفض الأخذ بالمذهب الحنفي والاحتكام إليه، لهذا يمكن تفسير ذلك أن الأمير الأغلبي زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب أدرك أن المفيد له ولدولته أن يُحسن علاقته بزعماء العامة وفقهائها من المالكية، لاسيما الاضطرابات السياسية قد عمَّت البلاد من العامة ومن الجند، ولم يبقى لزيادة الله إلا القيروان وبعض الأقاليم الساحلية لذا فأن الأمير ألأغلبي كان مجبرا على تعيين قاضي مالكي إلى جانب الحنفي.

فالوزير علي بن حميد سعى عند زيادة الله في صرف أبو محرز وتولية أسد بن الفرات، ووصف له أسد وذكر له فضله، واشتهاره بالعلم، إلى أن ولأُهُ إلى جانب أبو محرز، فكان مَن أراد أسد من المدعين حكم عنده، ومَن أراد أبو محرز حكم عنده،[5] وهذا الأمر وان كان في أوله خيرا لكن مع الوقت سوف تنشئ عنه خصومات بين القُضاة المالكية والأحناف، خاصةً إذا كان احد المتخاصمين يدعوا إلى قاضي ولأخر إلى قاضي، وكذلك القُضاة كلٌ يحكم على

1 – أبو العرب، طبقات علماء افريقية، ص 176.

2 – مخلوف، المرجع السابق، ص 119.

3 – فاطمة عبد القادر رضوان، المرجع السابق، ص171.

4 – ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص 137.

5 – الدباغ، المصدر السابق، ج1، ص 19.

حسب مذهبه ومشربه[1]، ومُلاحظ كذلك بين أبو محرز وأسد بن الفرات ظهور نوع من مُباعدة بينهما، وعدم ارتياح الرجلين لهذه الوضعية، فبدت بينهما نوع من الغيرة وتبادل الكلام وصل إلى حد الجرح،[2] و دخول في جدَّل ونقَّاش لا ينتهي بالتفاهم،[3] وفي احد المرات سأل أسد احد زملائه: "من استقضاك ؟"، فرد عليه: الذي عجزك[4].

ويجب التنويه أن أسد بن الفرات حسب ما يرويه المالكية كان يأخذ بالمذهبين الحنفي والمالكي،[5] وهذا استرضاء للأمير للحفاظ منصبه من جهة وضرب للأحناف من جهة أخرى، فالأمراء كانوا يرون أن القضاء العادل هو أساس استمرار الملك، ولسُّمعته أمام العامة التي كانت ترى في القُضاة هم عماد الأمة.

ونجد الأمير الأغلبي زيادة الله لما بعث بطلب أبو محرز وأسد بن الفرات ،وهما قاضيان ليشهدهما على شراء اشتراه ،فأقبل أسد إلى قنطرة باب أبي الربيع فلقي أبو محرز واقفا ينتظره ،فقال له: كيف أصبحت يا أبا محرز؟ فلم يرد عليه، ولما دخلا دفع الكتاب إلى أسد لي يقرأه فنسي "بسم الله الرحمن الرحيم"، وقال هذا ما اشترى الأمير فقال له أبو محرز: أخطأت، فشَّكاه أسد للأمير، فأجاب أبو محرز: "ما سلم ليا، ولو سلم عليا لرددت، وما كنت اترك ذلك، وإنما قال لي كيف أصبحت، وقد أصبحتُ مغموما ولو أعلمتهُ لسررته، وقرأ فلم يذكر "بسم الله الرحمن الرحيم" فأخطأ"[6].

1 – الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية تاريخ افريقية في عهد بني زيري القرن 10 إلى القرن 12م، تر: حمادي ساحلي، د ط، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1992م، ص 303.

2 – المالكي، المصدر السابق، ج1، ص 269.

3 – عياض، ترتيب المدارك، ج1، ص 65.

4 – موسى لقبال، المغرب الإسلامي، ط02، الشركة الوطنية، الجزائر،1981م، ص 113.

5 – سندس غني عربيي، الجهود السياسية والعلمية لإمام سحنون وابن الفرات في عهد الدولة الأغالبة (184-296هـ)، العدد 121، جامعة بغداد، بغداد،2019 م، ص 234 .

6 – المالكي، المصدر السابق،ج1، ص 279.

وما حلت سنة ثلاث عشرة ومائتين إلا وتوفي القاضي أسد بن الفرات في شهر ربيع الأخر، على اثر وباء اجتح صقلية (213هـ/828م)،[1]وما لبث أن توفي في السنة الموالية القاضي أبو محرز سنة أربع عشرة ومائتين (214هـ/829م).[2]

وبوفاتهما ظَّل منصب القضاء شاغرا حتى السنة (220هـ)، ويبقى السبب مجهول هل هو انشغال زيادة الله باضطرابات المتواجدة في افريقية؟، أم رفض الفقهاء تولي هذا المنصب؟ فالمصادر لم تَذكر سبب بقائه شاغرا طول هذه المدة وتبقى فقط مجرد فرضيات.

وما إن حلت سنة عشرين ومائتين(220هـ) حتى وليَّ احمد بن أبو محرز القضاء في افريقية، إلا انه توفي في السنة الموالية سنة إحدى وعشرين ومائتين (221هـ)،[3] وكان زيادة الله يقول: "ما أُبالي ما قدمت عليه يوم القيامة وفي صفحتي أربع حسنات: بنائي المسجد الجامع بالقيروان، وبنائي قنطرة أبي الربيع، وبنائي حصن مدينة سوسة، وتوليتي احمد بن أبو محرز قضاء افريقية"،[4] فقد كان ورعا لم يَحكم بحكم حتى مات، وهو دليل لي رفضه لي هذا المنصب،[5] حيث انه يُقال حَكم في حمار وغُرم في ثمنه، لأنه وليَّ القضاء مكرها في شهر رمضان، وسبب توليته للقضاء أن العامة احتاجت إلى قاض بسبب امتناع الفقهاء عن هذا المنصب، فلما قدموه لصلاة بهم قال الأمير: "رَضوهُ لدينهم رَاضيتهُ للدنيا" فأجبره على القضاء، لكنه اشترط على الأمير ألا يقبل من احد من أقاربه أي أقارب الأمير أو حشمه أو من يلوذُ به وكيلا[6] .

وليَّ القضاء بعد احمد بن أبو محرز بن أبي الجواد،كان حنفي معتزلي المذهب ومن ألذ خصوم الإمام سحنون، ، إذ كان الكُره متبادلا بينه وبين سحنون، فقد كان سحنون يكرهه لأفعاله الأثيمة وسلوكه الذميم حسبه، ويتمنى أن يراه بين قاض يقتصُ منه ويحاسبه حسابا

1 – الدباغ، المصدر السابق، ج1، ص 255.
2 – ابن عذاري، المصدر السابق،ج2، ص 146.
3 – المصدر نفسه، ص 146.
4 – ابن وردان، المصدر السابق، ص 57.
5 – الهنتاتي، المرجع السابق، ص 118.
6 – المالكي، المصدر السابق،ج1، ص ص 390– 396.

عسيرا جراء ظلمه للعامة،[1] إذ استمر في منصبه أحدى عشرة سنة، من سنة (221-232هـ)، ذَّاق خلالها المالكية صنوفا من المحن والشدائد حسب ما ذكرته المصادر المالكية، ، وقد أستمر في هذا المنصب حتى بعد وفاة الأمير زيادة الله سنة (223هـ)، فهل يعني ذلك أن المالكية لم تَعد لهم القوة على المواجهة بسبب قوّة ابن أبي الجواد؟ والواقع أن المالكية لم يكن لهم مركز في السلطة الإدارية فقد فقدوها بقدوم ابن أبي الجواد لكن شعبيتهم استمرت ونشاطهم وحركتهم زادت عن قبل، بل نفوذ عند الأمير كان واضحا للعيان[2].

وهكذا نجد أن القضاة كانوا لا يتوانون عن استغلال أي اصغر المخالفات للانتقام من منافسيهم، كي يجدوا مبررا لي لفرض العقوبة المستحقة، وكان هؤلاء القضاة يتناوبون، المالكية والحنفية وحتى المعتزلة، فلما عُزل القاضي ابن أبي الجواد عن منصب القضاء نجد أن سحنون قال للأمير الأغلبي: "أيها الأمير، أحسن الله جزأك فقد عزلت فرعون هذه الأمة، وظالمها، وجبارها" وبن أبي الجواد حاضر،[3] هكذا شأت الأقدار أن يُعزل بن أبي الجواد فقال سحنون: "اللهم وليّ هذه الأمة خيرها وأعدلها"، فكان هو من وليَّ خُطة القضاء بعده، وان قبلها بعد تمعن دام عام كاملا[4].

فتولىَّ القضاء في سنة (234-240هـ/848-854م)،[5] بعد أن حلف له الأمير الأَيمان المؤكدة، وأعطاه العهود الغليظة انه يطلق يديه على أهل بيته وقرابته وخدمه وحاشيته، وينفذ عليهم الحق، أحبوا أو كرهوا،[6] وبقي سحنون في خُطة القضاء ستة سنين[7].

وتذكر المصادر المالكية أن محمد بن الأغلب لما أرد تولية سحنون القضاء في افريقية، جَمع العلماء والفقهاء للمشورة، ليأخذ رأيهم من يتقلد القضاء وأثناء الشورى أشار سحنون

1 – عبد العزيز المجدوب، المرجع السابق، ص 69.
2 – فاطمة عبد القادر رضوان، ص ص 178 – 179.
3 – ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص 150.
4 – عبد العزيز مجدوب، المرجع السابق، ص ص 69 – 70.
5 – عياض، ترتيب المدارك، ج2، ص 600.
6 – ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص ص 150 -151.
7 – الدباغ، المصدر السابق، ج2، ص 160.

بسليمان بن عمران، وأشار سليمان بسحنون، وأشار غيرهما بسليمان، لكن إلحاح الأمير الأغلبي محمد بن الأغلب على تولية بن سحنون القضاء جعله يقبل رغم عدم رغبته في هذا المنصب، ولم يتقاضى عليه أجرا كما عبر عليه بن فرحون بقوله: "وكان سحنون لا يأخذ لنفسه رزقا ولا صلة لسلطان في قضائه كله، ويأخذ لأعوانه وكتابه وقضاته من جزية أهل الكتاب[1].

فكانت أهم المسائل التي واجهت سحنون هي الصراع بين المالكية والحنفية، إذ ذكر الدباغ أن سحنون كان يجلس في بيت في جامع بناه لنفسه لنظر في المظالم[2] ، فقد استطع سحنون تفريق أهل البدع والأهواء من حلق الجامع ،حلق الخوارج و المعتزلة[3]، كما سمَّهم وفي الحقيقة هي الضرب بيد من حديد على من خالف سحنون وخالف أراء المالكية و الانتقام منهم وهذا ما سنراه مع ما فعله مع ابن أبي الجواد.

عندما وليَّ سحنون القضاء سخط على ابن أبي الجواد، وانتقم منه مثل ما فعل هو بت فنجد انه هو كذلك استعمل منصبه لقصاص منه، فحكم عليه بالجلد وضرب حتى قُتل،[4] فقد اختلفت الروايات حول سبب الحكم فقيل أن ورثة من القلفاط يُطلبونه بخمس مئة دينار وديعة، واستظهروا بخطه، فأنكر الخط والوديعة، فكان سحنون يُخرجه كل جمعة، فإذا استمر في الإنكار ضربه، فأرادت زوجته أسماء بنت أسد بن الفرات فداءه بماله، فامتنع سحنون إلا أن يَعترف ابن أبي الجواد، فبقي على حاله إلا أن مرض فمات فشنع الناس على سحنون انه قتله، أما السبب الأخر فهو قوله بخلق القران،[5] وقيل أن رجلاً خَاصم ابن أبي الجواد فحكم عليه سحنون بضرب والحبس،[6] مهما كانت الأسباب فأنها تخفي في طياتها الصراعات المذهبية التي كانت قائمة بين القضاة في العهد الأغلبي.

1 – ابن فرحون، المصدر السابق، ص 265.

2 – الدباغ، المصدر السابق، ج2، ص 66.

3 – عياض، ترتيب المدارك، ج 2، ص 600.

4 – إسماعيل السامعي، المرجع السابق، ص 188.

5 – ابن عذاري، المصدر السابق،ج1، ص 151.

6 – محمد زينهم محمد العرب، الإمام سحنون، تق:حسين مؤنس، دط، دار الفرجاني، القاهرة، (د ت ن)، ص 148.

وبوفاة سحنون وليَّ القضاء أبو الربيع سليمان بن عمران بن أبي هاشم، في عهد احمد بن محمد بن الأغلب المعروف بخروفة،[1] ولما توالىَّ هذا المنصب فسدت العلاقة بينه وبين محمد بن سحنون ابن سحنون بن سعيد التنوخي، حتى أن محمد بن سحنون خاف على نفسه منه،[2] إذ كان الصراع بينه وبين الحنفية على أشُده وبَرز بصفة واضحة ومباشرة بعد وفاة سحنون، فقد بادر سليمان إلى مضايقة وملاحقة محمد بن سحنون[3].

ب– إمامة الصلاة:

إن الصراع بين المالكية والأحناف لم يقتصر على خطة القضاء بل تجاوزه إلى خطة صاحب الصلاة والخطبة بجامع عقبة، التي طُرحت مشكل ديني ودنيوي،[4] فقد كان القاضي سحنون أول من وضع إمام يُصلي بالناس، أي أول تعيين من قاضي لإمام يصلي بناس[5].

فقد عين القاضي سليمان بن عمران اثر ولايته للقضاء بالقيروان ،عين رجلا من أصحابه في هذه الخطة وهو عبد الله بن أبي الحواجب خلفا لعبد الله بن طالب المالكي (275هـ/888م)،[6] فلم يتوان محمد بن سحنون ليتدخل لدى احمد بن محمد الحضرمي من رجال الأمير لكي يُخاطب الأمير لإعادة بن طالب المالكي لخطة صاحب الصلاة فيستجيب الأمير لذلك،[7] و يُعتبر هذا الفعل هدمٌ لي ما بناه سحنون من ما سُّميت بإصلاحات عند المالكية ادخلها على القضاء من تعيين لصاحب الصلاة يكون من القاضي دون تدخل

1 – ابن عذري، المصدر السابق،ج1، ص 154.

2 –الدباغ، المصدر السابق،ج02، ص 160.

3 – الهنتاتي، الصراع المذهبي بالقيروان وتفاعله مع واقعها الاقتصادي الاجتماعي و العمراني إلى منتصف القرن 7و8هـ، ص 118.

4 – المرجع نفسه، ص 119.

5 – الخشني، المصدر السابق، ص 113.

6 – الهنتاتي، المرجع السابق، ص 119.

7 – سعد زغلول، المرجع السابق،ج 02، ص 110.

للأمير[1]، ثم ارتقى عبد الله بن طالب فيما ما بعد إلى خطة القضاء بعد عزل سليمان بن عمران.

دبَّر بن سحنون ذلك التغيير، الأمر الذي فاجأ سليمان بن عمران وبن أبي الحواجب، وهو أن يكون بن طالب المالكي رفقة بن أبي الحواجب لدى صُعُده المنبر، ولما حان وقت صلاة الجمعة جذب بن طالب بن أبي الحواجب من درجات المنبر وصَعد هو وخَطب برسالة في الوقت الذي كان فيه سليمان يغلبُ عليه النعاس،[2] وقال عبد الله بن طالب: "**الحمد لله الذي اشكره على ما به انعم، والحمد لله الذي عذب على ما لو منه عصم والحمد لله على عرشه استوى، وعلى وجه ملكه احتوى وهو في الآخرة يرى**"،[3] فأيقضَ صوت بن طالب المالكي سليمان بن عمران، فلما انقضت الصلاة بكى بن أبي الحواجب، فقال سليمان له: "والله لا قصرت حتى تخطب الجمعة المقبلة على المنبر"، وجمع القاضي عشرين رجلا من شيوخ القيروان وطالبهم بتوسط لدى الأمير لرَّد بن أبي الحواجب وتزكيته، فلما عَلم بن سحنون أرسل الحضرمي يُخبر الأمير موقف سليمان، فما كان من الحضرمي حين اجتمع القوم إلا قال لهم: أما تستحُون تسألوا الأمير أن يحط بن عمه ومن أراد التنويه به ويشرفكم"[4]، وهذه رواية حسب ما ذكرها الدباغ المالكي ولا ريب في ميوله إلى فقهاء المالكية في سرد هذه الرواية بنوع من الذاتية نحوهم.

والملاحظ من هذا الصراع أن الفقهاء المالكية والأحناف قد وقعوا في حبال رجال السياسة، إذ أن الأمراء تلاعبوا باختلافهم واستغلوها وجعلهم يتصارعون فيما بينهم، والهدف من ذلك إضعافهم وجعلهم دائما تابعيين ويَطلبون منهم الحماية، ومنه السيطرة عليهم، فقد أمر الأمير الأغلبي أبو الغرانيق قاضيه بن طالب بالنظر في سليمان، ولم يتورع بن طالب في

1 – الخشني، المصدر السابق، ص 113.

2 – الدباغ، المصدر السابق،ج 02، ص ص 132 -133.

3 – زاير أبو الدهاج، العقيدة والدولة في المغرب الأوسط –فلسفة السلطة وحركة التاريخ –، إشراف الأستاذ: بوعرفة عبد القادر، (رسالة دكتورة)، جامعة وهران، وهران، 2012-2013، ص 58.

4 – الدباغ، المصدر السابق، ج 02، ص ص 132 -133.

تنفيذ ذلك، فاستخفى سليمان من ذلك، وبذلك دخلت العلاقات المالكية والحنفية مرحلة أكثر خطورة.

ومما يؤكد على ضلوع الأمراء الأغالبة في هذا الصراع، أن محمد بن سحنون كان مقدما لدى أمراء الدولة الأغالبة، ووجيها عند المالكية، وسوء علاقته مع القاضي سليمان بن عمران المعروف بخروفه، –حسب الروايات المالكية– صاحب الصلاة بن أبي الحواجب الحنفيين، يعود إلى موقفه من مسألة خلق القرآن التي تعود في الأساس إلى المعتزلة التي كانوا يرفضونها نهائيا.[1]

ج –التعامل بالربا:

كانت مسألة الربا من القضايا التي فيها تباين في المواقف بين الفريقين المالكي والحنفي، ولا ريب أن هذا الاختلاف كغيره من القضايا كانت تؤدي إلى البغضاء والعداوة بينهم، فإما تحريم التعامل بها أو غض النظر عنها، مما نتج عنها تأثيراً سلبياً على المجتمع في أفريقية، اجتماعيا واقتصاديا.[2]

فهذه المسألة أججت نار الصراع بين المالكية والحنفية، إذ نجد الأحناف حسب الروايات المالكية ولاسيما القُضاة الذين تولوا القضاء في عهد الأغالبة قد غضُوا الطرف عن التعامل بالربا، بل من الملاحظ أننا وجدنا من كان يُشجع على التعامل بها، إلا أن هذا الأمر لم يقع إلا وقاضي الجماعة حنفي، فحين ذكرت نفس المصادر أن المالكية لم يتعاملوا بالربا لأنهم حرمها تحريماً قاطعاً.

إنّ التعامل بالربا في المجتمع المغربي كان منتشرا بكثرة في حواضر المدن مثل القيروان، فكان من جرّاء ذلك آثار سلبية أكثر منها إيجابية، إذ نتج عنها فساد بالغ وسَّاد الفقر والغلاء وغيرها من النتائج، فلما تولىَّ بن طالب القضاء نجد في فترته قد تميّزت بالرخاء، فهو من الذين

1 – سعد زغلول، المرجع السابق، ج 02، ص 107.

2 – نجم الدين الهنتاني، المرجع السابق، ص117.

قضوا على الرشوة و الربا المتفشية في عهد الأغالبة، وقد استخدم من أجل القضاء عليها عدة قوانين نذكر منها:[1]

أنه لما كان أحمد بن طالب،[2] دخل عليه الصيارفة وذلك بالتوجيه من طرف عبد الله بن طالب ليسمعوا منه كتاب الصرف لأنهم أمرهم ابن طالب بسماعه قبل أن يُصرف من أحد،[3] قدم إليه رجلان يسألانه عن مسألة، فكان جوابه بأنها لا تُحل فإنه ربا، إلا أن ردَّهما كان ما قاله لهما ابن الأشج " أديروا بينكم ما شئتم من بيع حرام ثم تعالوا إليّ أجعله لكم حلالاً "،إلاّ أنّ أحمد انزعج من هذا الكلام الذي سمعه فقال: "لا حول ولا قوة إلاّ بالله ، حرامٌ ...حرام قُوما عني ".[4]

ونجد بعض التُجار وأصحاب المال مالوا إلى التعامل بالربا وأن يقرضوا الضعفاء من العامة قرضا سيئا، إذ نجد فساد الحالة الاقتصادية والاجتماعية بتعاطي الربا و رشوة في المجتمع متعلق بالشخصية القاضي،[5] سواء حنفياً كان أو مالكياً.

و مما رواه المالكية عن الحنفية في التعامل بالربا وتحليله، حيلة الفقيه العراقي بن الأشج، فكان إذا أراد أن يجُوز الربا بين الناس يقولوا لهم: "خذُ الهر فجعل في عنقه خمسين دينارا، وبيعه بمائة إلى اجل، فإذا أخذ الهر المشتري له و أقام عنده أياما فامضي إليه وقول له عسَى ذلك الهر ترده إلينا فأن الفئران قد أكلونا فيرده إليه، فكان هذا فعله مع الناس،[6] وان كانت هذه الرواية بعيدة عن الحقيقة فإنها تعكس مدى الصراع الذي كان بين الفقهاء المالكية و الأحناف.

1 –عبد الرحمن محمد جيلان الصغير، المرجع السابق، ص 309.

2 –هو أبو جعفر أحمد بن أبي سليمان كان فاضلا وجيها وكان من مُقدمي رجال سحنون، كان يُحسن الشعر ويقوله هو من وجَّه الإشارة لإبراهيم ابن أحمد بتولية ابن طالب القضاء للمرة الثانية. ينظر الخشني: المصدر السابق، ص 18.

3 – الدباغ، المصدر السابق،ج1، ص 209.

4 – المالكي، المصدر السابق، ج1، ص507 .

5 – عبد العزيز المجدوب، المرجع السابق، ص ص 76 – 77.

6 – المالكي، المصدر السابق، ج1، ص 507.

ومما يجب التنويه أليه أن مسألة الربا من القضايا التي لم تُطنب المصادر في ذكرها إلا بعض الإشارات من مصادر مالكية، رغم أهميتها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، و كل ما ذُكر هو حول خلاف المالكية مع الأحناف من تحليل من المالكية، وتغض من الأحناف.

ثالثا: رد السلطة الأغلبية:

كان من السهل على السُلطة الأغلبية محاربة من يقعون خارج المنظومة الاجتماعية الإسلامية، فهم لا يمثلون كبير خطر، فليس الأمر كذلك بالنسبة إلى العلماء المخالفين لها و النابعين من داخل المنظومة، فعمدت إلى مهاتهم مع صنف الزنادقة وسمَّتهم الاسم نفسه.

أ-على المالكية:

من القضايا التي أُمتحن فيها المالكية وتعرضوا فيها للاضطهاد من أُمراء الدولة الأغلبية و فقهائها أحنافاً كانوا أو معتزلة قضية خلق القرآن، فقد أُمتحن عددٌ كبير منهم، عندما تبنَّى الأمراء الأغالبة الفكر الاعتزالي، فقُتل على أثرها الكثير من فقهائها الذين امتنعوا عن القول بخلق القران.

فقد امتحن الناس بخلق القران وأَلزمُوا أئمةَ الجمعة بمراسيم رسمية لإعلان هذا القول بين الناس في المساجد فهذا الأمير محمد بن أبي عقال يكتب السجلات بخلق القرآن و يأمر بقراتها ويحمل العامة عليها، ولما توالىَّ الإمارة احمد بن الأغلب سنة (223هـ)، حمل الناس على القول بخلق القرآن وضاق أهل السنة بذلك، وأختار عددٌ منهم الفرار بدينهم فاعتزلوا الناس، ولحقوا برابطات حيث الزُهاد والنُساك وغيرهما،[1] وتعرض غيرهم للامتحان منهم موسى بن معاوية الصمادحي الذي دخل على عبد الله بن أبي الجواد وهو يومئذ قاضي القيروان فقال موسى: "سمعتُ فلانا وفلانا و ذكر جماعة من أهل العلم يقولون من قال القرآن مخلوق فهو كافر، فقال له بن أبي الجواد: "لقد أعمى الله قلبك كما أعمى عينيك، و كان موسى بن معاوية كف بصره".[2]

وأُمتحن أحمد بن يزيد على يد بن أبي الجواد إلا انه توارى منه حتى عافاه الله،[3] وان كان سحنون بعيدا عن السياسة وأهوائها إلا أنه لم يَسلم من كيد أعدائه الأحناف المنغمسين في السياسة المناصرين لي أصحابها، فهم يرون في بُعد سحنون عنهم وفي دروسه ومجالسه وفي تعففه

1 – سليمان الرومي، المرجع السابق، ص 52.

2 – أبو العرب، المحن، ص 454.

3 –المصدر نفسه، ص 449.

وشدة تدينه معارضة لهم ومقاومة منه بتأليبه العامة ضدهم، فكادوا له المكائد وشاغبوه وأوقعوا به من المحن ما ليس يليقُ بمقامه ومنزلته.[1]

فقد امتحن الإمام سحنون مرتين، أولاهما كانت في عهد زيادة الله ثالث (201 – 223هـ)،[2] وتمثلت في امتناعه عن الصلاة الجنازة خلف القاضي المعتزلي بن أبي الجواد، في جنازة وهب أخ سحنون من الرضاعة، فأمر الأمير بأن يُوجه إليه عامله بالقيروان، وبضربه خمس مئة سوط، وبحلق رأسه ولحيته،[3] لكن سحنون نجا من العقاب بفضل تدخل الوزير علي بن حميد الذي أمر البريد أن يتوقف، ثم تلطف عند الأمير حتى دخل إليه و قال له: "بَلغني أعز الله الأمير، أنك أمرت أن تفعل بسحنون كذا و كذا"، فقال: "نعم"، فقال: "لا تفعل فان الكعبي محمد بن مقاتل (184هـ)، وهو أمير يومئذ إنما هلك لضربه البهلول بن راشد فقال له: "نعم وهذا مثل البهلول"، فقال: "نعم فقد حَبست الرسول، شفقةً مني والله على الأمير"، فقال الأمير: "نعم ما فعلت".[4]

أما محنة سحنون الثانية، فكانت في عهد الأمير احمد بن الأغلب في سنة(231هـ)، فقد تبنى هذا الأمير رسميا عقيدة خلق القرآن، وأعلنها على المنابر وحاول أن يفرضها على الناس،[5] فتوارى سحنون عند أحد الزهاد عبد الرحيم بن عبد ربه المرابط في قصر زياد، إلا أن الأمير أرسل من يجلبه إليه لامتحانه، فقد أرسل بن سليمان وكان مبغضاً له وأغلظهم عليه إنما أختاره لذلك لي يُعنف سحنون، فلما وصل إلى سحنون قال له[6] بن سلطان: "إنما وجهني الأمير إليك، وقصدني لبغض فيك لأَبلغ منك وقد حلت نيتي عن ذلك وأنا أُبدل دمي دون دمك، فأذهب حيث شئت من البلاد أو أقم ها هنا ما بدا لك فأنا معك"، فشكرهُ سحنون وقال له: "ما كنت أُعرضك لهذا بل أذهب معك"، وخرج مع شيعه، فقال عبد الرحيم لابن

1 – عبد العزيز المجدوب، المرجع السابق، ص 68.

2 – أبو جيب سعدي، سحنون مشكاة نور وعلم حق، ط1، دار الفكر، دمشق،1981م، ص 70.

3 – حسين مؤنس، المرجع السابق، ص 113.

4 – أبو العرب، المحن، ص 457.

5 – المالكي، المصدر السابق، ج1، ص 281.

6 – أبي عبد الله محمد بن محمد الأندلسي بن السراج، الحلل السندسية في الأخبار التونسية، تح: محمد الحبيب الهيلة، ط1، ج1، مطبعة الدولة التونسية، تونس،1267 هـ، ص 364.

السلطان: "قُل لأمير أوحشتنا من صاحبنا و أخينا في هذا الشهر العظيم وكان شهر رمضان، سَلبك الله ما أنت فيه و أوحشك"،[1] فلما حضر سحنون عند الأمير جمع له قواده و قاضيه بن أبي الجواد، وعندما نفى سحنون خلق القران ،ثَّار القاضي بن أبي الجواد وحكم عليه بالكفر وبالقتل نتيجة ذلك وقال: "كفر، أُقتله و دمه في عنقي"، وقال غيره مثله ممن يرى برأيه، وقال بعضهم: "يُقطع أرباعا ويجعل كل ربع في موضع من المدينة"،[2] وقد قيل أن الأمير قال لداود بن حمزة: "ما تقول أنت " فقال: "قتله بسيف راحة"، و نجا من ذلك بفضل حجة داود بن حمزة الذي عَدّ القتل السريع يُريحه لكن القتل البطيء يعذبه، ويتمثل في أن تأخذ عليه الضمان وينادى عليه بسماط القيروان، منعه من الإفتاء ومن تعليم الناس وحبسه في منزله،[3] ولا شك أن هذا العذاب يُعد شكلا من أشكال الغلو والعنف المعنوي والمادي،[4] ففعل ذلك الأمير وترك وترك أمر من أشار إليه بقتله، وأمر بإحدى عشرة حميلا، فكان ممن تحامل عليه، لهم علاقة به، ومنع الله عز وجل القوم من قتله.

قال أبو العرب: فما أتى على ذلك إلا حول واحد وغلب أبو العباس محمد بن الأغلب على أخيه أبو جعفر ووفده إلى المشرق ومات بها، ثم وليَّ الأمير أبو العباس قضاء القيروان لسحنون بن سعيد التنوخي بعدما أداره عليه حولا لرفضه هذا المنصب.

1 – سليمان الرومي، المرجع السابق، ص 53.

2 – عياض، ترتيب المدارك، ج2، ص 11.

3 – الدباغ، المصدر السابق، ج1، ص ص 95-96.

4 – حمادي ذويب، الديني والسياسي في محنة خلق القران في القيروان في القرن الثالث هجري، د ط، مؤسسات دراسات دراسات وأبحاث، الرباط، (د ت ن)، ص 9.

ب –على المتكلمين:

لقد رأينا في المبحث السابق المرجعية النظرية العقلية لعلماء الكلام والتي شّكلت –في الغالب– مواقف نقدية تجاه أهل السُّنة في بعض آراءهم، وسنعرض فيما يلي فقهيا معتزليا تعرض للاضطهاد من السلطة وفقهائها، ومرجعية المعتزلة العقلية التي اقتضت محاربتهم دون هوادة.

يتعلق الأمر بابن أبي الجواد لما توالّى القضاء سحنون انتقم من خصمه ابن أبي الجواد المعتزلي، مثل ما فعل هو به، فقد استخدم سحنون منصبه وثأر لنفسه وللمالكية وللظلم الذي لقيه منه حسبهم، فحَكم عليه بالجلد وضرب حتى قُتل،[1] وهذا يتنافى مع ما كان يدعوا إليه قبل توليته سحنون من قضاء بعيد عن الاستغلال و عن الأمير و حاشيته، أو كما سمَّها أنصاره بالإصلاحات التي أدخلها سحنون على القضاء.

فقد اختلفت الروايات المالكية التي أرخت لهذا الحدث حول سبب الحُكم فقيل أن ورثة من القلفاط يُطلبونه بخمس مئة دينار وديعة، واستظهروا بخطه، فأنكر الخط والوديعة، فكان سحنون يُخرجه كل جمعة، فإذا استمر في الإنكار ضربه، فأرادت زوجته أسماء بنت أسد بن الفرات فداءه بماله، فامتنع سحنون إلا أن يَعترف ابن أبي الجواد، فبقي على حاله إلا أن مرض فمات فشنع الناس على سحنون انه قتله، أما السبب الأخر فهو قوله بخلق القران،[2] وقيل أن رجلاً خَاصم ابن أبي الجواد فحكم عليه سحنون بضرب والحبس،[3] مهما تعددت الروايات حول مقتل ابن أبي الجواد فان المؤكد أن سحنون نكَّل بابن أبي الجواد و أذقه أصناف العذاب وهذا كله يحمل في طياته أسبابا سياسية وصراعا ثقافيا أدى إلى قمع كل من يخالف السائد.

وفي غياب التَّام لمصادر الأحناف والمعتزلة إلا ما نقله بعض المؤرخين عنهم بعد سنوات وعلى قلتها، لم تتوفر لدينا المادة المعرفية الكافية حول فقهائها الذين تعرضوا لاضطهاد ومحن

1 – إسماعيل السامعي، المرجع السابق، ص 188.

2 – ابن عذارى، المصدر السابق،ج1، ص 151.

3 – محمد زينهم محمد العرب،المرجع السابق، ص 148.

من قبل السُلطة والفقهاء المالكية المتحالفين معها، فكل ما تم تطرق إليه كان من مصادر خصومهم التي تناولها في شكل محاربة الزندقة وكفار.

الفصل الثاني

الفصل الثاني : القضايا المستجدة في العهد الفاطمي .

أولا : أهم القضايا المستجدة .

ثانيا : موقف فقهاء السنّة من القضايا المستجدة (المالكية منها) :

أ .أشكال المقاومة السُنّية.

1- المقاومة السلمية الإيجابية .

2- المقامة السلمية السلبية .

ثالثا : رد السلطة الفاطمية من مواقف السنّة المالكية .

لقد أدخل الفاطميون بتعاليمهم المرتبطة بمذهبهم الإسماعيلي مبادئ جديدة على المغرب الإسلامي والأدنى تحديدا، إذ هيأت النفوس للتشيع لآل البيت والتعاطف معهم، حتى فشا التعصب لهم بين الخاصة والعامة عن حدود الحق، ما حتَّم على فقهاء السُّنة المالكية خاصةً مقاومتهم وتصدي لهم، ما جعلهم عُرضةً للقتل والتنكيل من قبل السلطة الفاطمية وخُلفائها.

أولا :أهم القضايا المستجدة :

عرفت افريقية عدة قضايا في العهد الفاطمي، فرضها خُلفائها بترغيب أحيانا وترهيب أحيانا أخرى، شملت جوانب عدة فقهية وعقدية وهذا حسب ما تناولته المصادر السُنّية وشيعية منها وعلى قلتها، بدا التباين واضحا والاختلاف بينهما في طرحها، لأن هذه المصادر ما وُجدت إلا لمناصرة المذاهب التي تنتمي إليها وتشويه صورة الخصوم.

نحاول ذكر بعض القضايا التي شهدتها افريقية نقلا عن مصادر سُنية، وشيعية عايشت نشوء الدولة الفاطمية في المغرب على قلتها، والتي في الغالب اتفقوا على حدوثها:

أ –في الوقت الذي تقلد فيه عبيد الله المهدي السلطة في رقاده[1] عاصمة الدولة الأغلبية، أخرج توقيعاً أمر بقراته يوم الجمعة على المنابر في الأمصار، وأمر الخطباء في رقاده والقيروان بتنفيذه،[2] وأتخذ لنفسه لقبا وهو المهدي بالله أمير المؤمنين،[3] وختم هذا التوقيع بدعاء التالي: "اللهم صلي على عبدك وخليفتك القائم بأمر عبدك في بلادك، عبد الله أبي محمد الأمام المهدي بالله أمير المؤمنين ... اللهم وكما اصطفيته لولايتك، واخترته لخلافتك و جعلته لدينك

1– احمد محمود صبحي، نظريةُ الإمامة لدى الشيعة الأثني عشرية، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1991م، ص 45.

2 – الدعي إدريس عماد الدين القرشي، عيون الأخبار وفنون الأثار، تح: محمد اليعلاوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985م، ص 170.

3 – أحمد مختار ألعبادي، في التاريخ الفاطمي والعباسي، د ط، دار النهضة العربية لنشر والتوزيع، بيروت، (د ت ن)، ص 230.

وعصمة وعمادا لخلقك، وموئلا وملاذا فانصره على أعدائك المارقين و اشفي صدور المؤمنين وأفتح له مشارق الأرض ومغربها كما وعدته وأيدهُ على العُصاة الظالمين"[1].

ويقول في هذا الداعي إدريس عماد الدين المتوفى سنة (872هـ) في كتابه "عيون الأخبار وفنون الآثار"، وهو من المصادر الشيعية في الجزء الخاص بالخلفاء الفاطميين بالمغرب، نقلا عن القاضي النعمان: "فلما أنجز الله للأئمة ما وعدهم من ظهورهم مهديّهم، احتاج أن يدعوهم دعاءً جديدا كما ابتدأهم رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بالدعاء إليه أولا"[2]، بدأ بعد هذا التوقيع عبيد الله المهدي في الممارسة الفعلية في سلطته القيادية على افريقية وسُكانها، وكان لابد له من استخدام القوة المذهبية وحنكته السياسية في التسيير، وإظهار بوادر النظام الجديد الذي ستسري قوانينه على الأتباع قبل الأعداء،

ومن ذلك أنه نظَّم دخول الرعية من خاصة وعامة عليه، فإذا جلس في مجلسه أَذن لخاصة أوليائه فدخلوا إليه، فإذا قضى حوائجهم أذن لمن هم دونهم، وربما أذن للعامة فيدخلون إليه ويسلمون عليه، ويقولوا الشعراء فيه[3] ويمدحوه،[4]كانت هذه أولى التغييرات التي قام بها عبيد الله المهدي في المغرب، بعد سيطرته على دولته الفتية لتأتي بعدها قضايا تمس الجانب الديني.

1- القاضي النعمان، المصدر السابق، ص ص 293-294..

2-إدريس عماد الدين، المصدر السابق، ص 30.

3-القاضي النعمان، المصدر السابق، ص 300.

4-وكان أول من مدحه وأنشده من شعراء أفريقية سعدون الورجيني، وكان شاعرا بمدح بني الأغلب ويلي أعمالهم، وكان قد أُسر ببلاد الروم وفُديَّ، واستؤذن في الدخول إليه لإنشاده، فدخل أنشده قائلا:

قف بالمطي على مرابع دور لبست معالمهن ثوب الدثور
لعبت بها حتى محت أثارها ريحان: ريح صبا وريح دبور.

حتى انتهى إلى قوله:

هذا أمير المؤمنين تضعضعت لقدومه أركان كل أمير
هذا الأمير الفاطمي ومن به أمنت مغاربها من المحذور
والشرق ليس لشامه وعراقه من مهربه من جيشه المنصور

ب-غلوا بعض دعاتهم في المهدي، فحسب المؤرخين المعاصرين نقلا عن المصادر السُنّيةالتي أرخت لدولة الفاطمية أنه يحمل علوم الأئمة السابقين، وصفات الإلهية، وفي منزلة دون نبي المرسل وفوق البشر،[1] مؤيد بمعجزات ودلائل وآيات[2]، وهو خليفة لمن سبقه، النبي – صلى الله عليه وسلم- وعلي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، لكن هناك من الفقهاء السُّنة أنكروا نسبهم لآل البيت وسَّموهم بالعبيديين، منهم أبو حامد الغزالي في كتابه فضائح الباطنية ذكر أنهم تحصنوا بالانتساب لآل البيت وقاموا بالتودد إلى ما يُلائم طبائع السلف في الذكر لآل البيت محمد-صلى الله عليه وسلم-[3].

ومما ميَّز أتباعه وغُلوهم في المهدي -أتباعه المخلصين- وعلى قلتهم وحسب مكانتهم الاجتماعية الضعيفة وجهلهم بأمور الدين الإسلامي، ذكر ابن عذارى منهم من كان يُصلي في اتجاه رقاده المنطقة التي كان فيها المهدي عبيد الله، وذلك باعتبار تلك المدينة مثل المدينة المنورة –شرفها الله[4].

من بين هؤلاء الغُلاة رجل يدعى محمد البلوي النخاس المعروف بالرقيق، كان يَصلي إلى رقاده لما كان عبيد الله مقيما بها وهي إلى الغرب منه، فلما رحل عبيد الله إلى المهدية غير هذا الرجل قبلته ووالها نحو المهدية وهي إلى الشرق، باعتبار أنها مثل مكة المكرمة شرفاً، وكان هذا

حتى يفوز بالخلافة من المنى ويُفاز منه بعدله المنشور.

فقال له عبيد الله: "ما شاء الله". ينظر: القاضي النعمان، المصدر السابق، 300-301.

1 -تيسير محمد محمد شادي، الفساد في الدولة الفاطمية،(سياسيا-إداريا-اجتماعيا-اقتصاديا)، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2015م، ص 120.

2 -القاضي النعمان، المجالس والمسايرات،تح:الحبيب الفقي وابراهيم شبوح واليعلاوي، ط1، دار المنتظر، بيروت، 1996م، ص 313.

3 -أبي حامد الغزالي، فضائح الباطنية، د ط، المكتبة العصرية، صيدا،بيروت، 2001م، ص 27.

4 - ابن عذارى، المصدر السابق، ج01، ص 157.

الاعتقاد سائد عند كثير من الناس وقتها،[1] و كان يقول لناس: "لستُ ممن يعبد من لا يرى"، و قال لبعضهم عن عبيد الله المهدي: "أنه يعلم سرّكم و نجواكم"،[2] وغيره ممن أدخل على المذهب الشيعي ما ليس فيه وما لم يأتي به أئمتهم على حد ما أوردته المصادر التاريخية، حتى أن كتامة عند دخولهم القيروان بالغوا في تأليه أمامهم فكان قَسَمَهُم: "وحق عالم الغيب و الشهادة، مولانا الذي برقاده[3] –عبيد الله المهدي–".

لكننا ومن باب الموضوعية لا يمكننا أن نُعمم هذا الفعل على كل الإسماعيلية، وإنما نَعتبر هذه العينات مما ذكر بن عذارى، حالات شاذة لا يمكن أن نقيس عليها عقائد كل الشيعة وسيَّرهم على نهج تأليه إمامهم، حيث يورد القاضي أبي حنيفة النعمان أيضا بعض الأدلة، وهو من المقربين من الخلفاء الفاطميين ومؤَرخَهم في كتابه المجالس والمسايرات التي يكشف فيها تجاوزات بعض الدُعاة، وإحداثهم في المذهب الإسماعيلي ما ليس فيه ما يثبت ما ذهب إليه مؤرخوا أهل السُّنة، من أخبار عن تمادي هؤلاء سواء بعلم أو بدون علم إمامهم في الجهر بالفسق وإضافة الخرافات والأساطير إلى الدين، ثم فَرضها على أهل المغرب قصرا، حيث يذكر ردة فعل المعز وغضبه من أفعال دعاته قائلاً:" وسايرت الأمام المعز لدين الله في بعض ما خرج إليه، فذكر ما ينسبه للأئمة مَنْ تَسَمى بولايتهم، ويدَّعي الدعوة إليهم فيما بعد ونأى عنهم الباطل الذي برأهم الله منه ...فلعن من فعل ذلك وقالبه، ونسبه إلى الأئمة الهدى ثم قال:" وأَعجب ممن ينتحله هؤلاء الفسقة ويعتقدونه من تبديل دين الله والخروج عنه، وإضافة ما يذهبون إليه من ذلك إلينا، وأن بعضهم ربما تجرأ علينا بإظهار ذلك إلينا ...حتى أن بعضهم كتب إلينا يذكر أنه أقام الشريعة وأكدها بحيل تقبلها العقول، ولا يدفعها من سمعها، ولا ينفكُ

1 – وقد ذكر ذلك في أشعار بن هانئ عن المعز لدين الله حتى بعد رحيله لمصر. ينظر: شمس الدين أحمد بن محمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء،تح: شعيب الارناؤوط ومحمد نعيم، ج16، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م، ص ص 132-133.

2 – ابن عذارى، المصدر السابق، ج01، ص 186 .

3 – المصدر نفسه، ج1، ص 160.

عنها، وألَّف لها كتاب كالقرآن لشريعة الإسلام، وأن الناموس لا يغشاه لذلك، بأن يقيمه لنا ويصلي علينا في كتابه"،[1] وأردف قائلا أنه في خلافة القائم قبلهُ غالى الدعاة فيه وفي أبائه الأئمة وقالوا:"يعلمون الغيب، فلعنهم القائم"[2].

وقد أورد إدريس عماد الدين نصا نقله عن الداعي الشيعي أبو عبد الله بن الأسود بن الهيثم، يُعتبر حسب رأينا دليلا على غلوهم في المهدي إلى حدّ الأُلوهية يقول فيه:"فخرج أبا العباس[3] وخرجنا معه فلقي الإمام (عم)، بفجّ السبيبة، فلا أنسى طلعته السعيدة وبهجة نوره وضياء وجهه، وعلّو قدره، وكمالَ خلقه، وبهاءه في فخره، فلو قلت: إن الأنوار المضيئة خُلقت من فضل نوره، لقلت حقا ويقينا، وصدقا مبينا، فنزل أبو العباس وقبَّل الأرض وتمعك بين يديه، ونزل إليه أخوه أبو عبد لله وجميع الأولياء من كتامة وغيرهم من أتباعهم، ولم يبق راكبا إلا أمير المؤمنين صلوات الله عليه، الشمس المنيرة"[4].

ج-وكان مما احدث عبيد الله في أفريقية، أنه أمر بسَّب أصحاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- رضي الله عنهم، وأزواجه بدعوى أنهم ارتدوا بعده، باستثناء بعضهم كعلي رضي الله عنه، والمقداد بن الأسود وأبي ذر الغفاري،[5] ومن أفعالهم أيضا حسب ما وصلنا من المصادر ضد صحابة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وحربهم النفسية ضد أهل السنة

1 -القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ص ص 549-548.

2 -المصدر نفسه، ص 84.

3 -محمد بن أحمد المخطوم، هو أسن من أخيه عبد الله الشيعي، وأعلم وأقل ورجاحة عقل منه، يعتبر من الدعاة الذين دعوا إلى نحلة الإسماعيلية انطلاقا من الشَّام حتى للمغرب، رفقة أخيه المذكور المتوج بالتمكين لها بفضل خدمتهما، ثم قتلهما عبيد الله المهدي سنة 298هـ/910م. ينظر: (أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر عبيدي المقريزي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، تحقيق: جمال الدين الشيال، ج1، ط2، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية-لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1996م، ص 39-38.

4 -إدريس عماد الدين، المصدر السابق، ص 169.

5-عياض، ترتيب المدارك،ج3، ص 318. ابن عذارى، المصدر السابق، ج3، ص 159.

المالكية خاصة، قاموا بتعليق رؤوس الأكباش والحمير على أبواب الحوانيت والدواب عليها قراطيس مُعلقة، عليها أسماء الصحابة رضي الله عنهم وسَّبهم علانية في الأسواق[1]، ومن ذكر الصحابة بخير أو فضل بعضهم على علي رضي الله عنه قُتل أو سُجن[2].

د-أَبطلُ بعض السنن المتواترة والمشهورة والزيادة في البعض الأخر منها، حيث أَمر بقطع صلاة التراويح في شهر رمضان، وأمر بصوم يومين قبله، والجهر بالبسملة في الصلاة،[3] وسبب قطع صلاة التراويح هو اعتقادهم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو الذي ابتدعها وهم لا يعترفون حسب زعمهم بخلافته ولا بغير عمر من الصحابة رضي الله عنهم، ولا يُقرونهم بل يقولون فيهم أقبح الأقاويل،[4] وبسبب هذا كله ترك الناس صلاة التراويح، مما نتج عنه ترك بعض من العامة الصلاة في المساجد.

هـ-منعوا الناس من صلاة الضحى، وقدموا صلاة الظهر لفتنة الناس، أما خطبة الجمعة فقد أظهروا فيها سب الصحابة وضروبا من الكفر فتركها الناس، و أَجبروهم على الفطر قبل

1 - عياض، ترتيب المدارك، ج1، ص 284.

2-الحسن بن محمد شواط، صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي، ج2، ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة، (د ت ن)، ص 59.

3-أبي عبد الله محمد بن علي بن حماد، أخبار بني عبيد وسيرتهم، تق:التهامي نفزة وعبد الحليم عويس، د ط، دار الصحوة، القاهرة، (د ت ن)، ص 50.

4-ترى الشيعة أن صوم رمضان فريضة و أن صلاة التراويح بدعة فأبطلوها، و أن الرسول صلى الله عليه وسلم قام في بعض الليالي رمضان وحده فقام قوم خلفه، فلما أحس بهم، قام ودخل بيته ثم قال:"أيها الناس لا تصلوا الفريضة ليلا في شهر رمضان ولا في غيره جماعة، إن الذي صنعتم بدعة"، وأضافوا حسب رأيهم العامة، ويُروي من حسبهم من خلال هذا الحديث أن الصلاة النافلة لم تكن موجودة في عهد الرسول الله عليه الصلاة وسلم، ولم تكن في أيام أبي بكر ولا في صدر من أيام عمر حتى أحدثها.أنظر: القاضي التعمان، دعائم الإسلام،ج1، ص 213. ويرى أهل السنة والجماعة أنها سُنة فعلية سَّنها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلاة العشاء في رمضان، ومن غير أن يَأمر حيث قال: "من قام رمضان أيمانا واحتسابا غُفر له ما تقدم من ذنبه".ينظر: الإمام مالك، المدونة الكبرى، عن رواية الإمام سحنون، ج1، د ط، دار السعادة ،القاهرة ،(د ت ن)،ص 222.

رؤية الهلال بل قُتل من أفتى بأن لا فطر إلا مع رؤية الهلال، كما فعلوا مع الفقيه محمد بن الحبلي قاضي مدينة رقدة[1].

قال الذهبي في ترجمته: "الأمام الشهيد قاضي مدينة برقة، محمد بن الحبلي أتاه أمير برقة فقال:" غدا العيد"، قال:"حتى نرى الهلال، ولا أُفطر الناس، وأتقلد أَثمهُم فقال: "بهذا جاء كتاب المنصور"،[2] وكان هذا من رأي الفاطميين يفطرون بلا حساب، ولا يعتبرون رؤية الهلال واجبة للإفطار، وأصبح الأمر بالطبول و البنود أهبة العيد، فقال القاضي: "لا أخرج ولا أصلي فأمر الأمير رجلا فخطب، وكتب بما جرى إلى المنصور، فطلب القاضي أليه فحضر، فقال: "تنصل و أعفو عنك"، فأمر فَعُلق في الشمس إلى أن مات[3].

وأسقط من أذان صلاة الصبح "الصلاة خير من النوم"، وزاد في مكان هذه العبارة أقوال أخرى هي: "حي على خير العمل، محمد وعلي خير البشر"، ونصَّ الأذان طَوال مدة الفاطميين: بعد التكبير والتشهدين –حي على الصلاة حي على الفلاح مرتين– حي على خير العمل محمد وعلي خير البشر مرتين–، –لا أله إلا لا الله مرتين–،[4] ثم يقولون: "أحياك الله يا مولانا، حافظ نظام الدين والدنيا، جامع شمل الإسلام والمسلمين وأعز بسلطانك جانب الموحدين، وأباد بسيوفك كافة الملحدين، وصلى عليك وعلى أبائك الأكرمين صلاة دائمة إلى يوم الدين، وأَخرُ دعوانا أن الحمد الله ربي العالمين،"[5] هذا الأذان مما أحدثه الشيعة الإسماعيلية في العهد الفاطمي في أفريقية، فأصبح إلزاما على المؤذنين، ومن لا يذكر "حي على خير العمل" عقابه يكون عسيرا حسب ما تم تداوله في المصادر والدراسات الحديثة، وتُأكده

1– الحسن بن محمد شواط، المرجع السابق،ج1، ص 73.
2–الذهبي، المصدر السابق،ج16، ص 374.
3– الذهبي، المصدرالسابق، ج15، ص 374.
4 –الحسن محمد شواط، المرجع السابق، ص 73 .
5 – ابن حماد، المصدر السابق، ص 50 –51.

المصادر الشيعية، حيث يُورد إدريس عماد الدين أن عبيد الله المهدي عندما دخل رقاده سنة 296هـ نزل بعض قصورها، وأمر المؤذنين بالأذان بحي على خير العمل[1].

ويذكر الدباغ في كتابه معالم الأيمان أن أحد المؤذنين (ت317هـ)، الذي كان مؤذنا في إحدى مساجد القيروان، شَهدَ له بعض الشيعة أنه لم يقل "حي على خير العمل"، فتَّم استدعائه من قبل الشيعة العبيدية وكان جزاءُ فعلته أن قُطع لسانه و وضع بين عينيه وطيف بها في القيروان،ثم قُتل من قبلهم،[2] إلا أن بعض العلماء السُّنين وخاصة المالكية منهم تفطنوا لكيدهم وأغراضهم، وعلى أثر هذه الأحداث تم إخلاء المساجد من المصلين دفعا لهذه المفسدة وقاموا بتحذير المؤذنين على زيادة عبارة "حي على خير العمل" ، لان تركها يؤدي إلى عواقب أعظم ومن هؤلاء العلماء أبو الحسن علي بن محمد بن مسرور الدباغ (ت359هـ)[3].

و–عطلوا الشرائع وأسقطوا الفرائض عن مَنْ تَبع دعوتهم، حيث يتم إدخالهم إلى داموس ويدخل عليهم عبيد الله المهدي لابسا فروا مقلوبا، دابا على يديه ورجليه، فيقول لهم: "بح"، ثم يخرجهم ويفسر لهم هذا العمل بقوله: "فأما دخولي على يدي ورجلي زكاة، ولا أي فرض من الفروض، وسقط جميع ذلك عنكم، وأما لبس الفرو مقلوبا فإنما أردت بذلك أن أُعلمكم أنكم مثل البهائم لاشيء، لا وضوء، ولا صلاة فإنما أردت أن اقول لكم أنكم قلبتم الدين، وأما قولي بح فإنما أردت أن أُعلمكم أن الأشياء كلها مباحة لكم من زنى وشراب خمر..."،[4] حسب ما ذكره المالكي في رياضه.

1–إدريس عماد الدين، المصدر السابق، ص 138.

2 – الدباغ، المصدر السابق، ج3، ص 3.

3 – الدباغ: هو أبو الحسن علي بن محمد بن مسرور الدباغ،كان من أهل العلم والورع والتعبد، وإماما في الحديث والفقه، توفي سنة (359هـ).ينظر: عياض، ترتيب المدارك، ج2، ص 173–174.

4 – المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 504.

ومما يؤكد هذه الأفعال التي نُسبت لعبيد الله المهدي هو تداولها في المصادر السُنّيةبالكثرة وحتى الرواة فيما بعد مَنْ نقلوا عن تلك المصادر، عكس المصادر الشيعية والمؤرخة لدولة الفاطمية مثل القاضي النعمان أو من جاء بعده قد تغاضت عن ذكرها حتى ولو من جانب الإنكار إلا بعض شذرات، منها ما قاله القاضي النعمان عن عبيد الله المهدي عند دخوله رقاده:"ولما عُرض عليه أُولئك الجواري، اصطفى بعضهنّ، وأعطى القائم منهن وفرّق أكثرهن على وجوه رجال كتامة"، وان كان ذكرها من قبل النعمان على اعتبار أنها أمرٌ مسلمٌ به في تلك الفترة من سّبي واتخاذ الجواري، وكثير من الأفعال وُصفت أنها أكاذب لُفقت إلى الأئمة حسبهم من دُعاته منها ما ذكره في موضع آخر عن غُلام كتامة الذي زعموا حسبه أنه المهدي ويقول:"ونصبوا له دعاةً كدعاة أبي عبد الله، يتكلمون بألسنتهم وترتيبهم، وقالوا: أبو عبد الله حيٌّ لا يموت وأباحوا الزّنا والمحارم بتخليط عظيم".

ومما يروى أيضا عن عبيد الله أن خيله دخلت المسجد فقيل لأصحابها: كيف تدخلون المسجد؟ فقالوا: إن أروثها وأبوالها طاهرة، لأنها خيلُ المهدي، فأنكر عليهم قَيم المسجد، فذهبوا به إلى المهدي فقتله، يقول بن عذارى: وأُمتحن عبيد الله في أخره حياته بعلة قبيحة، دود في أخر مخرجه يأكل أحشاءهُ فلم يزل به حتى هلك[1].

ز-فحين نجد أن المصادر الشيعية قد تغاضت عن كثير من الأفعال عكس المصادر السُّنية، التي لم يكن المهدي المسؤول الوحيد عنها وإنما يقع قسم كبير من مسؤوليتها على عاتق دعاته لمبالغتهم في تمثيل عقائد المذهب الشيعي الإسماعيلي، من ذلك ما عُرف بالتشريق،[2]

1 - ابن عذارى، المصدر السابق، ج1، ص 158.

2 - ربما تكون دعوى التشريق وتحليل المحرمات وعند بن عذارى هم أتباع رجل من المشرق هو عبيد الله الشيعي– تهمة حاول خصومه إلصاقُها به لهدم مساعيه في بث مذهبه في بلاد المغرب الإسلامي، وهناك من الدلائل التاريخية التي أوردها المؤرخون ما يثبت صحة ذلك، منها أن من أظهر التشريق بالقيروان وتونس وباجة، وجاهروا بتحليل المحرمات وأكلوا الخنزير وشربوا الخمر في رمضان جهارا ،كانوا من معتنقي المذهب الإسماعيلي، ويعتقدون بإمامة عبيد الله ومهدويته، لذا يُرجح أن عبيد الله جعلها وسيلة لتمكين لمذهبه داخل افريقية، وعند فشلها كف عنها، وبعث بالكتب إلى الأقاليم طالبا

فبثت بعض العادات الغريبة عن الإسلام وعن أهل المغرب وأفريقية خاصة حيث يذكر بن عذارى في هذا الشأن أن الإسماعيلية عمدوا أحيانا إلى أطلاق دعوات غير أخلاقية داخل المجتمع المغربي،[1] إذ ظهر شخص يُقال له منيب بن سليمان المكناسي بجبال الونشريس بالقرب من تيهرت بالمغرب الأوسط،[2] أحدث أمورا تخالف الإسلام[3] من جملتها أن رجلا يدخل على خليلة جاره فيطأها، وزوجها حاضر ينظر إليه، ثم يخرج فيبصق في وجهه ويصفعُ قفاه ويقول: "تَصبر"، فأن صَبْر عُد كامل الأيمان وسُّمي من الصابرة على زعمهم،[4] وأضاف بن عذارى نماذج أخرى يبين فيها سوء سيرة بعض الدعاة الشيعة، واستغلالهم الدعوة لتحقيق غايتهم في إفساد عقيدة أهل افريقية، وكانوا يأنفون أن يعترفوا بالجهل بشيء يسألون عنه، فخلطوا العقيدة الإسماعيلية بالخرافات والأساطير،[5] وهو أمرٌ كادت تجمع عليه المصادر السُنّيةوالشيعية سواء لما تَّم تداوله .

كانت تلك لمحات من بعض ما طبقه الخلفاء الفاطميين خاصة في عهد عبيد الله المهدي من امتحان لأهل السُّنة المالكية وقضايا جديدة أظهروها في افريقية، لأنهم كانوا يسعون إلى إفناء كل المذهب المخالفة للمذهب الشيعي الإسماعيلي بافريقية، ليخلوا لهم المجال بوسعه نشروا

منهم أن يرفعوا إليه مرتكبي تلك الأفعال فتَّم حبسهم وكانوا نحو مائتي رجل. ينظر: بن عذارى، المصدر السابق،ج1، ص ص 156-186.

1 – ينفي بن حوقلهذا الفعل عن العبيدين، بدعوى أن هذا الفعل القبيح كان موجود بين سكان المغرب من قبل، وأن عبد الله الشيعي قد حاربها، ولكن أهل المغرب لم يكفوا عنها، وأن هذه التهمة قد ألصقها أهل السُّنة بالعبيدين قذفا فيهم.ينظر: أبن حوقل، المصدر السابق، ص 91.

2 – فاطمة بلهواري، الفاطميون وحركة المعارضة في المغرب الإسلامي، د ط، دار المسك لطباعة، والنشر، الجزائر، (د ت ن)، ص 30.

3 – يذكر ابن عذارى "...عبيد الله المهدي وجهه وغيره إلى الأطراف، وأمرهم بإظهار التشريق فان وجد الناس محتملين له ومُغّضين عليه، نشره عند العامة وأظهروه ...فقام عليهم الناس وقتلوا بعضهم فكفوا".ينظر: ابن عذارى، المصدر السابق ،ج1، ص 158.

4 – المصدر نفسه،ج1، ص 185.

5 – القاضي النعمان، المجالس والمسيرات، ص 361.

مذهبهم وتصديره إلى كل ربوع المغرب الإسلامي وأقاليمه وحتى خارجه، وقد كان للمالكية موقف من هذه القضايا وهو ما سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي

ثانيا: موقف فقهاء السنُّة من القضايا المستجدة (المالكية):

اتخذ فقهاء وعلماء أهل السُّنة خاصة المالكية وغيرهم، مواقف سياسية مبكرة للقضايا التي طُرحتها في افريقية وفرضتها الدولة الفاطمية، منذ ظهور السياسة المذهبية لخلفتهم عبيد الله المهدي، فالتجانس والتوافق بين الفقهاء كان مفقودا طيلة الفترة الأغلبية بافريقية، إذ بدأ استعداد الفقهاء المالكيين للوضع الجديد من أوائل أيام عبيد الله في افريقية.

لم يختلف موقف الفقهاء المالكية عن موقف باقي المذاهب، رغم اختلاف وتعدد الطرق ووسائل التعبير عن الرفض عندهم، إذ كانوا كلما أَوجد الإسماعيليون أسلوب ضغط معين، إلا وأَوجد له المالكية أسلوبا جديدا، سمُّي بالمقاومة.

أ- المقاومة السلمية الإيجابية :

تعددت وتنوعت وسائل وقنوات المقاومة السلبية الايجابية، التي تجسدت خاصة في سلاح التعليم بكافة منابره ووسائله المتاحة، حيث لم يترك فقهاء المالكية مؤسسة تعليمية إلا واستغلوها لذلك، فوسعوا دائرة إنشاء المساجد والجوامع، الكتاتيب والربطات، المكتبات، وحتى بيوتهم ودُورهم والفضاءات العامة الأخرى، ليتوسع نشاطهم حسبها.

1-نوعوا مناهجهم العلمية التي كانت تُلقنْ للطلبة والدارسين في المؤسسات، مركزين من خلالها على ترسيخ عقائد المذهب المالكي في نفوس النشء، ومقاومة ما كان ينشرهُ الدعاة الإسماعيلية في أوساط العامة بغية جذب واستمالة الرعية إلى مذهبهم، وحتى عمدوا إلى فرضهم عليهم حين لم يجدوا منهم الاستجابة[1].

1 -التهامي، المرجع السابق، ج2، ص 465.

كان لكل مؤسسة تعليمية دور فعال في المقاومة السلمية الايجابية برز خلالها عدة فقهاء تزعموا ذلك، حيث نجد في المناظرة التي كانت من أولى وسائل المقاومة السلمية الايجابية ظهورا، وعرفت بالمقاومة الجدلية،[1] الفقيه السعيد بن الحداد الذي تزعم هذه الحركة التجديدية في الفكر السُّني المالكي، بمناظرته للخلفاء الفاطميين ودُعاتهم، فتعرض هو وغيره من الفقهاء ممن شاركهُ في النقد والتشهير بالدعوة الإسماعيلية، لكثير من مظاهر الاضطهاد الفردي والجماعي،[2] بسبب مواقفهم الراسخة وقوة حُجتهم، واستماتتهم في الذود عن المذهب المالكي.

2-كانت المقاومة عبر التأليف بمختلف ألوانه،[3] من أهم الوسائل المجدية والنافعة في مقاومة الشيعة الإسماعيلية، تبصير العامة ببطلان عقائد هؤلاء، وكذا إرساء دعائم المذهب السُّني، المالكي، ولعله ما يفسر ذلك النشاط الذي عرفته حركة التأليف خلال فترة حكم الفاطميين لبلاد المغرب الإسلامي وافريقية، وحتى الفقهاء والعباد والمرابطين بالقصور والرباطات، كان لهم دور فعّال في هذا النوع من المقاومة –إي المقاومة السلمية الايجابية- بحكم ما حضوا به من مكانة واحترام بين الرعية، فالفقيه جبلة بن حمود الصدفي أعظم مثال على ذلك، كونه ترك المرابطة بقصر الطوب والتحق بالقيروان ليحرص عورات المسلمين، من عدوهم الأقرب[4] وهو الإسماعيليون مما جعل الإسماعيلين يجندون العيون والجواسيس لترصد نشاطات الفقهاء والعباد، نظرا لما يشكلونه من خطر على تواجدهم بالمغرب الإسلامي.

1 – التهامي، المرجع السابق،ج 2، ص ص465-470.

2 – هيصام موسى، المذهب السني في المغربين الأدنى والأوسط من (296هـ إلى 547هـ) (909م إلى 1153م)، (رسالة دكتورة في التاريخ الوسيط)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، الجزائر، 2010 – 2011م.

3 – حتى الخطابة والدعوة كانت تعتبر من أنواع التأليف لأن الكثير منها تم تدوينه، ينظر: فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص279-280.

4 – الدباغ، المصدر السابق، ج2، ص ص 271-280.

3-التدريس في المؤسسات التعليمية،كان إحدى القنوات المهمة جدا في مقاومة المد الشيعي بالمنطقة، إذ كثف فقهاء ورموز المدرسة المالكية نشاطاتهم في هذه المؤسسات، لإيصال أهدافهم لحماية المذهب المالكي والدفاع عنه لرَعية، عبر منابرها المتعددة، فبرز من بين هؤلاء الفقهاء أبي جعفر محمد بن محمد بن خيرون المعافري الأندلسي الفرضي،[1] الذي قتله الشيعة وأزالوا اسمه من على مسجده بالقيروان، أما أبو عبد الله محمد بن أبي موسى بن حريز الازدي العطار، فكان بيته احد أهم بيوت العلم بالقيروان،[2] ويذكر الدباغ أنهما كان مالكيين، وتعرض نفر منهم للأذى بكل أشكاله على يد الخلفاء الفاطميين ودعاتهم وحتى عُمالهم، وما زادت تلك التجاوزات اللاإنسانية التي قام بها الشيعة في حق بعض أعلام المذهب المالكي نظرائهم ومعاصرهم، إلا تشددا واستماتة في سبيل مذهبهم، و بالمقابل زاد التفاف الرعية حولهم، رافضين بذلك إي شكل من أشكال التعاون مع الفاطميين،[3] وعلى أتم الاستعداد للانخراط في أي عمل من شانه أن يخلصهم مما سُلط عليهم من اضطهاد وتضييق على يد الشيعة، وثأراً لضحاياهم الذين قضوا نحبهم نتيجة تطرف وغلوا دعاة الإسماعيلية وحُكامهم[4].

1-الدباغ، المصدر السابق، ج2، ص 289.

2- المصدر نفسه، ج2، ص 288.

3-موسى هيصام، المرجع السابق، ص 155.

4- موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس هجري /الحادي عشر ميلادي، د ط، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1979، ص 11.

ومن الأساليب الأخرى في المقاومة السلمية الايجابية نذكر:

1- قاطع العلماء جميع مؤسسات الدولة الفاطمية، فلا يختصمون إلى قضاءهم، ولا يصلون وراء أئمتهم ولا يأتون مهنئين ولا معزين، ولا يتوارثون معهم، ولا يصلون على موتاهم[1].

2- حصن علماء أهل السنة أهل الشمال الأفريقي بالفتاوى التي أوضحت كفر بني عبيد حسبهم، وأنهم ليسوا من أهل القبلة، كما كفروا كل من دخل دعوتهم راضيا، ومن خطب لهم في دعوتهم، وقد انتشرت هذه الفتاوى، وعرفها الخاص و العام، فكانت حاجزا منيعا بين العوام، وبين التردي في الدعوة الرافضة[2].

3-قاطع العلماء السنّة من استجاب ودهن الاسماعيلين من الفقهاء وإن لم يدخل في دعوتهم، ولذلك دعوا إلى طرح كتب أبي القاسم البرادعي،[3]الذي تعامل ايجابيا مع الفاطميين وقَبلَ أُعطياتهم، وألف مصنفا خاصا لإثبات نسبهم ونفى ذلك لمن يطعن فيه، فما كان من الفقهاء المالكية إلا أن عزلوه، ومنعوا تدارس مؤلفاته، حيث تطرق الفقيه ابن أبي زيد القيرواني إلى التعامل مع الإنتاج الفكري للبرادعي، إذ أمر بإحراق كتبه ومحوها[4].

4-الرّد عليهم من خلال التأليف وقال محمد أبو محزون في هذا: "ومن بين العلماء المحققين الذين ردوا دعوات هؤلاء –يقصد الشيعة الإسماعيلية- القاضي أبو يعلى في كتابيه (المعتمد) و (الرد على الباطنية) أورد فيهم كلاما طويلا في شرح كفرهم وزندقتهم، وكذا أبو حامد الغزالي في كتابه (فضائح الباطنية)، وحكى القاضي عياض عن أبي يوسف الرعيني قوله

1 – الحسن بن محمد شواط، مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس هجري، ج1، ط1، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، 1411هـ، ص78.

2 – المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 340.

3- الحسن بن محمد شواط، مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس هجري، ج01، ص78.

4 – عياض، ترتيب المدارك، ج2، ص708. ابن فرحون، المصدر السابق، ص ص 182-183.

:"أجمع العلماء بالقيروان أن حال بني عبيد حال المرتدين والزنادقة"، وقال فيهم الحافظ الذهبي:"و أما العبيديون الباطنية فأعداء الله ورسوله"[1].

5- فتح العلماء السنة والفقهاء بيوتهم للناس لفضح معتقدات الباطنية الإسماعيلية، وكان أبو إسحاق السبائي يفتح داره و يأخذ في ذَّم الإسماعيلية والتحذير منهم، وكان يُكثر من ذكر فضائل الصحابة والثناء عليهم، وكانت داره كالمسجد لكثرة من يقصدها من الطلبة، وكذلك أحمد بن نصر الهواري، وأحمد بن يزيد الدباغ، اضطروا لذلك بعد أن منعهم الفاطميون من التدريس في المساجد، واجتهد العلماء سرا في تعميق عقائد أهل السنة وأصولهم وفقههم في قلوب أهل أفريقية[2].

6- اجتهد أهل السنة في غرس منهجهم بين الكتاميين والصنهاجيين المواليين للفاطميين، وذلك ما قام به العلامة أبو إسحاق الجبنياني وغيره، فأنهم كانوا يعلمون الأولاد الصغار من حملي الفكر الباطني الإسماعيلي بحيل تبدوا عندهم مشروعة لا يأخذون منهم أجرا، ترغيبا لهم في الإقبال عليهم[3].

7- ومن الوسائل التي أستخدمها أهل السنة في تبيان بطلان عقائد الباطنية الإسماعيلية المناظرة والجدال وإفحام الخصم أمام العوام، وممن سجلت لنا كتب التاريخ مآثره النَّيرة حسب المصادر السُنّيةفي هذا المضمار الفقيه أبو بكر القمودي، الذي ناظر أبا العباس الشيعي مناظرة أفحمه فيها[4].

1 -محمد أبو محزون، الفرق الباطنية، التاريخ و المنهاج، ط1، كلية الآداب، مكناس، 2010م، ص64-65.
2 - المالكي، المصدر السابق، ج2، ص340.
3 - المصدر نفسه، ج2، ص80.
4 - محمد شواط، المرجع السابق، ج02، ص80.

يجب الإشارة أن مسألة المناظرات والمنازلات التي كانت تجرى بين الجبهتين السُنّيةوالإسماعيلية، هي من الوسائل النادرة الطرق والتناول-بل المنعدمة حسب معرفتنا-، من حيث ظروف إجرائها، وطبيعة محتوياتها من طرح ومنهاج وآليات، ونتائجها عليهما.

بمجرد تصفحنا لمصادر الجانبين فيما يتعلق بهذه المسألة، فإننا نخرج بملاحظة جلية ومحددة خلاصتها: أنه بالنسبة لمحتويات تلك المناظرات، فالمصادر الإسماعيلية لم تُسجل عنها شيئاً ولا إجمالا، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو مناظرة واحدة، وان اكتفى واستقل القاضي النعمان بوقوعها بين الطرفين ولم يزد على ذلك شيئا[1]، بالتالي أنه يستحيل على الباحث المتخصص بان يتعرف عليها من خلال تلك المصادر الإسماعيلية تحديدا، في الوقت الذي نجدوا فيه العكس تماما إذ تعلق الأمر بمصادر السُّنية، بحيث أورد لنا كل من الخشني المتوفى سنة 361هـ، والمالكي فقط أطول مناظرة بمحتوى مُفصل جدا فعُقد لها صفحات[2]، تمت بين ابن الحداد حال طرف السُّني المالكي، وأبي العباس بمعية أخيه أبو عبد الله الشيعي حال الطرف الآخر الإسماعيلي ومن نتائجها أنها دَّلت على تفوق المذهب السُّني المالكي على نظيره الإسماعيلي[3].

8- انضم بعض علماء المالكية إلى ثورة أبي يزيد المخلد بن كيداد الخارجي ورأوه رَجُلَ الخلاص وقالوا: "نكون مع أهل البدع، لمقاومة أهل الزندقة المغيرين على الدين"،[4] وكادت ثورة أبي يزيد أن تقضي على دولة الفاطمية في عهد المنصور لولا أنهم استنجدوا بزيري بن مناد الصنهاجي.

1 -القاضي النعمان، المجالس والمسيرات، ص 333.

2 -الخشني، المصدر السابق، ص 199-210. المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 75-96.

3 -المصدر نفسه، ص 199. المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 75.

4 - الذهبي، المصدر السابق، ج15، ص115.

9- مجازتهم و تركيزهم على العمل السري فقد نصب الإسماعيليون -عبر جهاز الكشف- عيونا تلاحق المخالفين لتوجههم من فقهاء المالكية، فكانوا يتدارسون مذهبهم سرا، كما سبق لنا الإشارة إلى ذلك في الحديث عن وبيوت الفقهاء كمؤسسة تعليمية غير رسمية، استغلها المالكية لبث مذهبهم و الحفاظ عليه، لشدة التضييق الذي طبق عليهم ومنعهم من ممارسة ذلك علنا.

10-الطعن في نسب الشيعة و فضح ادعاءاتهم بمعرفة علم الغيب ونحوه،[1] و هي ثغرة ركز عليها أهل السنة كثيرا، بالنظر إلى الاهتمام المفرط للخلفاء الفاطميين بإبراز نسبهم لفاطمة بنت الرسول صلى الله عليه وسلم رضي الله عنها.

11-تنشيط الحياة العلمية وعقد حلقات العلم للحيلولة بين العامة والدعاة الفاطميين، مستفيدين من تأثر الناس بمواقفهم الجريئة في وجه الاضطهاد الشيعي، فالتفوا من حولهم، وقصَّدهم القاصي والدَّاني، من كل حدب وصوب طلبا للعلم، وهذا الالتفاف نحو الفقهاء كان له دور بارز في تكوين طبقة من الطلبة الذين أصبحوا فقهاء فيما بعد يذودون عن المذهب السُّني[2]، عن طريق منابر العلم المختلفة من حلق درس بالجامع أو بدُور الفقهاء، أو حتى عند المقابر أو في الحوانيت، وهي وسائط تبرز حجم التضييق الذي عانى منه السُّنة، مما كلف القائمين على النشاط التعليمي من الفقهاء السجن والتعذيب وحتى القتل والنفي، إذ ناهز عدد ضحاياهم الأربعة الآلاف بين عالم وعابد[3].

1 -أبو حامد الغزالي، المصدر السابق، ص 27.

2 - موسى هيصام، المرجع السابق، ص ص 167-168.

3 -المرجع نفسه، ص 168.

12-تآزرهم في الشدائد، حيث كان اجتماعهم الكثيف لحضور جنائز فقهاء أهل السُّنة، والتفاف العامة والفقهاء حول جثامين الفقهاء المتوفين،[1] مما يهدف إلى إثارة الرهبة والخوف في نفوس عمال الفاطميين ومن تخول له نفسه المساس بأحد رموز هذا المذهب، وتعبيرا أخر من جانبهم على وحدتهم وتماسكهم، ومن ثم الإشارة إلى قدرة الفقهاء والزهاد على تحريك العامة إن شاءوا[2].

13-إبداء السرور و الفرح في أيام حزن الشيعة، ومثال ذلك الاحتفاء بيوم عاشوراء،[3] كونه يوم حزن اَحدث فيه الشيعة اللطم والبكاء والصراخ وإنشاد المراثي، وما يُفضي إلى ذلك من سَّب السلف الصالح من الصحابة ولعنهم، أما عند أهل السُنَّة فهو يوم صام فيه النبي -صلى الله عليه وسلم- وندَبَ المسلمين لصيامه، فجعلَ فقهاء وعلماء افريقية يتحينون قدوم هذا يوم لإبداء الفرح والسرور فيه نكاية في الشيعة و تنغيصا عليهم.

ب* المقاومة السلمية السلبية :

كان موقف بعض فقهاء أهل السنَّة سلبيا إلى ابعد الحدود، ويأتي على نقيض تلك الممارسات السياسية والعلمية التي تبناها غالبية أهل السنَّة، اتجاه قضايا المذهبية والاقتصادية القاسية للفاطميين، التي روعت الكثير منهم ودفعتهم إلى الهجرة إلى مناطق الأكثر أمنا، يستطعون فيها ممارسة حريتهم المذهبية دون قيود، إذ لزم بعضهم الرُّبط رغم معارضتهم لسياسة

1 – مثال ذلك ما حدث سنة (330هـ / 942م)، في جنازة الفقيه أبي القاسم عبد الوهاب اللباد، عندما حضرته الموت، والتف حواه ما يربوا عن الخمسة وعشرين شخصا بين عابد وزاهد وعالم وفقيه، وقاضي، ناهيك عن مَن حضر الجنازة. ينظر: الدباغ، المصدر السابق، ج2، ص 26.

2 – موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري الحادي عشر ميلادي، ص 165.

3 – كونه اليوم الذي رزئت فيه الأمة الإسلامية باستشهاد الحسين بن علي -رضي الله عنهم- احد سبْطي الرسول -صلى الله عليه وسلم- وسيد شباب الجنة، وهذا اليوم عند الشيعة على اختلاف طوائفهم يوم حزن وحداد. ينظر: التهامي، المرجع السابق، ج2، ص 494.

الفاطميين تلك، وفضلوا عدم الاحتكاك بهم بأي شكل من الأشكال، حالهم في ذلك حال الفقيه أبو بكر محمد بن سعدون الجزيري(ت344هـ / 956م)،[1] الذي فَرَطَ صيته علما وفقها، إلا انه اثر ملازمة الرباط على مقارعة الشيعة، وسانده في ذلك وذهب مذهبه الكثير من النُساك والمرابطين وجانبا من علماء أهل السنُّة الذين آثروا الانعزال والمرابطة، أمام اشتداد فتك الخلفاء الفاطميين بالرَعية، وإلجامهم لصوت العلماء والفقهاء والأدباء، إذ عملوا على تعطيل الدروس في الجوامع، وأغلقوا الكثير منها فارضين مراقبة شديدة على نخبة منهم فكانت النتيجة جنوح الكثير منهم إلى الهجرة والمرابطة لتخلص من التضييق الذي مورس عليهم وعلى نشاطاتهم[2].

أنموذج أخر عن المقاومة السلمية السلبية وهو الفقيه أبو محمد يونس بن محمد الوارداني،[3] الذي فضَّل الانقطاع عن الناس ورعي البقر عن الدخول في مواجهة عبيد الله المهدي ورجاله، ذلك أن عبيد الله المهدي لما دخل افريقية واستولى عليها، طلب أهل الفضل والدين، فخاف أبو محمد على نفسه منه، وقال لأهله أُخَيرَّكُمْ بين وجهين، إماَّ تتركوني اهرب من افريقية لا تروني أبدا، وإماَّ تتركوني أرعى بقري[4]، فاختارُوا بقاءهُ بينهم ورعي البقر، فكان يحمل مصحفه معه ويبتعد عن العمران، ويقبل عن القراءة، وإذا جنَّ الليل اقبل بالبقر إلى منزله،[5] وبهذا إنعزلت

1 – من الفقهاء البارزين والأئمة المشاهير، تلقى العلم على يد محمد بن بسيل صاحب الإمام سحنون كانت له رحلة إلى المشرق لطلب العلم، ثم عاد إلى القيروان،اخذ عنه الناس الفقه لبراعته فيه، وتصدر حلق الدرس في الجامع بالقيروان، واعتبر الكثيرون أن أسلوب الهجرة والانعزال الذي اعتمده وغيره، يرمز إلى نوع من المقاومة، عُرف بالمقاومة الصامتة، التي تقف في وجه العبيدين مدافعة عن قيم ومبادئ أهل السنُّة، وكان ملزما قصر بن الجعد. ينظر: المالكي، المصدر السابق، ج2، ص ص 414-418. موسى هيصام، المرجع السابق، ص ص 168-169.

2 – المرجع نفسه، ص 169.

3 –يُنسب إلى وردان، وهي قرية بين المنستير وسوسة. ينظر: عياض، ترتيب المدارك، ج2، ص 15.

4 – المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 46.

5 – فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص 278.

هذه الشخصية عن الميدان العلمي، وانطوت على نفسها خوفا من أذى وبطش الشيعة الإسماعيلية.

لم يكن أبو محمد الورداني وحده من اختار سبيل العزلة والفرار بالدين سلاحا للمقاومة على سلبيته، حيث تحجج أبو عبد الله بن أبي المنظور،[1] بالتزامه يمينا غليظا، أن لا يَدخل في مناوشات مع الشيعة الإسماعيلية، فأغلق عليه باب العلم والسماع، و اعتذر بان لا يُدَرّسَ أو يُسمع أحدا من القيروان، ولجأ الإمام عمر بن عبد الله بن يزيد (ت 350هـ/ 961م)، للتخفي وتغيير ملامح شخصه حتى لا يحرجه احد من طارقي بابه ابتغاء طلب العلم سماعاً منه[2].

كان هؤلاء ممن اختاروا العزلة بين ظهري أهلهم، والتوقف عن كل أشكال نشر العلم سواء عن طريق الفتوى أو التدريس، في حين اختار غيرهم الترحال والفرار بدينه لأبعد من فيافي وقفار بلاد المغرب الإسلامي، والتنقّل من مدينة إلى أخرى ولم يبارح ربوع بلاد المغرب، مثل الفقهين محمد بن أحمد بن يونس القيرواني وأبو عبد الله محمد بن بسطام الضبي (ت 313هـ / 926م)، إذ هاجر الأول من القيروان إلى تونس، وهاجر الثاني من القيروان إلى سوسة،[3] وهاجر غيرهما إلى الأندلس،[4]

1 – الدباغ، المصدر السابق، ج3، ص ص 46-47.

2- عياض، ترتيب المدارك، ج2، ص 374.

3 – موسى هيصام، المرجع السابق، ص 171.

4 – من الذين هاجروا إلى الأندلس الفقيه ابن الجزار المليلي (330هـ)، وكان قاضيا بمليلة، ثم هرب إلى قرطبة سنة (ت325هـ)، خشية من جنود الشيعة الفاطميين، وكان فقهيا شاعراً أجاره عبد الرحمان الناصر أمير قرطبة، و سجَّل له على القضاء ناحيته، وكذلك فعل الفقيه الحكم بن هشام القرشي، الذي سُجن لصلابته في السنُّة وإنكاره على أهل البدع، ثم هجر أفريقية إلى الأندلس. ينظر:أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر القرطبي ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس،تح: إبراهيم الابياري ج1، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1989م، ص ص 61-222. ابن زاوي طارق، موقف علماء المالكية من الدولة الفاطمية الإسماعيلية الشيعية، مجلة كان، العدد:29، سبتمبر، 2015م.

أو صقلية،[1] أو إلى بلاد المشرق الإسلامي،[2] ولكن ما يهمنا من ذلك أن هؤلاء الفقهاء آثروا التخلي عن أوطانهم و عائلتهم، دون التخلي عن مذهبهم، وهذا يبين شدة تمسك وتعلق الفقهاء المالكية بمذهبهم، واستماتتهم في الدفاع عنه كما قال الدباغ: "جازى الله مشيخة القيروان خيراً، هذا يموت، وهذا يُضرب، وهذا يُسجن، وهم صابرون لا يفرون، ولو فرواُ لكفرت العامة دفعةً واحدة..."،[3] وفي قوله هذا سمات لمدى تعلق أتباع هذا المذهب من أهل أفريقية، والمغرب الإسلامي عامة بالفقهاء المالكية.

ومما نستنتجه رغم إتباعهم لسياسة العنف والتضييق- الفاطميين-لفرض مذهبهم على العامة في افريقية إلا أن وجودهم وأهدفهم اصطدمت بمواقف فقهاء أهل السنُّة، الذين بذلوا ما أمكنهم من أساليب لمقاومة دعاة وحُكام المذهب الشيعي الإسماعيلي، ولعل ذلك العنف من الفاطميين كان سبب في أحداث هوى بين السلطة وفقهاء السنُّة – خاصة المالكية – وحتى العامة، ما دفعهم إلى التوجه للعمل المسلح كأحد أساليب المقاومة، إضافة لما كانوا قد انتهجوه من أساليب سلمية في المقاومة بغية التخلص النهائي من التواجد الشيعي الإسماعيلي بالمنطقة، وعليه جاء النوع الثاني من المقاومة في مرحلتها الثانية، وتمثل في المقاومة السياسية المسلحة.

1 – كان ممن هاجر إلى صقلية الفقيه خلف الله بن أبي القاسم البرادعي، حيث اضطر إلى الهجرة إليها بعدما لقيَّه من نفور من أهل القيروان بعد مواقفه الموالية للشيعة الإسماعيلية، وقد حصلت له حظوة كبيرة عند أميرها. ينظر: التهامي، المرجع السابق، ج2، ص 463.

2 – أبو عبد الله محمد البزاز الفقيه (ت355هـ)، كان من الفقهاء البارعين والأئمة المعدودين، اشتهر بالحفظ والفهم والفقه، خرج إلى المشرق لما ظهر سبُّ السلف بالمغرب عند اشتداد أمر بني عبيد. ينظر: المالكي، المصدر السابق، ج2، ص ص467-468. عياض، ترتيب المدارك،ج2، ص ص 484-485.

3 – الدباغ، المصدر السابق،ج2، ص 292. فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص 278.

ثالثا: رد فعل السلطة الفاطمية من مواقف أهل السنّة (المالكية):

يُمكننا ذكر بعض أشكال التضييق والشدَّة في السياسة المذهبية لسُّلطة الفاطمية، اتجاه مواقف فقهاء السنّة –المالكية– من القضايا التي طُرحت أيام الفاطميين، لنعلم مبررات وأسباب تلك المقاومة السُنّيةضد مذهبهم، والتي تطوَّرت وتنوعت أشكالها بمرور الزمن وتوالي الخلفاء، دون تحيد عن هدفها الأول وهو القضاء على الوجود الشيعي الإسماعيلي بافريقية، والحصول على الحرية المذهبية الكاملة وغير المقيَّدة بسلطات إن صح التعبير.

أ–التنكيل بالفقهاء وقتلهم: كان الفقهاء من الضحايا الأوائل للإنتصار الشيعي الإسماعيلي في افريقية، إذ قَتل ابن أبي خنزير عامل عبيد الله على القيروان، عالمين فاضلين من أهل السنّة المالكية هما البرذون وابن هذيل سنة(296هـ /912م)، وقد ضرب رقابهما وطيف بهما مسحوبين على وجهيهما، مربوطين على سند البغل، فجَّرهما من باب تونس إلى باب أبي الربيع، فصُلبا هناك[1]، وضُرب أبو محمد بن العباس بن الوليد الهذلي حتى سال دمه رأسه، وطيف به عرياناً بالأسواق، ثم سُجن وتُرك، ولقي العروس المؤذن حتفه مقتولا بالرماح بعد أن قُطع لسانه وعُلق بين عينيه وطيف به في القيروان سنة (307هـ/919م)، ذنبه في ذلك أنه لم يقول في أذانه "حي على خير العمل"،[2] وقُتل عبد الله محمد بن عبد الله السدري المجاهر بعداوته لشيعة المبايع على جهادهم سنة (309هـ /921م)[3].

1 – الدباغ، المصدر السابق، ج2، ص 265. المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 48.

2 – المصدر نفسه، ج2، ص 152.

3 – "... أرسل عبيد الله من يأتي به أليه، ولما أوقف بين يديه قال له عبيد الله: "أنت الشاتم لنا، الذاكر عنا أننا أحدثنا في الإسلام الحوادث، فقال له: "نعم أنا القائل بذلك"، فقال له عبيد الله: "وما الذي رأيته منا؟"، فأخبره بكل ما يعتقد في دين الإسلام وكل ما أحدث فيه، فقال له حينئذ عبيد الله لأوليائه: "أضربوا عتقه". فقُتل رحمه الله سنة (309هـ /921م)". ينظر: المالكي،المصدر نفسه، ج2، ص 17. طارق بن زاوي، المرجع السابق، ص 21.

وسُجن حكم بن محمد بن هشام القرّشي لصلابته في السُّنة، وإنكاره على أهل البدع، ثّم هجر افريقية واستقر بالأندلس،[1] وكذلك فعل حباشة بن الحسن اليحصبي الذي كان يحدث في الأندلس أن السنة تُرض سرا في القيروان[2].

ب-تعدى الشيعة الإسماعيلية على التراث العقدي السُّني المادي والمعنوي، فحاولوا طمس معالمهم المادية بتغيير أسماء القصور والمساجد والقناطر السُنّيةإلى أسماء شيعية بحتة، و استولوا على قصر زيادة الله الأغلبي وجعله مخزنا لسلاح،[3] وفي محاولة لفرض التشيع على العامة والعلماء خاصة بالتعسف والعنف، قال القاضي المرذودي:" اعملوا بمذهب أهل البيت وأتركوا الفضول"، وهذا بعد أن ولَّاهُ المهدي القضاء أمره بأَن يُظهر قول آل محمد –صلى الله عليه وسلم-، وأن لا يُظهر من كُتب مالك وأبي حنيفة شيئاً[4].

ج-التضييق على أهل السنّة فكرياً ومذهبياً لردّهم عن مذهبهم: كان أول استفزاز لأهل السّنة المالكية من طرف عبيد الله تلقبه بالخليفة أمير المؤمنين، في وقت كان هذا اللقب حكرا على الخلفاء العباسيين، فرأى أتباع المذاهب السُنّيةأن ذلك تأسيا لتعدد الخلائف، والمباشرة في التجزئة السياسية والمذهبية بين بلاد المغرب والمشرق الإسلاميين، وهو ما أعطى عندهم مشروعية الوقوف في وجه السُلطة الجديدة بهدف إرجاع الأمور إلى نصابها، خاصة بعد لمسهم لمظاهر التعدي على التراث السنّي المعنوي والمادي[5]، التي كان منها أتلاف مصنفات أهل السُّنة ومصادرتها، ومنع الناس من تداولها، حيث رُفع الكثير منها إلى الخليفة الفاطمي –خاصة في عهد المعز لدين الله- كيدا في أ المالكية وبغضا فيهم، وحرَّموا على الفقهاء الفتوى بالمذهب

1 – ابن الفرضي، المصدر السابق، ج1، ص 275.
2 – المصدر نفسه، ج1، ص 393.
3 – المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 56.
4 –إدريس عماد الدين، المصدر السابق، ص 158.
5 – موسى لقبال، دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري، ص ص328-329.

المالكي، واعتبروا ذلك جريمة يُعاقب عليها بالضرب والسجن أو القتل أحيانا، ويَعقب ذلك نوع من الإرهاب النفسي، حيث يُطاف بالمقتول في أسواق القيروان ويُنادى عليه:" هذا جزء من يذهب مذهب مالك"، ولم يُبيحوا الفتوى إلا لمن كان على مذهبهم، ومنعوا علماء السُّنة من التدريس في المساجد، ونشر العلم و الاجتماع بالطلاب فكانت كُتب الفقهاء السُّنة المالكية لا تقرأ إلا في البيوت،[1] خوفاً من الشيعة الإسماعيلية،[2] لأنهم وحرصاً منهم -أي الفاطميون – على أمن دولتهم وخوفا من الثورة والخروج عليهم، جعلوا بوقا يضربونه في أول الليل، فمن وُجد بعد ذلك خارج داره ضُربَ عنقه، كما كانوا يُفرّقون الناس الذين يجتمعون على جنازة من مات من العلماء[3].

د-حاولوا أجبار الناس على الدخول في دعوتهم، فمن أجاب تركوه وربما وَلُّوه بعض المناصب زمن رفض قُتل، كما فعلوا عقب أول جمعة خطبها عبيد الله المهدي بالقيروان، حيث وقعت مقتلة عظيمة بين أهل القيروان والفاطميين، فأمر عبيد الله بكفّ عن العوام وافتعل مناظرات صورية، لإجبار العلماء على الدخول في مذهبه بالحجاج، ودارت من جرائها على علماء السُّنة محن عظيمة، و قُتل منهم عدة ألاف بسبب تمسكهم بالإسلام، ودفاعهم المستميت عن السنّة، حيث قال القابسي في ذلك: "إن الذين ماتوا بدار البحر –سجن العبيديين- بالمهدية من حين دخل عبيد الله إليها أربعة ألاف رجل في العذاب، مابين عالم و عابد و رجل صالح"، هذا عدا من كانوا يُقتلون دون سجن،

1 - الذهبي، المصدر السابق، ج14، ص 216.

2 - ينظر أمثلة ذلك في: الدباغ، المصدر السابق، ج3، ص 26.

3 - المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 56.

و يُنكل بهم في الشوارع القيروان، ما أثر على سير الحياة الفكرية والثقافية، ومع دلك لم تزيد هذه المحن أهل المغرب والفقهاء السُّنة المالكية إلا عزيمة وصبرا واحتسابا وتمسكا بأصول أهل السنّة[1].

قد أسهبت المصادر السُنّيةفي وصف اضطهاد العلماء في فترة الخليفة القائم بأمر الله الفاطمي، ما يجعل الأخذ بها على وجه من الحذر والترجيح، فهي نفس المصادر التي أقرت بتعديلات عبيد الله المهدي في سياسته المذهبية، أي التعديل النسبي لها –أي السياسة المذهبية– وتوجيهها مجددا لمعارضيه[2]، حيث تخبرنا أنه وبمجرد وصول أبي القاسم القائم بأمر الله إلى الخلافة، وأحكامه لأمرها، ظهرت سياسته المذهبية بصورة عامة مطبقة لسياسة سابقه، وان زادت حدتها عن سابقها في بعض المصادر التاريخية الأخرى، فكان هذا الخليفة أكثر شرا من عبيد الله.

حيث قيل أنه أمر بتكذيب القرآن، وحثَّ العامة على حرق المصاحف والمساجد،[3] و هذا لا ينفي أن تكون هذه الرواية محض تلفيق من رواة أهل السنّة، وهذا للعداوة المذهبية بينهما، لذا فأن التثريب فيه من هذه الرواية وارد جدا، كما أن فئة أخرى من المؤرخين تذكر عكس ذلك تماما، من أن القائم بالله أهتم ببناء المساجد مثل مسجد أجدابيا وطرابلس و كانت أية في الجمال[4]، وكان يصلي على رسول الله و لم يحرق كتاب

1 – محمد علي الصلابي، الصراع بين أهل السنة والرافضة نشر الصفحات المطوية من تاريخ الدولة العبيدية الفاطمية، ط 01، مكتبة الصحابة، الإمارات، 2007م. ص 70.

2 – حيث أجبر عبيد الله على تعديل سياسته المذهبية خوفا من زيادة حدة الصراع بينه وبين المخالفين من رعيته و الذين اتخذوا من الثورات أسلوبا للتعبير عن رفضهم.

3 – ابن عذاري، المصدر السابق، ج01، ص 193.

4 – البكري، المصدر السابق، ج2، ص 177-179.

كتاب الله، ولا سَّب الصحابة، وإنما ذكرهم بكل خير عكس ما ذكر بعض المؤرخين السُّنين[1] كما أسلفنا، وحسب رأينا أن شدت السياسة العسكرية للخليفة الفاطمي القائم بأمر الله ترجع إلى طبيعته العسكرية وسياسته الاقتصادية التي فرضها على العامة، فكانت من الأسباب التي أدت إلى الخروج عليه، كما استغل دعاته مناصبهم في الدولة لطعن في الشريعة الإسلامية ربما حُمل هو فيما بعد وزرها أمام العامة.

عرفت فترة حكم الخليفتين المنصور والمعز لدين الله تحسنا نوعا ما في سياستها المذهبية من سابقتها، حيث سلكت السياسة الفاطمية نهجا جديدا بعدما توصل الخليفتين إلى عدم جدوى التعصب المذهبي اتجاه السنّة خاصة المالكية، فجنحوا إلى السلم والتودد[2]، فأظهر كل من الخلفتين النوايا الحسنة في التعايش السلمي بين مختلف المذاهب، وهذا ما تناولته بعض المصادر التاريخية السنّية، خاصة عهد المنصور بالله وتُبيّن حسن نواياه نحو فقهاء وعلماء السنّة المالكية، إذ وعدهم بتغيير في سياسة التعامل معهم عما كانت سابقا، وأقسم أن لا يتعرض لأحد أو لمذهب أهل السُّنة خاصة المالكية[3].

1 – أورد كل من القاضي عياض وابن عذاري أن هذا الخليفة أمر بتكذيب وحرق كتاب الله وسبّ رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة الكرام. ينظر: فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص ص 44 -45.

2 – "... إن إسماعيل المنصور الخليفة الفاطمي الثالث قد تظاهر بعد هزيمة أبي يزيد بالعودة إلى الإسلام، فقتل الدعاة ونفى بعضهم إلى اسبانيا و إلى أقطار أخرى، و قال للعامة:" من سمع منكم أحدا يسُبُّ النبي فليقتله و أنا من ورائه"، وقرَّب إليه الفقهاء و المحدثين و استمع إليهم، و خدع العامة وادعى أن كل من كان في الدعوة ودعا إلى الإباحية، فإنما فعل ذلك دون علم أبي أو جدي، و خفف الضرائب و أظهر ولهاً بالفقه. ينظر: برنارد لويس، أصول الإسماعيلية والفاطمية والقرمطية، مر وتق: خليل أحمد خليل، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1980م، ص ص 143-144.

3 – يقول محقق كتاب معالم الأيمان لدباغ في سيرة المنصور بالله:"...وأن المنصور بالله إسماعيل بن آبي القاسم كان محسنا لرعيته، فصيحا اللسان خطيبا منصفاً، ولم يزل على الحالة الحسنة من العدل والعفو والحلم، وأسقط الخراج من الرعية حتى صلحت أحوالهم' وكان قاضيه محمد بن أبي المنصور في غاية الدين و الورع و الصلابة في الحق إلى أن مات' فولَّى بعده عبد الله بن هاشم، فكان من أفضل الناس، ولم يزل المنصور هذا شأنه من حفظ المسلمين وتولية أهل الورع والدين، ومحبة الفقهاء والصالحين".ينظر: الدباغ، المصدر السابق،ج1، ص 26.

وقد أورد القاضي عبد الجبار[1] قائلاً:" أن المنصور أوفى لأهل السُّنة بما وعد، فعدل فيهم وتركهم على مذهبهم وأخذ غلاة دعاته فحلق لحاهم ونفاهم، و قال لأهل القيروان:" من سمعتموه ينال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاقتلوه فاني معكم ومن ورائكم، وترك الناس على حرية في مذهبهم".

لكن المؤرخ ابن النديم في كتابه "الفهرست"، أتى بخلاف ما ذكرناه سابقاً من تغيير في سياسة المنصور المذهبية اتجاه أهل السنَّة المالكية، فقال:" إن المنصور لم يكف عن مُمَالاة أهل السنّة، ففي سنة (340هـ /951م)، عمَّ الاستهتار بشريعة، ونكَّلَ ببعض علماء المالكية وقتلهم، بتهمة عدم الالتزام بالعقيدة الإسماعيلية"[2]، ويدعم رأيه هذا ابن عذاري حيث أورد أخبارا أنفرد بها عن الكثير من المؤرخين، وذلك أن المنصور عندما أخمد ثورة أبي يزيد الخارجي، دخل القيروان سنة (336هـ /957م)، قتل وعذب الكثير من أهلها، ولم يزالوا معه في المحن إلى أن هلك[3]، وذكر أن المنصور فعل ذلك من باب الانتقام، ظناً منه أنهم على مذهب أبي يزيد الخارجي ومن أعوانه في الثورة عليه.

كما أنه لم يفرق في العقاب بين فئة على أخرى، دون معرفة النوايا[4]، ودائما كان لحاشيته الخليفة ودعاته يد في الفتنة بين السلطة الفاطمية وأهل السنّة المالكية، فقد أخبر بعضهم المنصور أن ابن أبي المهزول وهو من شيوخ أبي إسحاق السبائي لا يقرأ "البسملة" في صلاته ولا يقول المؤذن "حي على خير العمل"، فكتب إلى عامل القيروان ليأمرهما بالرجوع عن ذلك قلم

1 – فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص 47.

2 – ابن النديم، المصدر السابق، ج1، ص 239.

3 – ابن عذاري، المصدر السابق، ج1، ص 220.

4 –فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص 49.

يفعلا، وراجعهما غير مرة وبعث من يشهد على فعلهم، وأتى كتاب المنصور بقتلهما، لكن الموت كانت اسبق ودُفن واحد بعد الأخر[1].

وقد تشدد الفاطميون في سياستهم من جديد بين الفترة والأخرى زمن المنصور فعذب وقَتل كل مخالف له ولأوامره المذهبية، منهم قاضي برقة المالكي المذهب محمد بن إسحاق الجبلي، لأنه لم يفطر بالإفطار الإسماعيلي[2]، لان الشيعة الإسماعيلية كانوا لا يعتمدون على رؤية الهلال للصوم أو الإفطار، وإنما كانوا يعتمدون على الحسابات الفلكية لخلفائهم في ذلك كنوع من العلم الذي كانوا يتميزون به...

ومما نستنتجه أن فترة حكم الخليفة المنصور بالله ألتزم فيها أهل السُّنة عامة والمالكية خاصة بحيطة والحذر الشديدين، مخافة أن ينقلب عليهم المنصور ويُعيد ما كان عليه أبائه لذا لم يُسلموا بالأمان والثقة في سياسته ومواقفه، المواقف المتذبذبة اتجاههم حسب ما أوردتها المصادر التاريخية بين القوة والشدة، عكس المعز لدين الله الذي جاء بعده فكانت سياسته المذهبية اتجاه أهل السُّنة والمالكية أكثر ليناً وتَقرباً منهم، فتميزت فترت خلافته بتعايش المذهبي بين الشيعة والسُنّة إلى أن رحل إلى مصر[3].

1 – المالكي، المصدر السابق، ج2، ص 179.

2 – الدباغ، المصدر السابق، ج 3، ص 49.

3 – لا يمكن التسليم المطلق بذلك، فحسب وجهة نظري فان هذا الأمر يجب إعادة النظر فيه، ذلك أن الخليفة المعز لدين الله قام بمصادرة بعض كتب أحد فقهاء المالكية بعد موته لتوضع في مكتبة قصره ويحرم الناس من الانتفاع منها، ناهيك عن بعض المجالات التي طلتها سياسته، وان كان متساهلا مع المالكية لكن ليس بتساهل المبالغ فيه الذي ذكرته فاطمة بلهواري المذكور أعلاه. ينظر: فاطمة بلهواري، المرجع السابق، ص 297.

خاتمة

و من خلال هذا البحث وبعد تحليله توصلنا إلى مجموعة من النتائج أو الاستنتاجات منها:

-إن أول مذهب عقدي وفروعي عرفه المغرب الإسلامي والأدنى تحديدا هو مذهب الصحابة والتابعين (رضي الله عنهم)، حمَلُوهُ هناك فضلا عن الفاتحين الأوائل من العرب، وان كان قد حل محله لاحقا المذهب السُّني المالكي كان أو الحنفي.

-ثم توافدت إلى المغرب الأدنى مذاهب عقدية أخرى، واستقرت به مدة طويلة بداية من النصف الأول من القرن الثاني منها من استطاع التقرب من السُلطة وأصبح مذهبها الخاص، كما هو الحال مع المذهب المعتزلي.

-أحدث هذا التنوع المذهبي في افريقية، في العهد الأغلبي مجموعة من القضايا، بين فقهاء المذاهب، المالكي والحنفي والمعتزلي، تمثلت في فهم النصوص الدينية مثل مسألة النبيذ ومسألة خلق القرآن، كان الهدف منها في ما هو ظاهر ومتداول بين المصادر أنها اختلافات فقهية وعقدية، لكن في جوهرها صراعات حول التقرب وكسب الولاء من أمراء السُلطة الأغلبية.

-لقد ساعدت هذه الصراعات أمراء الدولة الأغلبية في تثبيت حكمهم، من خلال تغذيتها أحيانا، وتقريب فقهاء وقمع واضطهاد لآخرين أحيانا أخرى، مثل ما حدث مع ابن أبي الجواد المعتزلي والإمام سحنون.

-عرف المغرب الإسلامي و المغرب الأدنى تحديدا في أواخر القرن الثالث بروز الدولة الفاطمية ودعوتهم الشيعية الإسماعيلية، واستطاعت كسب الكثير من المؤيدين في أواسط البربر، وما أحدثته هذه الدعوة من قضايا جديدة، على الشريعة الإسلامية في المغرب الأدنى، الأمر الذي جعلها في صدام مع المذاهب الأخرى أبرزهم على الإطلاق المذهب السُّني المالكي وفقهائه، الذين قاوموهُ بكل الطرق والوسائل السلمية والعسكرية، ما عرضهم لمحن عديدة واضطهاد من السلطة.

- سيادة وانتصار المذهب السّني المالكي مع نهاية القرن الرابع، ورحيل الفاطميين إلى مصر واستقلال الدولة الزيرية عن الدولة الفاطمية التي أعلنت الولاء لدولة العباسية في المشرق، وتخلّيها نهائيا عن المذهب الاسماعيلي.

ملاحق

الملحق:

يمثل عينة عن سلسلة المنظرات التي جرت بين أبي عثمان بن الحداد وأبو عبد الله الشيعي في أول مجلس مناظرة بين الطرفين.

موضوع المناظرة التفاضل بين أبي بكر وعلي رضي الله عنهما.

"بعد الاجتماع بين بن الحداد وأبي عبد الله الشيعي، سأل أبو عبد الله الشيعي بن الحداد قائلا:"أنتم تفضّلون على الخمسة أصحاب الكساء غيرهم؟".

ويعني بأصحاب الكساء محمد صلى الله عليه وسلم، وعليا وفاطمة بنت رسول الله والحسن والحسين –رضي الله عنهم– ويعني بغيرهم أبو بكر –رضي الله عنه–.

فقال أبو عثمان بن الحداد:"أيُّهما أفضل خمسة سادسهم جبريل –عليه السلام–أم أثنين الله ثالثهما؟، فَبُهت الشيعي[1].

1 – الدباغ، المصدر السابق، ج2، ص 298–299. المالكي، المصدر السابق، ج2، ص ص 59–60.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم بالرواية ورش.

أولا: المصادر:

(أ)

1) ابن الأثير (أبو الحسن محمد بن محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني)، **الكامل في التاريخ**، ج10، ط4، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1983م.

2) إدريس عماد الدين القرشي (المعروف بالداعي إدريس ت 872هـ/1467م)، **عيون الأخبار وفنون الآثار**، القسم الخاص بأخبار الدولة الفاطمية، تحقيق: محمد اليعلاوي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1985م.

(ب)

3) أبي بكر عبد الله بن محمد المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق: بشير البكوش، مر، محمد العروسي المطوي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1994م.

4) البكري (أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد)، **المسالك والممالك**، حققه: جمال طلبة،ج2، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002م.

5) البلخي (أبو القاسم عبد الله بن أحمد)، **باب ذكر المعتزلة من مقالات الإسلاميين**، ط02، تحقيق: فؤاد السيد، الدار التونسية لنشر، تونس، 1986م.

6) البغدادي (أبو المنصور عبد القادر بن الطاهر بن محمد بن عبد الله التميمي ت 429هـ/1037م)، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم**، تحقيق:محمد عثمان الخشن، د ط، مكتبة بن سينا لنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1948م.

(ت)

7) التميمي أبو العرب، **كتاب طبقات علماء افريقية**، ج1، د ط، دار الكتاب علي بناني، دم ن، د ت ن.

8) **المحن**، تحقيق: يحي وهيب الجبوري، بيروت: دار الغرب الإسلامي،2006م.

(ح)

9) ابن حزم، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، تحقيق: محمد إبراهيم نصر عبد الرحمان عميرة، ج3، د ط، دار الجيل، بيروت، لبنان، (د ت ن).

10) ابن حماد (أبو عبد محمد بن علي 826هـ/1231م)، **أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم**، تحقيق ودراسة: التهامي نقرة وعبد الحليم عويس، د ط، دار الصحوة، القاهرة، د ت ن.

11) الحموي (شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الرومي ت 626هـ/1229م)، **معجم البلدان**، ج5، ج4، د ط، دار صادر، بيروت، لبنان، 1977م.

(خ)

12) ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي ت 808هـ/1406م)، **ديوان العبر والمبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم**

من ذوي الشأن الأكبر، ضبط ومراجعة: خليل شحادة وسهيل زكار، ج3،ج4، د ط، دار الفكر لطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000م.

13) الخشني (أبو عبد الله محمد بن الحارث بن أسد ت 361هـ/971م)، **قضاة قرطبة وعلماء افريقية**، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1994م.

(د)

14) الدباغ (أبو زيد عبد الرحمان بن محمد الأنصاري)، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**،ج1، 2، 3، تحقيق وتعليق: إبراهيم شنبوح، ط2، المكتبة العتيقة، تونس، 1968م.

(ذ)

15) الذهبي (شمس أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان قايماز ت 748هـ/1347م)، **سير أعلام النبلاء**، إشراف وتحقيق: شعيب أرناؤوط ومحمد نعيم، ج14، 15، 16، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1994م.

(ر)

16) الرقيق القيرواني، **تاريخ افريقية والمغرب**، تحقيق وتعليق: محمد زينهم محمد عزب، د ط، دار الفرجاني، القاهرة، مصر، 1994م.

(س)

17) ابن سراج (أبي عبد الله محمد بن محمد الأندلسي)، **الحلل السندسية في الأخبار التونسية**، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، ط1، ج1، مطبعة الدولة التونسية، تونس،1267 هـ.

18) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، **تاريخ الخلفاء**، ط1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2003م.

(ش)

19) الشماخي (أبو العباس أحمد بن سعيد)، **السير**، تحقيق: أحمد بن سعود السيابي، ج1، د ط، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عُمان، 1407هـ.

20) الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشافعي)، **طبقات الفقهاء**، تحقيق: إحسان عباس، د ط، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، 1970م.

21) الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد ت 548هـ/1153م)، **الملل والنحل**، تحقيق: أمير مهنا وعلي حسن فاغور، ج1، ط1، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1993م.

(ع)

22) ابن عذاري، (أبو العباس أحمد بن محمد المراكشي ت 695هـ/1296م)، **البيان المعرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق: ج.س. كولان وليفي بروفنسال، ج1، ج2، ج3، ط3، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1983م.

23) عبد الجبار أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين**، تحقيق: فؤاد السيد، ط2، الدار التونسية لنشر، تونس، 1986م.

24) القاضي عياض (أبو الفضل بن موسى بن عياض السبتي اليحصبي ت 544هـ/1149م) ، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك في معرفة أعلام المذهب مالك**، ، تحقيق: محمد بن تاويت الطبخي، ج1، 3، ط2، مطبعة قضالة، المغرب، 1983م.

25) – **تراجم أغلبية مستخرجة من كتاب المدارك**، تحقيق: محمد طالبي، د ط، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 1968م

(غ)

26) الغزالي أبي حامد، **فضائح الباطنية**، د ط، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 2001م.

(ف)

27) ابن فرحون المالكي (القاضي ابراهيم بن نور الدين ت 799هـ/1397م)، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، دارسة وتحقيق: مأمون بن محي الدين الجنان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996م.

28) ابن الفرضي الحافظ أبي الوليد عبد الله بن محمد، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق:إبراهيم الأيباري ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، مصر، 1989م.

(ق)

29) ابن قتيبة أبي محمد عبد الله بن مسلم، **كتاب الأشربة وذكر اختلاف الناس فيها**، تحقيق: محمد السواس، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 1999م.

(م)

30) مالك الإمام، **المدونة الكبرى**، عن رواية الإمام سحنون، ج1، د ط، دار السعادة، القاهرة، مصر، (د ت ن).

31) مؤلف مجهول، **الاستبصار في عجائب الأمصار**، تعليق:سعد زغلول، د ط، مشروع النشر المشترك، مصر، (د ت ن).

32) مؤلف مجهول، **مفاخر البربر**، تحقيق: ليفي بروفنسال، د ط، مطبوعات معهد دار الدراسات العليا، المغرب، 1993م.

(ن)

33) ابن النديم (أبو الفرج محمد بن اسحاق بن محمد ت 438هـ/1047م)، **الفهرست في أخبار المصنفيين من القدماء والمحدثين**، تحقيق: رضا تجدد، ج1، د ط، د ن، د م ن، د ت ن.

34) النوبختي والقمي، **فرق الشيعة**، تحقيق: عبد المنعم الحفني، ط01، دار الرشاد لنشر والتوزيع، دم ن، 1992م.

35) النصيبي (أبو القاسم محمد ابن حوقل ت 367هـ/977م)، **صورة الأرض**، د ط، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1992م.

36) القاضي النعمان ، **افتتاح الدعوة**، تحقيق: فرحات الدشراوي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986م.

37) – **المجالس والمسايرات**، تحقيق: الحبيب الفقي وإبراهيم شبوح واليعلاوي، ط1، دار المنتظر، بيروت، لبنان، 1996م.

(و)

38) ابن وردان، **تاريخ مملكة الأغالبة**، دراسة وتحقيق وتعريب: محمد زينهم محمد عزب، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1988م.

ثانيا: المراجع:

(أ)

1) إسماعيل محمود، **الأغالبة وسياستهم الخارجية**، د ط، دار النشر والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، مصر، 2000م.

2) أحمد أمين، **ظُهر الإسلام**، ج3، ط4، مكتبة النهضة الإسلامية، القاهرة، مصر، 1966م.

3) **– فجر الإسلام**، ط10، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1969م.

4) أحمد تيمور باشا، **نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة**، ط1، دار القادري، بيروت،لبنان، 1990م.

5) احمد محمد عبد المقصود، **الدعاية السياسية والإعلام المذهبي في بلاد المغرب والأندلس**، ج2، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، د ت ن.

6) احمد محمود صبحي، **نظريةْ الإمامة لدى الشيعة الإثني عشرية**، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1991م.

(ب)

7) باجية صالح، الإباضية بالجريد في العصور الإسلامية الأولى، تونس: دار بوسلامة للطباعة والنشر.

8) بلهواري فاطمة، **الفاطميون وحركة المعارضة في بلاد المغرب الإسلامي**، د ط، دار المسك للطباعة والنشر، الجزائر، (د ت ن).

(ت)

9) التليسي بشير رمضان، **الاتجاهات الثقافية في بلاد الغرب الإسلامي خلال القرن الرابع هجري/العاشر ميلادي**، د ط، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 2003م.

10) التهامي إبراهيم، **جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة دراسة في الصراع العقائدي في المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن 5 هـ**، ج2، ط1، مؤسسة الرسالة الناشرون، دم ن، 2005م.

11) تيسير محمد محمد شادي، **الفساد في الدولة الفاطمية(سياسيا–إداريا–اجتماعيا–اقتصاديا)**، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2015م.

(ج)

12) جودت يوسف عبد الكريم، **العلاقات الخارجية لدولة الرستمية**، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

(ح)

13) حمادي ذويب، **الديني والسياسي في محنة خلق القران في القيروان في القرن الثالث هجري**، د ط، مؤسسات دراسات وأبحاث، الرباط، المغرب، (د ت ن).

14) الحسن بن محمد شواط، **صفحات مشرقة من التاريخ الإسلامي**، ج2، ط1، دار ابن الجوزي، القاهرة، مصر، (د ت ن).

15) – **مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس هجري**، ج1، ط1، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الرياض، المملكة السعودية، 1411هـ

16) حسن إبراهيم حسن، **تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي**، د ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 1996م.

(د)

17) الدشراوي فرحات، **الخلافة الفاطمية بالمغرب (296-365هـ/909-975م) التاريخ السياسي والمؤسسات**، تر: حمادي ساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1994م.

(ز)

18) زاير أبو الدهاج، **العقيدة والدولة في المغرب الأوسط –فلسفة السلطة وحركة التاريخ –**، إشراف الأستاذ: بوعرفة عبد القادر، (رسالة دكتورة)، جامعة وهران، الجزائر، 2012م-2013م،

19) الزركلي خير الدين، الأعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، بيروت: دار العالم للملايين،1986م.

20) أبو زهرة، **المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية**، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت ن.

21) زيتوني محسن محمد، **القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية**، ط1، دار المنار، القاهرة، مصر، 1988م.

(س)

22) الرومي فهد بن عبد الرحمن بن سليمان، **مسألة خلق القران وموقف علماء القيروان منها ودورهم في ذَّب عن المذهب السلف فيها**، ط1، مكتبة التوبة، الرياض، المملكة السعودية، 1417هـ.

23) سلمان بن عبد الله حمود، **مقدمة في الفقه –أصوله–مصادره–مزاياه– المذاهب الأربعة**، ط1، دار العاصمة لنشر والتوزيع، (دم ن)، 1997م.

(ص)

24) صباح جمال الدين، **المنتخب من بعض كتب الإسماعيلية لإيفانوف**، تع: عمار المير أحمد، ط01، دار الوراق، بغداد، العراق، 2011م.

25) صالح باجية، **الاباضية بالجريد**، ط1، دار بن سلامة، تونس، (د ت ن).

26) الصيمري أبي عبد الله حسين بن علي ، **أخبار أبي حنيفة وأصحابه**، ط2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1985م.

(ط)

27) طالبي محمد، **الدولة الأغلبية التاريخ السياسي(184–296هـ/800–909م)**، تعريب: المنجي الصيادي، مراجعة وتدقيق: حمادي الساحلي، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1995م.

28) طقوش محمد سهيل، **تاريخ الفاطميين في شمال افريقية ومصر وبلاد الشام**، د ط، دار النفائس، بيروت، لبنان، 2005م.

(ع)

29) عبد الرحمن الجزيري، **كتاب الفقه على المذاهب الأربعة**، ج5، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، 2003م.

30) عبد الرحمن الصابوني، **مدخل لعلم الفقه**، د ط، ديوان الكتب والمطبوعات الجامعية، دم ن، 1965م.

31) عبد الغني الدقر، **الإمام مالك بن انس إمام دار الهجرة (93-179هـ)**، ط3، دار القلم، دمشق، سوريا، 1998م.

32) العبادي أحمد مختار، **في التاريخ العباسي والفاطمي**، د ط، دار النهضة العربية لنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د ت ن).

33) عبد الحميد سعد زغلول، **تاريخ المغرب العربي (تاريخ دولة الأغالبة والرستميين وبني مدرار والأدارسة حتى قيام الفاطميين)**، د ط، ج2، دار المعارف للنشر، الاسكندرية، مصر، 1993م.

34) عبد الحكيم عبد الحق سيف الدين، **العلماء والسلطة دراسة عن دور العلماء في الحياة السياسية والاقتصادية في العهد العباسي الأول**، د ط، دار الهناء، الإسكندرية، مصر، 2009م.

35) عبد الفتح المغربي، **الفرق الإسلامية الكلامية مدخل ودراسة**، ط2، مكتبة وهبة، دم ن، 1995م.

36) عبد المجيد بن حمدة، **المدارس الكلامية في بأفريقية إلى ظهور الاشعرية**، ط1، مطبعة دار العرب، تونس، 1986م.

(ل)

37) لقبال موسى، **المغرب الإسلامي**، ط2، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م.

38) **- دور كتامة في تاريخ الخلافة الفاطمية منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي**، د ط، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م.

(م)

39) محمد بن مخلوف محمد، ، شجرة النور الزكية ،اعتنى به : عبد المجيد الخيالي ، ج1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2003.

40) مؤنس حسين، **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، ط1، دار الرشاد، القاهرة، مصر، (د ت ن).

41) مجدوب عبد العزيز، **الصراع المذهبي بافريقية إلى قيام الدولة الزيرية**، تق: علي الشابي، د ط، الدار التونسية، تونس، 1990م.

42) محمد بن عبد الرحمن الخميس، **شرح القيروانية الميسر**، د ط، دار الوطن، الرياض، المملكة السعودية، 1414هـ.

43) محمد أبو محزون، **الفرق الباطنية**، التاريخ والمنهاج، ط1، كلية الآداب، مكناس، المغرب، 2010م.

44) محمد زينهم محمد العرب، **الإمام سحنون**، تق:حسين مؤنس، دط، دار الفرجاني، القاهرة، مصر، (د ت ن).

45) مخلوف محمد بن محمد، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، ج1، د ط، المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، 1349هـ.

46) محمد علي الصلابي، الصراع **بين أهل السنة والرافضة نشر الصفحات المطوية من تاريخ الدولة العبيدية الفاطمية**، ط 01، مكتبة الصحابة، الإمارات، 2007م.

47) محمد عيسى الحريري، **تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني**، دط، دار القلم، الكويت، 1985م.

48) محمد محمد زيتزن، **القيروان ودورها الحضارة الإسلامية**، ط1، دار المنار، القاهرة، مصر، 1988م.

(هـ)

49) الهادي روجي إدريس، **الدولة الصنهاجية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12م**، تر: حمادي ساحلي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992م.

50) الهنتاتي نجم الدين، **المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي إلى منتصف القرن (5هـ/11م)**، د ط، منشورات تبر الزمان، تونس، 2004م.

(ن)

51) الناصري أحمد بن خالد السلاوي، **الاستقصا لأخبار المغرب والأقصى**، تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، ج1، د ط، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1997م.

(و)

52) وحدة البحث العلمي بإدارة الإفتاء، **المذاهب الفقهية الأربعة أئمتها . أطوارها . أصولها . آثارها**، راجعه: أحمد الحجي وآخرون، ط01، إدارة الإفتاء، الكويت، 2015م.

(ي)

53) يوسف الراشدي، **حملة العلم إلى المغرب ودورهم في الدعوة الإسلامية**، د ط، دائرة الوعظ والبحوث الإسلامية، دم ن، (د ت ن).

ثالثا : المراجع المترجمة إلى العربية :

1) برنارد لويس، أصول **الإسماعيلية والفاطمية والقرامطية**، مراجعة وتقديم: خليل أحمد خليل، ط1، دار الحداثة، لبنان، 1980م.

رابعا : أطروحات الدكتوراه:

(ح)

1) حوالة يوسف بن أحمد، **الحياة العلمية في افريقية(المغرب الأدنى) منذ إتمام الفتح وحتى منتصف القرن الخامس هجري**، ج1 ،2، ط1، رسالة دكتورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة السعودية، 2000م.

(ع)

2) علي عثمان علي عبد الله، **الدولة العبيدية الفاطمية (عبيد الله المهدي)**، إشراف: سلمي عمر السيد،كلية الأدب،(رسالة لنيل شهادة دكتوراه) جامعة الخرطوم، السودان، 2012م.

(ف)

3) فاطمة عبد القادر رضوان، **مدينة القيروان في عهد الأغالبة 184هـ – 296هـ**، إشراف :احمد السيد الدراج، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في التاريخ الإسلامي)، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1991م.

(هـ)

4) هيصام موسى، **المذهب السّني في المغربين الأدنى والأبسط، (من 296هـ الى546هـ/909م–1153م)**، رسالة دكتورة في التاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعد الله، بوزريعة، الجزائر، 2010م-2011م.

خامسا : رسائل ماجستير:

(ع)

1) عليلي محمد، **الإشعاع الفكري في عهد الاغالبة والرستميين خلال القرنين(2-3هـ/8-9م)**، إشراف: معروف بلحاج، مذكرو ماجستير في تاريخ الوسيط، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2007م-2008م.

2) / عدنان حسن محمد النواصرة، **القضاء في عهد الدولة الحفصية في افريقية (625-981هـ/1227-1537م) دراسة تاريخية**، (رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ)، جامعة آل البيت، المغرب، 2002 -2003م

(س)

3) السامعي إسماعيل، **دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية والثقافية في بلاد المغرب الإسلامي من ق 2 إلى ق 5 / ق 8 إلى ق 11**، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994-1995م.

(ع)

4) العابد عبد الحميد ، **علاقة فقهاء السنة بالدولة العباسية في عصرها الأول**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الإسلامي)، إشراف: غازي جاسم الشمري، باتنة، الجزائر، 2009م.

سادسا : المقالات والدراسات الأكاديمية :

(ز)

1) ابن زاوي طارق، **موقف العلماء المالكية من الدولة الفاطمية الإسماعيلية الشيعية**، مجلة كان، العدد:29، سبتمبر2015م.

(س)

2) سندس غني عريبي، **الجهود السياسية والعلمية للإمام سحنون وابن الفرات في عهد الدولة الأغالبة (184–296هـ)**، العدد 121، جامعة بغداد، بغداد، 2019م.

(هـ)

3) الهنتاتي نجم الدين، **الصراع المذهبي بالقيروان وتفاعله مع واقعها الاقتصادي الاجتماعي والعمراني إلى منتصف القرن 8و7**، عدد: 44، مجلة حوليات الجامعة التونسية، تونس، 2000م.

(و)

1) ابن أبي الوفاء (أبو محمد محي الدين عبد القادر بن محمد)، **الجواهر المعنية إلى طبقات الحنفية**، تحقيق: عبد الفاتح محمد آكلو، ط02، دار الهجرة، دم ن، 1993م.

ثامنا : المعاجم والقواميس:

(م)

1) ابن المنظور (أبو الفضل محمد بن كرم بن علي الأفريقي ت 711هـ/1311م)، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، ج7، د ط، دار المعارف، القاهرة، مصر، مج 6، 4322هـ.

قائمة المحتويات

المحتويات

شكر وعرفان .....

الإهداء .....

قائمة المختصرات .....

مقدمة ..... أ

مدخل 7

الإطار الجغرافي والتسمية للمغرب الأدنى..... 8

الإطار الجغرافي للمغرب الأدنى 9

التسمية 9

التطورات السياسية للمغرب الأدنى ما بين القرنين 2-4هـ/8-10م..... 11

عصر الولاة 10

الدولة الأغلبية (**184-296هـ/800-908م**)..... 12

الدولة الفاطمية (**184-296هـ/800-908م**)..... 15

الخريطة المذهبية للمغرب الأدنى ما بين القرنين 2-4هـ/8-10م..... 18

المذاهب الخارجية 18

المذاهب السُنّية..... 21

المذهب الإعتزالي 24

المذهب الشيعي الإسماعيلي 26

الفصل الأول: أهم القضايا في العهد الأغلبي 30

القضايا الفقهية وموقف فقهاء منها..... 29

مسألة النبيذ 29
مسألة خلق القرآن..... 34
مسألة رؤية الله..... 40
مسألة الإيمان..... 42
القضايا السياسية والإجتماعية وموقف الفقهاء منها..... 46
المنافسة على منصب القضاء.....46
إمامة الصلاة..... . 53
التعامل بالربا..... 55
رد السلطة الأغلبية..... 58
على افقهاء المالكية..... 58
على الفقهاء المتكلمين..... 61
الفصل الثاني : أهم القضايا في العهد الفاطمي 64
أهم القضايا المستجدة..... . 65
موقف فقهاء السنّة من القضايا المستجدة (المالكية)..... 75
المقاومة السلمية الإيجابية..... 75
المقاومة السلمية السلبية..... 82
رد السلطة الفاطمية على مواقف أهل السنّة (المالكية).....86
الخاتمة..... . 94
ملاجق 97
قائمة المصادر والمراجع.....99
قائمة المحتويات.....116